ليبيـــــــــــــــــا

الأكاديمية الليبية / طرابلس

مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية

قسم الدراسات الإقليمية

أثر الطائفية على النظام السياسي في العراق من 2003 – إلى 2011

رسالة مقدمة استكمالاً لنيل درجة الإجازة العالية الماجستير في الدراسات الإقليمية والدولية

إعداد الطالب:

فرج محمد امحمد الحمروش

رقم القيد:

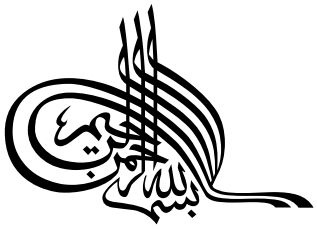
10358

إشراف:

أ.د. منصور فرج الشكري

الفصل الدراسي

الخريف 2014-2015



﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾



سورة آل عمران (102)

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة ...

إلى أمي الغالية أمد الله في عمرها ...

إلى زوجتي وأبنائي ...

إلى أهل الوفاء ومنبع الإخاء ورصيدي في الحياة،

الأصدقاء الأوفياء ...

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أفضل الخلق أجمعين سيد العالمين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وبعد . . .

يسعدني وأنا أقدم ثمرة جهدي أن أعبر عن تقديري وشكري إلى الأستاذ الدكتور منصور فرج شكري، لما أحاطني به من عنايته، وقاد خطاي بعمله في طريق البحث، والذي واكب الدراسة ورعاها بتوجيهاته وإرشاداته، وتكبد مشقة مراجعتها والاشراف عليها .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة التي أخذت على عاتقها فحص هذه الرسالة وتقييمها

كما أسجل وافر الامتنان وخالص الشكر والتقدير إلى كل من وقف إلى جانبي بالمساعدة ومد يد العون لإنجاز هذه الرسالة، وللتجميع فائق الاحترام والتقدير .

والله ولي التوفيق

قائمة المحتويات

رقم المسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
-1-	المقدمة	هـ
الفصل الأول: الجذور التاريخية للطائفية في العراق		
-2-	المبحث الأول: التركيبة الاجتماعية في العراق	3
-3-	المبحث الثاني: المداخل النظرية للطائفية وكيفية معالجتها	22
الفصل الثاني: العراق بين مسارات العملية السياسية وصراعات الطائفية في ظل الاحتلال		
-4-	المبحث الأول: تأثير الطائفية على العملية السياسية في ظل الاحتلال الاميركي	58
-5-	المبحث الثاني: تأثير الطائفية على شكل الدولة العراقية الفيدرالية	105
الفصل الثالث: الأطروحات والتطبيقات الفيدرالية في الواقع العراقي		
-6-	المبحث الأول: فيدرالية إقليم كردستان العراق	126
-7-	المبحث الثاني: الاطروحات الفيدرالية الشيعية	151
الفصل الرابع : المواقف الإقليمية من الترتيبات الطائفية في العراق		
-8-	المبحث الأول: المواقف المعارضة للترتيبات الطائفية في العراق	163
-9-	المبحث الثاني: المواقف المؤيدة للترتيبات الطائفية في العراق	180
-10-	الخاتمة	197
-11-	قائمة المراجع	200

المقدمـــة

لا يمكن فهم حقيقة، ومغزى الأحداث التاريخية الكبرى، إلا بعد مـدة مـن الزمن، وبعد أن تتضح دوافع وأهداف ما وراء هذه الأحداث، وأحد هذه الأحـداث هو الغزو الأمريكي للعراق والنتـائج المترتبـة عليـه فـي مختلـف الميـادين والمستويات، فلقد شكل قيام الولايات المتحدة الأميركية بغزو واحتلال العراق فـي عام 2003 سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، وكانـت إحـدى الذرائع الأميركية وراء احتلال العراق وجود أسلحة الدمار الشامل بالعراق.

يعتبر التعدد الأثني والطائفي والعرقي في المجتمعات أو في الدول القوميـة الحديثة نقطة ضعف أحياناً ونقطة قوة أحياناً أخرى، وذلك ارتباطاً بالكيفية التـي تدار بها التعددية في هذه الدول، والعراق كدولة ليس استثناءاً من هـذه الحالـة، حيث يزخر العراق بتنوع واختلاف عرقي وطـائفي، تحـول بوجـود الاحـتلال الاميركي منذ عام 2003 وحتى الآن إلى اشكالية أساسية تواجه مسـتقبل الدولـة العراقية وتهدد استمرار وحدتها وتماسكها.

وفي ظل الاحتلال، انبثقت عدة مجالس وحكومات حاولت الولايات المتحدة من خلالها الإدعاء بأنها تشيد نظاماً ديمقراطياً تعددياً في العراق سيكون نموذجـاً تقتدي به الدول العربية الأخرى، ويلاحظ أن الولايات المتحـدة الأميركيـة فـي إقامتها لنظام ديمقراطي في العراق اتبعت عدداً من الترتيبـات المؤسسـية التـي قدمتها الديمقراطية التوافقية واستندت إليها المؤسسات التي تلت. بدءً من مجلـس الحكم الذي عينته سلطة الائتلاف المؤقتة في يوليـو 2003 مـروراً بالحكومـة العراقية المؤقتة في يوليو 2004 وصولاً بالحكومتين اللتين تشكلتا عقب انتخابات 2005–2010، غير أنه يلاحظ أن الترتيبات الديمقراطية التوافقية التي كان منوطاً بها تحقيق الديمقراطية في العراق مع معالجة المشكلة الطائفية لم تخلق إلا مجتمعاً قلقاً مضطرباً زادت فيه التوترات بين الشيعة والسنة لأول مرة في تاريخ الدولـة العراقية، كما تدهورت المشكلة الكردية بوجود نواة للدولة وتسعى لعلاج المشاكل العالقة بين الحكومة في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق، وتزامن ذلـك مـع ترويج عدد من المراكز البحثية لأطروحات مختلفة لتقسيم العـراق علـى أسـس

طائفية، وتبنى الكونغرس الأميركي لإحدى هذه الخطط لتقسيم العراق إلى ثلاث أقاليم سنية وشيعية وكردية، الأمر الذي يتطلب مراجعة هذه الترتيبات التوافقية للوقوف على مدى مسئولية هذه الترتيبات في تدهور الأوضاع إلى ما وصلت إليه.

أولاً: إشكالية الدراسة:

منذ نشوء الدولة الحديثة في العراق لم يكن للطائفية مكانا في الحياة السياسية وكانت معظم الطوائف تعيش في تناغم في كنف الدولة المدنية إلى أن احتل العراق في عام 2003، حيث برزت النعرات الطائفية والمذهبية والجهوية بوصفها القبيح، الذي أصبح يهدد وحدة وسيادة أراضي العراق، فما الذي حدث تحديداً؟ وما الذي أدى إلى بروز الطائفية؟ هل هي موجودة أصلا في البيئة الداخلية؟ أم إنها بضاعة مستوردة؟ وما دور العامل الخارجي في أركانها؟ ما تأثير الطائفية على مؤسسات الدولة العراقية وعلى شكل الدولة العراقية؟ ما المواقف الإقليمية من الترتيبات الطائفية؟

ثانياً: فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة بأن الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003 هو السبب الرئيسي الذي أدى لبروز النعرة الطائفية لقيام نظام سياسي جديد على أساس طائفي، الذي وضع حجر الأساس لأسلوب المحاصصة الطائفية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

1) الأهمية النظرية: وتتمثل في التالي:

أ. إن الطائفية تعد مدخلاً لدراسة النظام السياسي بأكمله فمن خلال الطائفية نستطيع أن ندرس الاستقرار السياسي في النظام والتكامل القومي والثقافة السياسية والمؤسسات السياسية وشكل الدولة.

ب. هناك أهمية كبيرة لدراسة الطائفية وخصوصاً في السنوات الأخيرة وفي المنطقة العربية بالذات لما تنتهجه الدول الكبرى في بعض الأحيان من التركيز على هذه الصراعات الطائفية أو الأثنية كبديل عن التدخل المباشر أو كعامل مساعد على هذا التدخل في بعض الأحيان.

ج. إلقاء الضوء على الديمقراطية التوافقية، حيث يلاحظ أنه برز الحديث عن الديمقراطية التوافقية التي تتبع المحاصصة الطائفية في تشكيل مؤسسات النظام السياسي كوسيلة لعلاج مشكلة الأقليات في المجتمع التعددي وكأداة لتحقيق الاستقرار للدولة والشرعية للنظام بهدف تمثيل كافة أطياف الدولة في مؤسسات الدولة وعدم استبعاد أحد. وقد كان أحد الإدعاءات الأمريكية أنها أقامت النظام العراقي على أسس من الديمقراطية التوافقية.

ومن ثم فإن هذا البحث يستهدف في جانب منه إلقاء الضوء على هذا النظام لإيضاح مدى تطابقه مع الديمقراطية التوافقية ومدى قدرته على تحقيق أهدافه في النظام العراقي. وإذا ما كان هذا النظام قادراً على الحفاظ على وحدة الدولة العراقية.

2) الأهمية العلمية: إن المكتبات العربية والليبية منها بصورة خاصة تفتقر لمثل هذه الدراسة، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستمثل مساهمة لإثراء المكتبات العربية في هذا الجانب.

رابعاً: التحديد الزمني:

تمتد الفترة الزمنية للدراسة من إبريل 2003 أي منذ الاحتلال الأميركي للعراق وحتى 2011 ويرجع ذلك إلى أن هذه المرحلة شهدت بروزاً غير مسبوق للنزاعات الطائفية منذ تأسيس الدولة العراقية إلى الحد الذي صارت معه الطائفية لاعباً رئيسياً في الساحة السياسية العراقية. فقد شهد العام 2003 وضع أساس المحاصصة الطائفية من خلال مجلس الحكم الذي أسسه الحاكم المدني الأميركي بول بريمر وعين أعضاءه بينما تشهد المرحلة الراهنة بروزاً واضحاً لعدم الاستقرار والاقتتال الطائفي بين السنة والشيعة وزيادة التوتر بين كل من العرب والتركمان من جهة والأكراد من جهة أخرى.

خامساً: منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم وذلك على النحو التالي:

- **المنهج التاريخي:**

يعتمد المنهج التاريخي على ملاحظات الباحث وملاحظات الآخرون، ولا يقف عند مجرد الوصف بل ويحلّل ويفسر عامل الزمن حيث تتم دراسة المجتمع في فترة زمنية معينة، أكثر شمولاً وعمقاً لأنه دراسة الماضي والحاضر.

يساعدنا على معرفة تطور المشاكل وحلولها السابقة، ودراسة سلبيات وإيجابيات هذه الحلول، ويساعدنا في التعرف تاريخ وتطور النظم وعلاقتها بالنظم الأخرى والبيئة التي نشأت فيها.

أهداف المنهج التاريخي:

- التأكد من صحة حوادث الماضي بوسائل علمية.
- الكشف عن أسباب الظاهرة بموضوعية على ضوء ارتباطها بما قبلها أو بما عاصرها من حوادث.
- ربط الظاهرة التاريخية بالظواهر الأخرى الموالية لها والمتفاعلة معها.
- إمكانية التنبؤ بالمستقبل من خلال دراستنا للماضي.
- التعرف على نشأة الظاهرة.

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، لا يقف المنهج الوصفي عند مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة وإنما يتعدى ذلك إلى محاولة التشخيص والتحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها وبيان نوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها واستخلاص النتائج منها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة.

- **منهج تحليل النظم:**

يمكن القول بأنه سيتم الاعتماد على منهج تحليل النظم والذي وضعه دافيد ايستون منذ مطلع الخمسينات من القرن العشرين في كتابه النظام السياسي لدراسة النظم السياسية ويقوم هذا الاقتراب على أن النظام السياسي هو وحدة التحليل الرئيسية التي تقوم بعملية تحويل المدخلات إلى مخرجات، وتتمثل المدخلات في المطالب والتأييد والمعارضة والموارد التي تقدمه عدد من الهياكل المؤسسية في المجتمع مثل: جماعات المصالح والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام وغيرها. ويقوم النظام السياسي بالاستجابة لهذه المدخلات من خلال عدد من القرارات والسياسات التي يصدرها والتي تمثل المخرجات. وتقوم التغذية الاسترجاعية بربط المكونات الثلاثة المدخلات والمخرجات والبيئة من جهة وتعمل على الإبقاء على النظام وحفظ وجوده واستمراريته من جهة أخرى، حيث أن عملية التغذية الاسترجاعية تعكس مدى قدرة النظام على الاستجابة للضغوط التي تفرض عليه من خارجه، كما تزود النظام بالمعلومات عن حالة النظام وبيئته ومن ثم تحفظ بقاء النظام واستقراره.

سادساً: الدراسات السابقة:

1) دراسة/ مي مجيب عبدالمنعم سعد بعنوان بناء النفوذ في علاقة الجماعة الأثنية بالدولة – دراسة حالة لشيعة العراق 2003 – 2005[1] إطاراً نظرياً عن الأثنية وأنماط التفاعل بين الدولة والجماعات الأثنية، تناولت الدراسة تطور موقع الشيعة في الخريطة السياسية العراقية من العام 1958، وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، تم تناولت الدراسة الآليات السياسية التي اتبعها الشيعة من أجل زيادة نفوذهم بعد الاحتلال الأمريكي بدءً من ترتيب البيت الشيعي الداخلي وبروز قيادة موحدة وتعايشهم مع الاحتلال الأمريكي وعلاقتهم الداخلية بالأكراد والخارجية بإيران من أجل دعم موقفهم في الخريطة السياسية،

([1]) مي مجيب عبدالمنعم سعد، بناء النفوذ في علاقة الجماعة الأثنية بالدولة – دراسة حالة لشيعة العراق (2003–2005)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2006.

ثم تناولت الآليات الاقتصادية التي اتبعها الشيعة لزيادة نفوذهم ممثلة في: استغلال حجم الاستثمارات في الجنوب، والعائد من السياحة الدينية وتمويل المرجعيات، ثم الآليات الاجتماعية الثقافية ممثلة في: إحياء الاحتفال بالأعياد الدينية، والخطاب الإعلامي الشيعي، وإقامة جمعيات مدنية شيعية ويعاب على هذه الرسالة أنها لم تنبئنا ببروز الانشقاق والاقتتال الشيعي الذي اتسع ليظم المواجهة العسكرية المسلحة بين مكونات الائتلاف العراقي الموحد، وفضلاً عن ذلك فإن الرسالة تجاهلت اعتماد تعداد سكاني يوضح نسبة المكونات الطائفية والعرقية بعضها إلى بعض.

2) أما كتاب " الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصيره "[1] فيتناول موضوعات عدة تتعلق بالحرب الأمريكية على العراق تم الاحتلال وكيفية توظيف الولايات المتحدة للإعلام في حربها ضد العراق ثم يتناول الحديث عن الانتخابات العراقية، والتوقعات المستقبلية، ثم يتناول الدور الإيراني وموقفه تجاه العراق ،ثم يتناول المقاومة العراقية وتأثيرها على الاحتلال الأمريكي للعراق وعلى المستقبل العراقي من حيث إمكانية زوال الاحتلال، وقيام حكومة عراقية مستقلة تسير بالشعب العراقي نحو الديمقراطية، غير أنه لم يتناول بالتركيز بروز نظام المحاصصة الطائفية وتأثيره على وحدة الدولة العراقية.

سابعاً: التعريفات النظرية:

(1) مفهوم الطائفية:

يُرى أن مفهوم الطوائف مشتق من " جذر متحرك " فهو مأخوذ من " طاف يطوف طوافاً فهو طائف " فالبناء اللفظي يحمل معنى تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه، بل يتحرك في إطاره وربما لصالحه، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ فهذا المفهوم يشير إلى عدد قليل من البشر، ومن ثم فإن هذا المفهوم يتضمن فكرة الأقلية العددية الصغيرة المتحركة في إطار الكل المشدودة

([1]) عبدالله بلقزيز (واخ)، الاحتلال الأميركي للعراق صوره ومصائره، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، يونيو 2005.

إليه بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها.... ومن ثم هذا المفهوم يشير إلى كيانات مختلفة متعددة في خصائصها.[1]

والطائفية تشير إلى توظيف التنوع الديني أو العرقي لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية أو ثقافية لصالح أبناء طائفة معينة في مواجهة الطوائف الأخرى.[2]

(2) مفهوم الأثنية:

هي جماعة من الناس تعيش في مجتمع ما أشمل وتعتقد الجماعة بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك أو اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد.[2]

وبالتالي يمكن القول بأن هناك تشابهاً واضحاً ما بين الطائفية والأثنية في أنهما يشيران إلى الاختلاف في العناصر الثقافية أو البيولوجية كمحدد لهوية الجماعة عن غيرها من الجماعات. أما مفهوم الأثنية القومية فهو مصطلح حديث نسبياً تم صكه للإشارة إلى القوميات التي تستند على الانتماءات الأولية في تكوين القومية مثل القبيلة.

(3) العنف السياسي:

هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية من قبل الأنظمة السياسية ضد الأفراد أو من قبل الأفراد ضد النظام السياسي لتحقيق أهداف سياسية.

(4) الإرهاب:

هو عملية القتل والتدمير والتخريب الموجهة ضد طرف ما... فرداً أو جماعة أو شعباً أو دولة أو نظاماً أو أمة بكاملها من خلال العمليات الإرهابية، فالإرهاب يعد بكل المقاييس عدوان، فهو عمل غير مرغوب فيه.[3]

---

(1) سماء سليمان، الطائفية، المفهوم واشكالاته ومخاطره مجلة شؤون خليجية العدد 47 خريف 2006.

(2) فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، نموذج الشيعية في العراق، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1996، ص24.

(3) انظر: إسماعيل بن حماد الجواهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطا، دار الملايين، بيروت، 1979، الطبعة الثانية، ص140.

والإرهاب في الشريعة الإسلامية هو كل فعل يروع الإنسان أو يلحق به أذى معنوياً أو نفسياً أو مادياً بغير حق أو سبيل يقره الشرع وقد ورد في القرآن الكريم الرهب والرهبة بقوله تعالى: ﴿ واضمم إليك جناحك من الرهب ﴾،[1] و ﴿ أياي فأرهبون ﴾،[2] وقوله تعالى: ﴿ ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم ﴾،[3] وردت كلمة ترهبون لإثارة الرعب.

(5) مفهوم الاحتلال العسكري:

هو حالة تخضع فيها منطقة ما وسكانها لسيطرة قوة معادية سواء كان ذلك لمدة قصيرة أم طويلة، فإن الاحتلال يظل ذو طبيعة مؤقتة، إذ لا يترتب عليه (الاحتلال) انتقال سيادة المنطقة المحتلة إلى الدولة التي تحتلها، كما أن الاحتلال لا يمنح دول الاحتلال سلطة الدولة على سكان المنطقة.[4]

(6) مفهوم الفيدرالية:

هي اتحاد مجموعة من الدول المستقلة بمقتضى دستور ينظم العلاقات بين الولايات بعضها البعض، وبينها وبين الحكومة المركزية وتكون للدولة الجديدة شخصية قانونية دولية، في حين تفقد الدول الداخلة في الاتحاد شخصيتها القانونية والدولية السابقة.[5]

(7) الكونفدرالية:

فيقصد بها اتحاد بين دولتين أو أكثر تحفظ كل منها بسيادتها في الداخل والخارج ولكنها تبني فيما بينها نوعاً من الارتباط والاتحاد بقصد تحقيق أغراض ومبادئ معينة يتم الاتفاق عليها في معاهدة تبرمها هذه الدولة وتشرف على تنفيذها هيئة مشتركة تسمى جمعية أو مؤتمر وتضم هذه الجمعية أو المؤتمر مندوبين ممثلين للدول المتعاقدة والغرض من الاتحاد الكونفدرالي هو رغبة الدول المكونة له في الحفاظ على استقلالها ومنع الحروب بينها والدفاع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية في المجال الدولي.[6]

([1]) سورة القصص، الآية 32.

([2]) سورة البقرة، الآية 40.

([3]) سورة الأنفال، الآية 60.

([4]) ناظم نواف إبراهيم الشمري، ظاهرة العنف السياسي في العراق 2003–2009، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2009، ص17.

([5]) رشيد عمارة ياسين الزيدي، إشكالية الفيدرالية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 320، أكتوبر 2005، ص114.

(6) سامي الخزندار، مفهوم الكونفدرالية بين النظرية والتطبيق، مجلة النهضة العدد 18 يناير 2004، ص41.

(8) المحاصصة:

مصطلح شاع بعد الاحتلال وهو يعبر عن اقتسام السلطة طائفياً وعرقياً، أي توزيع المناصب كغنائم على أساس حصة لكل طائفة وفقاً لمكتسباتها العددية ومدى نفوذ وقوة ممثليها في الأجهزة الأمنية أو المؤسسات الإدارية والنيابية وحتى المناصب العليا، بما فيها الرئاسات الثلاثة (الوزراء والجمهورية والنواب).[1]

(9) الأقاليم:

وهو مصطلح يعني تقسيم العراق عرقيا وطائفيا، فهذا اقليم الشمال الكردي والوسط السني والجنوب الشيعي.[2]

(10) اجتثاث البعث:

هو القانون الذي أصدره الحاكم المدني الذي عينته الحكومة الأميركية وهو السفير بول بريمر ويقضي بمنع البعثيين (المنتمين لحزب البعث الذي حكم العراق قبل الاحتلال برئاسة صدام حسين) من السيطرة على مراكز الدولة أو تولي المناصب المهمة عسكرياً وسياسياً.[3]

(11) قانون العدالة والمحاسبة:

هو الصيغة الجديدة لقانون اجتثاث البعث، وقد أدى تطبيقه من قبل هيئة تسمى هيئة العدالة والمساءلة إلى منع كوادر سياسية كبرى من الترشح للانتخابات البرلمانية بالإضافة إلى عزل عدد كبير من المسؤولين الأمنيين والسياسيين وهو الأمر الذي يعيق دائماً تطبيق مبدأ المصالحة الوطنية.[4]

---

(1) محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية والقومية هذا ماجرى بعد الصدمة والرعب، القاهرة، دار هلا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص49 .

(2) مرجع سابق، ص49.

(3) مرجع سابق ، ص49 – ص50.

(4) مرجع سابق، ص50.

الفصل الأول

الجذور التاريخية للطائفية في العراق

يتكون هذا الفصل من مبحثين رئيسيين:

أولهما: عن التركيبة الاجتماعية في العراق ويتحدث عن العشيرة ثم التنوع الاثني القومي والديني والطائفي في العراق.

ثانيهما: يتحدث عن المداخل النظرية لدراسة الطائفية وكيفية معالجتها متمثلة في المدخل الاندماجي والمدخل الديمقراطي التوافقي والمدخل الديمقراطي التشاوري ويعرض أيضاً المشاكل الطائفية التي واجهتها الدولة العراقية والمدخل الذي اتبعته الحكومات العراقية المتعاقبة لعلاج هذه المشكلة، ثم المدخل الأميركي في التعامل مع المشكلة الطائفية.

مقدمة:

لعبت الطائفية دوراً رئيساً في الأزمة العراقية في مرحلة ما بعد انهيار نظام الرئيس الراحل صدام حسين، ويعتبرها مراقبون أم الأزمات ومنها تولدت وتفرعت الأزمات الأخرى، إن الطائفية ليست وليدة اللحظة الراهنة أو الغزو الأميركي للعراق في التاسع من إبريل عام 2003، بل هي من إنتاج التاريخ والجغرافية ضاربة جذورها في العمق إلا أنها تبلورت وظهرت نتائجها عندما عزز الاحتلال وما جاء به من قوانين وأساليب للحكم والحياة النهج الطائفي بين العراقيين حتى باتت الطائفية السمة الغالبة على كافة أوجه الحياة بالعراق الجديد بسبب ما اعتبرته بعض مكونات الشعب العراقي، حرماناً من حقوق المواطنة الحقيقية، وتعريضهم للظلم والقهر والاستلاب والحرمان والعزل والاغتراب، واستحواذ مكونات أخرى من الشعب على السلطة والثروة والنفوذ، منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 إلى التاسع من ابريل عام 2003.

وهذه الفرضية ليست صحيحة بالضرورة حيث تولي عدد كبير من أبناء الطائفة الشيعية مراكز مهمة سواء في العهد الملكي، حيث تولي الصدر الأول رئاسة الوزراء (محمد الصدر) كما تولت شخصيات شيعية مواقع قيادية في حزب البعث والدولة العراقية، بالإضافة إلى مناصب رفيعة في فروع القوات العراقية.

المبحث الأول

التركيبة الاجتماعية في العراق:

يعد البناء الاجتماعي في العراق من أعقد البنى على مستوى الوطن العربي، حيث يأتي العراق ضمن الدول العربية التي تتمتع بأقصى درجة من التعددية الأثينية.

والتنوع الإثني في العراق هو حالة فرعية من مظاهر عديدة للتباين الاجتماعي، فقد يتظافر هذا النوع الإثني مع تنوع عشائري وطبقي، ومن ثم يصبح تنوعاً مركباً ومعقداً، وفي هذه الحالة يصعب الوقوف على بنية اجتماعية مستقرة لطبيعة تكوين المجتمع العراقي وتركيبه.[1]

وفي ضوء ذلك يتناول هذا المبحث طبيعة التركيبة الاجتماعية في العراق من حيث تباين التكوين القومي والديني والطائفي ومدى التجانس فيما بينها وكيف يتحدد كل مكون، وكيف ينظر كل مكون إلى نفسه، ذلك أن المجتمع العراقي الحديث يمتاز بوجود جماعات تحدد ذاتها على أساس الدين، وأخرى تحدد نفسها على أساس قومي وجماعات أخرى تحدد نفسها على أساس فكري، فضلاً عن جماعات تحدد ذاتها بمزيج مما سبق، على النحو الآتي: (العشيرة، التنوع الأثني).

أولاً: العشيرة:

يتألف المجتمع العراقي من مجموعات عشائرية قبلية مثّلت الجزء الأكبر من البنية الاجتماعية فيه، فهي حقيقة بذاتها، لا يمكن لأي فرد أن يتجاهلها، وذلك لأهمية الدور الذي تقوم به العشيرة.

والعشيرة في المجتمع العراقي هي مجموعة كبيرة من الناس، يجمعهم لقب وانحدار واحد، فالقيم والتقاليد متشابهة إلى حد كبير بين أغلب عشائر العراق، في حين تتفاوت النسبة العددية بين عشيرة وأخرى، وما يقال عن العشيرة يقال عن القبيلة من حيث الكثافة والانحدار والتقاليد والالتزامات، إلا أن كلمة " قبيلة "

---

(1) مهدي داوود سليمان، التركيبة السكانية وأثرها على الأوضاع السياسية في العراق بعد الاحتلال، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2008، ص273.

تكاد تكون شمولية في تداولها على امتداد الأقطار العربية خاصة في البادية وشبة الجزيرة العربية، فلكل قبيلة تفرعاتها من العشائر.[1]

وتقوم المجتمعات العشائرية في العراق على اللحمة والعصبية والولاء ومجموعة من التقاليد والأمجاد وروابط القربى التاريخية الواقعية والأسطورية، لذلك نشأت المجتمعات العشائرية من أنوع متعددة من العصبيات مثل: عصبية الأقارب وذوي الأرحام وعصبية التحالف العشائري، وعصيبة الولاء وعصيبة الجوار وعصبية التقاليد.[2]

1- القبائل العراقية:

القبائل العراقية كثيرة، معظمها قحطانية، والبعض الآخر عدنانية، وهناك قبائل تتأرجح بين القحطانية والعدنانية، مثل قبيلتي أنمار وأياد، كما أن هناك ما يرد إلى جذور البادية من العرب،[3] لقد نزحت إلى العرق عدة عشائر، ولا سيما من شبه الجزيرة العربية، واتخذت من وديانه وسهوله وباديته موطناً لها، واستقرت على ضفاف أنهاره، وبقيت هذه العشائر متمسكة بنظامها، وعاداتها العشائرية لتحافظ على كيانها بوصفها وحدة واحدة، قائمة بذاتها تربطها روابط اجتماعية عميقة الجذور.

وتنقسم القبائل العراقية بالنسبة إلى عناصر سكانه إلى قسمين:[4]

القبائل العربية وتنقسم إلى قسمين:

- **القبائل العربية الشمالية:** وهي مجموعة العشائر التي تقطن حول ضفاف دجلة والفرات الشمالي، وأهمها: شمرجربة، العكيدات، الجبور، وجحيش، بيات، طي، الدليم، زوبع، عنزة.
- **القبائل العربية الجنوبية:** وهي مجموعة العشائر التي تقطن الأراضي الزراعية حول نهري دجلة والفرات وأهمها:

([1]) سيار جميل، العشائر المعني الظاهرة، شبكة المعلومات الأنترنت الموقع http://www.Sayyaraljamil.com

([2]) محمد سعيد الامجد، التحولات البنيوية في المجتمع العراقي بعد 2003، مقاربة أولية تشخصية على الموقع التالي: http://www.alnoov.se/article.

([3]) تامر عبدالحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، الجزء الأول، لندن: مكتبة الصفا والمروى، 1991، ص 29.

([4]) مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، بغاد، مطبعة الرابطة، 1956، ص 33- 34.

- عشائر المنتفك: وهي التي تقطن شمال محافظة الناصرية وحول نهر الفرات وهي مكونة من عدة عشائر أهمها: بتوركاب، الفزي، خفاجة، بنواسد، حجام، عيودة، آل حميد، ابوصالح.
- عشائر الفرات الأوسط، وهم الذين يقطنون شمال المنتفك، وأهمها: آل فتلة الخزاعل، آل شبل، بتوعارض، الظوالم، حجيم، بنوحسن، السعيد، الجبو، البوسلطان، زبيدة الجنابيون.
- وهناك عشائر حول بغداد أهمها: بنوتميم، العزة، الجبور العبيد.

2- القبائل الكردية:

وهي العشائر التي استقرت في شمال العراق المناطق الجبلية الشمالية الشرقية وتنقسم إلى قسمين:[1]

- **القبائل الكردية الشمالية:** وهي التي تقطن في محافظتي نينوي ودهوك، وأهمها: دوسكي، سندي كلي، بارزان مزوري، سورجي زبياري، بزواره بالا، برواري زيد.
- **القبائل الكردية الجنوبية:** وهي التي تقطن في محافظة السليمانية، واربيل وكركوك وأهمها: بشدر، برادوست، باحلان، ديزبي، كوردي، طالباني دواده، هركي، خوشناو.

وهناك أيضا القبائل البدوية ومن أهمها: قبيلة شمر، عنزة الضفير، وفضلا عن العشائر التركمانية، والعشائر الأشورية المسيحية.

وقد استوطنت بعض عشائر العراق في الريف، والبعض الآخر استوطن في المدن. ومن الناحية الاجتماعية يتوزع سكان العراق على ثلاثة أقسام رئيسية هي: العشائر البدوية، والريفية، وسكان المدن، وقد فسّر علي الوردي تاريخ العراق كله في القرون الثلاثة الأخيرة على أساس الصراع بين البادية والحاضرة.[2]

والمجتمع العراقي شأن العديد من المجتمعات هو مجتمع متغير متحول، تطور قسم منه إلى الشكل الحديث، وقسم آخر بقى منظماً في الشكل التقليدي القديم وهناك

([1]) المرجع السابق، ص 34.

([2]) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، بغداد، منشورات مطبعة الرشاد، طبعة 1969، ص 298.

صنف ثالث يحمل سمات الاثنين، وقد بدأت عملية التغير هذه في القرن التاسع عشر، واتسعت بشكل كبير في بداية القرن العشرين منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وإلى وقتنا الحاضر.[1] إن المدن الرئيسية في العراق قد تشكلت أساسا من الهجرة المستمرة وبشكل خاص هجرة عشائر معينة استقرت في مناطق محددة، في المدن الكبرى،[2] لقد أدت عملية التغير هذه إلى اختفاء البدو الرحل من الخريطة، حيث انتقلوا واستقروا في الريف، ثم جاءت هجرة سكان الأرياف إلى المدن، ومن تم اتسعت المدن بصورة كبيرة، فلم يمضي عقدان على نشوء المملكة العراقية حتى بلغ سكان المدن من العشائر 36% عام 1947، ليرتفع إلى 48% عام 1957 وتواصلت هذه الحركة في العهد الجمهوري وبلغت 50.7% عام 1965، 61.4% عام 1975، و72% عام 1990،[3] ورغم هذا التغير فأن العشائر في العراق بقيت محتفظة بطبيعتها وتأثيرها في المجتمع،[4] حيث يقدر ربع المجتمع العراقي بأنه منظم على نحو عشائري.[5]

- **التنظيم الداخلي للعشائر في العراق:**

أما عن طبيعة التنظيم الداخلي للعشائر في العراق لها تقاليد وأعراف سميت بـ"السوانى" وهي بمثابة قوانين تحكم أفراد العشيرة وتميز المجتمع العشائري عن المجتمع المدني، وهذه القوانين عبارة عن واجبات والتزامات تترتب على كل فرد من أفراد العشيرة، تتعلق بالزواج، والثأر، والغزو، والفصل، والنخوة وغيرها من الالتزامات العشائرية، والملاحظ أن أرياف العراق مقسمة إلى قبائل وعشائر وأفخاذ متعارضة ونجد داخل العشيرة الواحدة انقساما اجتماعيا إلى ملاك كبار،

([1]) فالح عبدالجبار، الدين والأثنية والتوجهات الإيديولوجية في العراق من الصراع إلى التكامل، سلسلة محاضرات، 24 أغسطس 2003، الأمارات ابوظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004، ص 3.

([2]) صباح ياسين، في ظل الاحتلال الأميركي: العشائر العراقية تقل الحضور ومخطط الاحتواء، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 302 يناير 2004، ص 19 .

([3]) فالح عبدالجبار، المرجع السابق، ص 11.

([4]) رضوان السيد، الصراع على مستقبل العراق : الحوزة الدينية والعشائر والاجتماع المدني والسياسي، من احتلال العراق: الأهداف، النتائج المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص 155.

([5]) هاني فارس، الأثار السياسية والأجتماعية للحرب ضد العراق في العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص 115.

وفلاحين وعمال زراعيين تتعارض مصالحهم وتتقارب إلى درجة الاحتراب بين الفلاحين والملاك، أو تتقارب مصالحهم وتلتقي بين الملاك الكبار، ويلاحظ حيثما كان الملاك والفلاحون من عشيرة واحدة، فأن صلة الرحم العشائري تخفف من حدة التوتر والتعارض بينهم، وتضفى على العلاقات سمة أبوية رحيمة، أما حينما يكون الملاك من غير عشيرة الفلاح، فإن العلاقة تكون شرسة ومتوترة، وتؤدي إلى تمردات فلاحية ضد كبار الملاكين، وهذا ينطبق على جميع سكان العشائر والأرياف من جميع المناطق العربية والكردية في العراق[1].

- **العلاقة بين العشيرة والدولة في العراق:**

لقد مثلت العشيرة مشكلات كبيرة وتحديات عديدة للدولة والحكومة المركزية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة 1921 إلى وقتنا الحاضر، وظلت القيم والممارسات العشائرية قائمة مع كل محاولات التحديث،[2] والعشيرة في العراق لا تدعم قيماً تقليدية فحسب، وإنما تتنافس مع السلطة المركزية على قضايا الهوية والولاء وممارسة السلطة السياسية،[3] وفي أواخر فترة الحكم العثماني للعراق وقبل قيام الدولة العراقية الحديثة تركزت جهود الولاة العثمانيون الإصلاحيين، في سنة 1908 على كسر شوكة العشائر.[4] وبمجيء الاحتلال البريطاني والدخول إلى بغداد 1918 تصاعدت المعارضة من قبل العشائر العراقية، فوجدوا الانجليز من مصلحتهم في موازنة العشائر أهل المدن ضماناً لاستمرار سلطتهم. لهذا عمدت السلطات البريطانية إلى إصدار نظام أسمته (دعاوي العشائر المدنية والجزائية) ذلك في 27 مايو 1918، وبذلك اعترفوا الانجليز رسمياً بالقيم العشائرية، مما أدى إلى وجود قانونين في العراق طيلة العهد الملكي أحدهما تقليدي خاص بالعشائر سمى بنظام دعاوى العشائر، والأخر حديث خاص

([1]) مرجع سابق ص 12، 13 .

([2]) عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي (المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006، ص 255.

([3]) هاني فارس، مرجع سبق ذكره، ص 115.

([4]) محمد عبدالغني سعودي، الوطن العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو – المصرية، الطبعة 2006، ص 267.

بالمدن.[1] فالملكية بحكم بناء مؤسساتها، وتثبيت وجودها أسهمت في تعزيز الوعي باتجاه وحدة المجتمع، وبخاصة خلال الفترة 1921–1930، والتي كان فيها للملك مغزى اجتماعي متعارض عملياً مع أوضاع شيوخ العشائر الذين كانوا الحكام الفعليين لجزء كبير من الريف العراقي، كما كان المشايخ حماة العرق العشائري التقسيمي في حين كان الملك يمثل القانون الوطني الموحد.[2] إلا أن دور العشائر سرعان ما تراجع وانحسر بعد سقوط النظام الملكي، وقيام النظام الجمهوري 1958، حيث وجهت ضربة للعشائر العراقية في تلك الفترة، وذلك من خلال إلغاء نظام دعاوي العشائر وانهيار الأقطاعات العشائرية بعد صدور القانون رقم 30 لسنة 1958 للإصلاح الزراعي،[3] وبمجيء صدام حسين إلى السلطة تغير الوضع إثر قيام الحرب العراقية الإيرانية سنة(1980–1988)، فقد تم تقريب شيوخ العشائر من السلطة الحاكمة، وذلك للحصول على دعمهم القبلي أثناء الحرب،[4] وكان الرئيس صدام حسين يعُدُّ العشائر سواء كانت شيعية أم سنية، ذات هُوّية عربية راسخة، ومن ثم فهي ذات دلالة رمزية من حيث الوقوف في وجه صعود المؤسسة الدينية الشيعية خاصة تلك التي لها ارتباط بإيران.

وقادت ظروف الحرب ما بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 إلى المزيد من التعديل والتكييف في مفاهيم الحكم وطرائقه وسياساته، وبخاصة الاعتماد المتزايد على المؤسسات العشائرية والقبلية، لضبط الشارع السياسي العراقي بأقل جهد ممكن، وأصبح نمط ممارسة السلطة، وتجنيد عناصر النخبة يستند بالأساس إلى معايير قبلية وعائلية.[5] حيث أصبح بعض شيوخ العشائر، ضباطاً كباراً في الجيش العراقي، كما سلّح الرئيس العراقي صدام حسين ما يقرب من المليون من

([1]) مرجع سابق ص 265 .

([2]) مرجع سابق، ص 265 .

([3]) صادق كاضم، تأثير العشائر في الواقع العراقي، مقال منشور على موقع جريدة الصباح 27 ابريل 2009 شبكة المعلومات الانترنت الموقع: http:// www. Alsbaah .com.

([4]) سهير عواد الكبيسي، دارسة القبائل العراقية ودورها في تحسين الاستقرار، شبكة المعلومات الانترنت http://www.aljewar.org/news

([5]) حسين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام، في التحولات الديمقراطية في العراق: الفرص والقيود، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2005، ص 37.

أبناء العشائر لخوض المعركة الأخيرة ضد القوات الأمريكية.[1] وفي مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 يناير 2003، حدث فراغ سياسي ومؤسسي وأمني، الأمر الذي دفع قطاعات من العراقيين إلى التشبث بانتماءاتهم الأولية بحثاً عن الحماية والأمن، مما أفسح المجال لتنامي الدور السياسي، والاجتماعي للتكوينات العشائرية والجهوية، إضافة إلى إن سلطات الاحتلال الأميركي استعانت برؤساء العشائر لإدارة بعض المدن والمناطق العراقية.[2]

لعبت العشائر دوراً كبيراً منذ عام 2007 في مواجهة بعض التنظيمات المسلحة، مثل تنظيم القاعدة خاصة في المناطق السنية في بغداد والمحافظات الشمالية والغربية، وتشكلت ما عرف باسم "الصحوات"، التي بدأت بصحوة الأنبار، ثم امتدت إلى نينوى وصلاح الدين وبغداد وديالي والتأميم، وتعد هذه التشكيلات غير مركزية وتخضع لتوجيه الزعامات العشائرية أو المناطق المحلية وقد حظيت بدعم أمريكي يتضمن رواتب شهرية للمقاتلين في هذه المليشيات تبلغ 300 دولار للفرد الواحد.[3]

ثانياً: التنوع الاثنى:

يتميز التكوين السكاني في العراق بالجمع مابين جماعات متباينة الأصول العرقية واللغوية والدينية مع ميل هذه الجماعات إلى التمركز الجغرافي في مناطق معينة،[4] وفضلا عن وجود الجماعات الحضرية والريفية، ومما زاد من هذه التباينات واقع العزلة الطبيعية التي تعيش فيها هذه الجماعات والأقليات بعضها مع البعض الآخر، حيث يوجد تلازم بين التقسيم الاثنى والتقسيم الجغرافي.[5]

بناءً على ما سبق يمكن النظر إلى التركيب السكاني في العراق من زاويتين: القومية – العرقية، الدينية – الطائفية، فالعراق ينقسم وفق أساس القومية والعرق إلى عرب، وأكراد، تركمان آشوريين وغيرهم، وينقسم على أساس الدين

([1]) رضوان السيد، مرجع سبق ذكره، ص 155.

([2]) مرجع سابق، ص 37.

([3]) لقاء مكي، العراق ...الدوران في حلقة مفرغة – في حالة الأمة (2008 – 2009) أمة في خطر، أحمد يوسف أحمد، ونيفين عبدالمنعم مسعد (محرران)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009، ص 152.

([4]) جلال عبدالله معوض، الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة 1994، ص3.

([5]) ناظم نواف إبراهيم الشمري، مرجع سبق ذكره، ص47.

والطائفة إلى قسمين شيعة وسنة وطوائف مختلفة من المسيحيين، وصابئيين ويزيديين وديانات صغيرة أخرى، وذلك:

1. التقسيم القومي – العرقي:

يتألف سكان العراق وفق التقسيم القومي والعرقي من المجاميع الآتية:

أ **العرب:** هم القومية الكبرى في العراق، يشكلون غالبية سكانه، إذ تصل نسبتهم إلى 80% من مجموع السكان.

ب **الأكراد:** وهم القومية الثانية في العراق، وقد اختلف الباحثون في أصل الأكراد وهويتهم، كما اختلفوا أيضا في تقدير تعدادهم.[1]

فبينما ترى المصادر الحكومية وحسب ما جاء في إحصاء عام 1957 إن نسبتهم تبلغ حوالي 16.45% من سكان العراق، ويرى البعض الآخر إن نسبة الأكراد تشكل حوالي 20% من إجمالي السكان.[2]

ويقطن أكراد العراق في منطقة كردستان الجبلية وينتشرون على امتداد المناطق الحدودية لكل من إيران والعراق وسوريا، وهم في وضع يسمى أرض مغلقة (Loked Land) ويعيش الأكراد وفق نظام قبلي صارم ولم يطور الأكراد لغتهم إلى لغة واحدة ذات منهج منظم للقراءة والكتابة،[3] الأكراد عموما مسلمون سنة موزعون على عدة مذاهب مختلفة ومتنافسة في كثير من الأحيان، فالطريقة الصوفية تسود بين الأكراد السوارينين ويتزعمها عائلة الطالباني، بينما تسود بين الأكراد البهدانيين الطريقة التقشبندية، ويتزعمها عائلة البرازاني، أما الأكراد الفيلية " للور" يعتنقون المذهب الشيعي الاثنى عشري،[4] ويعتنق بعض الأكراد أديان قديمة تعود إلى ما قبل الإسلام منها الديانة الزرادشتية.

([1]) محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد عوني، القاهرة، طبعة 1939، ص 39.

([2]) نايف حامد إبراهيم حسين، النخبة السياسية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003 – 2004 القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2011، ص49.

([3]) سليم مطر، جدل الهويات، صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2003 من 50 – 56.

([4]) سليم مطر، المرجع سابق، ص 54.

والأكراد في العراق هم جزء من كردستان التي قسمت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بموجب معاهدة (سيفر) ما بين العراق وتركيا. وقدر مجموع الأكراد بنحو 27 مليون نسمة ومنهم 14 مليون في تركيا، و6 مليون في إيران، و4 مليون في العراق، ومليون في سوريا، و2 مليون تقريباً متفرقين في انحاء العالم، ولم يكن للعراق علاقة بهذا التقسيم الذي فرض عليه، كما فرض على غيره.[1]

ج **الأقليات الأخرى:** أدت الهجرات المتعاقبة إلى العراق عبر تاريخه الطويل عن تواجد أقليات قومية ظلت تحتفظ بالكثير من خصائصها المميزة حتى الوقت الحاضر، بالرغم من أن تلك الأقليات لا تؤلف إلا نسبة ضئيلة من مجموع سكان العراق، وهذه الأقليات لها الأثر الكبير في تعريض أمن العراق إلى حالة عدم الاستقرار السياسي في فترات مختلفة من تاريخه المعاصر، سوف نتحدث عن هذه الأقليات على النحو الآتي:[2]

- **التركمان:**

وهم القومية الثالثة من الناحية العددية بعد العرب والأكراد، وتختلف التقديرات حول نسبة التركمان في العراق، ففي الوقت الذي يشير فيه إحصاء 1947 أن عدد نفوس التركمان يبلغ حوالي (92.000) نسمة من مجموع سكان العراق البالغ عددهم (4.564.000) نسمة أي ما يعادل 2% من المجموع الكلي للسكان.[3]

ويتركز غالبية التركمان في محافظات كركوك، اربيل، نينوى، ديالي، صلاح الدين، وفضلاً عن وجود نسبة كبيرة في بغداد،[4] ويرجع أصول التركمان إلى قبائل وسط آسيا التي هاجرت، واستقرت بالشرق الأوسط وتركيا الحديثة

([1]) خيرالدين حسيب، يناقش هموم عراقية: الاحتلال، الأكراد، النفط، الصراع الطائفي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات، الوحدة العربية، السنة 28، العدد 333، نوفمبر 2006، ص156.

([2]) عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ص708. وكذلك جيف سيمونز، عراق المستقبل، السياسة الأميركية في تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظيم، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2044، ص 67.

(3) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الجزء الأول، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، الطبقة الثانية، 1995، ص 60.

(4) دافيد ماكدويل، تقرير عن الأكراد، ترجمة ايفيت فايز، القاهرة، مركز ابن خلدون للتنمية، 1998، ص 11.

وتحت تأثير التطورات السياسية الناجمة عن الحرب التركية الروسية 1877- 1887، وقد اختلط قسم كبير منهم في شمال العراق بالسكان العرب خاصة في العهد العثماني،[1] كما قال عنهم المؤرخ العراقي عبدالرزاق الحسني إنه (يصعب اليوم على من لا بداوة تحفظه ولا سيادة تؤكد نسبه إن يدعى أنه عربي)،[2] والتركمان مسلمون ينقسمون مذهبياً إلى أغلبية سنية وأقلية شيعية.[3] يتكلم التركمان خليط من اللهجات القوقازية وان كان كثير منهم قد تعرب،[4] وجاء التنويع في هذه اللهجات نتيجة انتماءاتهم القبلية المتعددة أو بسبب هجرتهم إلى العراق في فترات مختلفة.

وتتوزع اللغة التركمانية على لهجات رئيسية هي:

أ) اللهجة السوراتية: يتحدث بها أهالي أربيل، كركوك، السلمانية.

ب) اللهجة الكرماتية: يتحدث بها أهالي الموصل.

ج) اللهجة اللورية: يتحدث بها أهالي بدرة وجصان.

د) اللهجة المركزية: يتحدث بها أكراد إيران.

ه) اللهجة المشتركة بين السوراتية والكرماتية: يتحدث بها أكراد خانقين ومندلى.

- **المسيحيون:**

المسيحيون العراقيون هم من سكان بلاد ما بين النهرين الأصليين أحفاد البابليين والكلدانين والآشوريين والعرب، المتمثلين في قبائل تغلب، وإياد، ومُضَر، وربيعة، وسليم، وطئ، ويعود تاريخ المسيحية في العراق إلى بدايات هذا الدين السماوي الذي ظهر في فلسطين، وأنتشر في بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية، وظهرت المسيحية في القرن الأول الميلادي، حين اعتنق معظم سكان بلاد الرافدين المسيحية، فيما كان بعض منهم يدين باليهودية والمجوسية إلى عبادة

---

(1) حنا بطاطو، المرجع السابق، ص68.

(2) قاسم جميل قاسم، التكامل القومي في العراق "المشاكل الكردية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1977، ص 86.

(3) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984، ص82.

(4) نيفين عبدالمنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية، 1988، ص 80.

الأوثان، وبعد ظهور الإسلام نحو 600 للميلاد وسيادته على الجزيرة العربية وبلاد الرافدين والشام ترك الإسلام لديانات أهل الكتاب، وخصوصاَ المسيحيين حرية البقاء على دينهم وممارسة شعائرهم الدينية. وبعد الفتح الإسلامي للعراق تضاءلت أعداد المسيحيين على مدى قرون لعدة أسباب منها اعتناق الكثيرين الإسلام.

حيث بلغ عدد السكان المسيحيين خلال عام 2003 نحو 700 ألف نسمة أي نحو 3 في المائة من إجمالي عدد سكان العراق البالغ نحو 25 مليون نسمه، أما بعد 2011 فمن الصعب تحديد عدد المسيحيين في العراق، وإن كان بعضهم يقدر عددهم بما بين 530 ألف و650 ألف نسمه ويقدر عدد الذين غادروا العراق نحو 350 ألف نسمه،[1] وينتشر المسيحيون في العراق في كل المحافظات تقريباَ، لكن وجودهم يتركز في العاصمة بغداد، حيث يوجد أكبر تجمع سكاني لهم، وفي المدن الكبرى، الموصل، وكركوك، والسلمانية، والبصرة، وأربيل، والعمارة، والحلة، والحبانية، وفي الشمال، وفي منطقة كردستان، وسهل شينوي قرب الموصل.[2] ومن أبرز طوائف المسيحية في العراق:

أ) الآشوريون: وهي طائفة من النساطرة المسيحيين، انشقت عن الكنيسة الغربية، قد اختلف الباحثون في أصلهم وهويتهم، وتعتبر أقلية صغيرة. وأن الأشوريين أنفسهم يدعون بانحدارهم العرقي من بقايا سكان العراق القدماء وأنهم من أتباعهم، وقد استوطنوا القسم الشمالي من العراق منذ الألف الثالث قبل الميلاد.[3]

وللأشوريين سماتهم ولغاتهم ولباسهم الخاص، وهناك من يرجع أصلهم إلى الأكراد غير أنهم استبدلوا لغتهم واعتنقوا المسيحية لاعتبارات سياسة، لكن آخرين يرجعون جذورهم إلى سهل الموصل وقد هاجروا منها إلى جبال حكاري وأورمية في زمن المغول.[4]

ينتشر الأشوريون في المدن الكبرى الواقعة بشمال العراق خصوصاً في أربيل ودهوك ونينوى، وتتميز الجماعة المسيحية الأشورية بالتنوع فيوجد منهم

---

[1] محمود الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 192-193.

[2]) أيشو مالك خليل، الأشوريون في التاريخ، ترجمة سليم واكيم، منشورات واكيم اخوان، بيروت، 1962، ص180.

[3] محمود الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[4] عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، صيدا، مطبعة الوفاق، 1966، ص143.

المسيحيون الكاثوليك على اختلاف ومذاهبهم كما يوجد أيضاً المسيحيون الأرثودوكس العرب الشرقيون إلى جانب نسبة أقل من البروتستانت. إلا أنه من الناحية العملية تعد الكنيسة الكاثوليكية الكلدانية هي الأكبر والأكثر تأثيراً ضمن المجتمع المسيحي إذ ينتمي لها حوالي 70% من مسيحي العراق ويتكلمون لغة غريبة عن العربية هي من نوع الآرامية، الممزوجة بألفاظ من لغات أخرى كالفارسية والتركية والعربية. ويعيشون في شمال العراق بشكل قبلي.[1]

وبسبب تنامي النزاعات الطائفية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وما جرى من حرق لكنائس الأشوريين وقتل لأساقفتهم ورهبانهم، ازدادت موجات الهجرة المسيحية إلى الخارج نتيجة تراكم الظروف الطاردة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في الداخل.[2]

ب) **الكلدان:** هم أتباع الكنيسة الكاثوليكية التي تأسست بهذا الاسم عام 1445 حينما تحوّل الكثير من المسيحيين الذين كانوا يسمون بالنساطرة إلى الكاثوليكية ويرجع الكلدان أصولهم إلى البابليين الكلدانيين الذين ينتمون إلى إحدى القبائل الآرامية التي توطنت في منطقة الأهوار في جنوب بلاد الرافدين في القرن العاشر قبل الميلاد.

ويشكل هؤلاء معظم المسيحيين في العراق وهم يتحدثون اللغة السريانية الشرقية منذ القرن الثاني الميلادي وحتى يومنا هذا. ينتشر الكلدان في مدينة بغداد خصوصاً وفي تل كيف، وبطنايا، وبارطلا، والقوش في الموصل، وعينكاوة في أربيل، وبعض البلدات في دهوك، وتضم طائفة الكلدانيين أحزاباً تألفت حديثاً وهي: حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني ويترأسه عبدالأحد إفرام ساوا تأسس عام 2000 ويصدر جريدة شهرية باسم (فجر الكلدان)، المجلس القومي الكداني الذي يترأسه فؤاد رحيم بوداغ، واتحاد بيت نهرين الوطني ويترأسه كوركيس خوشابا.[3]

ج) **السريان:** السريان وينقسمون إلي طائفتين: الكاثوليك واالأرثوذكس، وهم من أتباع الكنيسة الغربية في سوريا التي سُميت خطأ باليعقوبية وكانت أبرز

([1]) منى عقراوي، العراق الحديث، مطبعة الفهد، بغداد، 1936، ص15.

([2]) نيفين عبدالمنعم مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية " الأثنية " في الوطن العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 32، العدد 364، يونيو 2009، ص69.

([3]) محمود الشناوي مرجع سبق ذكره ص 194 – 195.

أبرشياتها في العراق ومراكزها في تكريت، وعانا، ودير مار متى في الموصل، ويرجع السريان أصولهم إلى الأقوام الآرامية والعربية وقد أهمل معظمهم لغته التي كانت سائدة على الأرجح حتى القرن السابع عشر وخصوصاً في منطقة جبال لبنان، لكن اللغة السريانية لا تزال تدرس في معاهد رجال الدين في العراق، وسوريا، ولبنان، بينما اضمحلت في فلسطين، ومصر، اللتان فضل مسيحيوها اللغة القبطية، وهي مزيج من اللهجة المصرية الفرعونية واللغة اليونانية التي سادت في مصر إبان السيطرة اليونانية والرومانية ويتركز السريان في مدينة بغداد وبلدات بخديدا (قوه قوش)، وبعشيقه، وبحزاني، وغيرها، في عام 2005 قامت مجموعة منهم بتأسيس حزب باسم (حركة تجمع السريان) في مدينة بخديدا وقد تولى رئاستها يشوع مجيد هدايا الذي اغتيل في بداية عام 2007.[1]

د) **الأرمن:** الأرمن معظمهم من المهجرين وضحايا الاضطهاد العثماني في تركيا حيث كانوا يسكنون مند مئات الأعوام، وهربوا بعد (مذبحة الأرمن) عام 1915 إلى الدول المجاورة ومنها العراق، وسوريا، ولبنان، وعاشوا فيها منذ ذلك الحين، وينقسمون إلى طوائف معظمهم من الارثوذكسي والكاثوليك بنسبة أقل وغير ذلك، لهم نشاطهم وثقافتهم الأرمنية الخاصة.

ه) **البروتستانت:** البروتستانت والطوائف الغربية الأخرى ولا تتعدى نسبتهم 1% من عدد المسيحيين في العراق وقد تفرعوا من المذاهب والطوائف الأصلية في العراق، وللمسيحيين بشكل عام ممثل واحد في مجلس النواب العراقي.[2]

- **الإيرانيون (الفرس):**

إن الوجود الإيراني في العراق قد يرجع إلى أيام السلطان قورش الذي دخل العراق على إنقاض الدولة الكلدانية سنة 539 قبل الميلاد، إذ استمرت وفودهم للعراق حتى سنة 331 قبل الميلاد، أثناء حربهم مع الاسكندر الأكبر الذي هزم دولتهم، لكنهم استعادوا سيطرتهم عليها سنة 226 قبل الميلاد، وحكموا

([1]) محمود الشناوي مرجع سبق ذكره ص 195.

([2]) قاسم جميل قاسم، مرجع سبق ذكره، ص64.

في العراق زهاء أربعة قرون. واستطاع بعدها العرب المسلمون فتحها عام 636م بعد معركة القادسية واستمرت حاضنة للنفوذ العربي وفي هذه المدة اختلط العرب بالإيرانيين ولا سيما في زمن العباسيين لذا تعلموا العربية وبرز منهم العلماء والسفراء.[1]

وتكثر هذه الطائفة في كربلاء والنجف والكوفة والكاظمية في بغداد، ويعود وجود قسم منهم في العراق إلى زمن الاحتلال سنة 1507، بينما هاجر القسم الآخر إلى العراق بصورة غير شرعية في ظل الظروف الأمنية للمناطق الحدودية، غير المنضبطة منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة وما قبلها، ويعد العامل الديني الاقتصادي السبب في استيطان هذه المجموعة في العراق.[2]

- **اليزيدية:**

وهي طائفة دينية صغيرة أختلف الباحثون حول تكوينهم الديني، وعلاقتهم بالإسلام والأديان الأخرى، كما اختلفوا في أصل تسميتهم وأيضاً أصل اللغة التي يتكلمونها،[3] فالبعض يرجع أصولهم إلى الكرد الذين انفردوا باعتناق فكرة دينية معينة فتعصبوا لها، بينما يرى فريق آخر أن تسميتهم بهذا الاسم ترجع إلى الفارسية "يزد بمعنى الله".[4] وفريق ثالث يرى أن أصل تسميتهم يرجع إلى يزيد بن أنيسة الخارجي، وهناك آخرون يرجعونهم إلى يزيد بن معاوية.[5]

ولليزيديين رؤية فلسفية تؤمن بأن الله قوة الخير، وأن الشيطان تتجسد فيه قوة الشر، لذا فعبادة الشيطان "الشر" عبادة خوف، أما عبادتهم (الله) فتعد عبادة شكر وامتنان،[6] وهذا التصور بين الخير (الله) والشر (الشيطان) أدى بهم إلى التقصير في عبادة الله لأنه لا يجلب لهم الشر، بينما الشيطان يعد مصدر الشر لذا يجب إرضاءه، وهذا التصور يجعل من سلوك، وتقاليد اليزيدين تختلف عن تعاليم الإسلام.[7]

([1]) قاسم جميل قاسم، مرجع سبق ذكره، ص64.

([2]) مهدي داوود سليمان، مرجع سبق ذكره، ص273.

([3]) سليم مطر، مرجع سبق ذكره، ص 213-214.

([4]) عبدالرزاق الحسني، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، الطبعة التاسعة، 1982، ص14.

([5]) المرجع السابق، ص40.

([6]) عبد الرزاق الحسين، اليزيديون عبدة الشيطان في العراق، لبنان، صيدا، مطبعة العرفان، 1931، ص26.

([7]) غير ترود لوثيان، فصول من تاريخ العراق الغريب، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكتاب للنشر والتوزيع والطبع، بيروت، 1999، ص72.

- **الشبك:**

هم أقلية صغيرة، تقطن المدن المجاورة لمدينة الموصل يتكلم سكان هذه الأقلية بلغة غريبة وهي مزيج من الكردية والتركية والإيرانية والعربية، تدين هذه الفئة بالديانة الإسلامية غالبيتهم من المذهب الشيعي ومنهم من المذهب السني أيضاً، وليست هناك أرقام رسمية دقيقة تبين عدد الشبك في العراق بسبب قلة الإحصاءات الحديثة بهذا الخصوص إلا أن الباحثين يرجحون أن يكون عدد الشبك حالياً بين 100 – 150 ألفاً يتوزعون على أكثر من ستين قرية متفرقة.[1]

تختلف الآراء بخصوص الشبك، فهناك من يعتقد أنهم كرد عاشوا على أرض العراق منذ زمن غير معروف، ومنهم من يقول أنهم أتراك نزحوا إلى العراق، فيما يعتقد آخرون بأنهم أتراك نزحوا إلى العراق مع عقيدتهم، ومذهبهم في عهد الصفويين. وهم من الفرق التي تقدس الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وليس لهذه الفئة أي نشاط سياسي يذكر.

2. التقسيم الديني – الطائفي:

ينقسم المجتمع العراقي من الناحية الدينية إلى العديد من الطوائف منها المسلمون والذين تصل نسبتهم إلى 95% من مجموع السكان، ومنها المسيحيون الذين يشكلون نحو 3% من السكان، في حين هناك ديانات كالصابئة واليهودية وديانات أخرى يشكلون حوالي 2% من مجموع السكان. ولما كانت الطائفة المسيحية قد تم الحديث عنها في الفقرة السابقة سوف يتم التركيز هنا على التكونيات الدينية الطائفية الآتية:

1) المسلمون:

يؤلف المسلمون في العراق أغلبية، إذ تصل نسبتهم إلى 95 % من إجمالي السكان،[2] وتسود الديانة الإسلامية بين العرب والأكراد والتركمان والفرس والشيشان وعناصر أخرى من أصول هندية وباكستانية.[3] أنظر الجدول رقم (1). وينقسم المسلمون من حيث عددهم ونسبهم إلى مذهبين، سنة وشيعية على النحو الآتي:

أ. المسلمون السنة:

([1]) محمود الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص178.

([2]) عبدالحسين شعبان، جدل الهويات في العراق – الدولة والمواطنة، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، سنة 2010، ص50.

([3]) مهدي داوود سليمان، مرجع سبق ذكره، ص30.

السنة تعني لغوياً العرف والعادة والطريقة،[1] وهي كاصطلاح تأتي بمعاني عدة، كالقانون، أو بمعنى ما أخذ عن الرسول صلى الله عليه وسلم، قولاً وفعلاً[2].

وأهل السنة هم أتباع السنة النبوية الشريفة، أي نهج سنة الرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأهل السنة في العراق يراد بهم أهل الجماعة، فضلاً من كونهم أصحاب مذهب سياسي واعتقادي وفقهي في الإسلام.[3] وينقسم المذهب السني إلى اربعة مذاهب فقهية (أبو حنيفة، والشافعي، ومالك، وابن حنبل).

والسنة يعتقدون بأن الإمامة تثبت بالانتخاب، والشورى، والاختيار، والإجماع دون النص والتعين، كما لا يشترط أن يكون الإمام من بني هاشم أو من أولاد الإمام علي رضي الله عنه كما ذهب الشيعة إلى ذلك.

وحيث أن عقائد أهل السنة وشعاراتهم لم تأخذ بعداً سياسياً، واجتماعياً، في حينها وإنما بقيت في حدود القراءة النصية والالتزام بحرفية السلوك الديني المتوارث من الماضي، الأمر الذي أكسب أهل السنة تسمية السلفية.

جدول رقم (1)

الخريطة الأثينية في العراق في أوائل الثمانيات[4]

الجماعات الأثنية	الحجم التقريبي بالملايين	النسبة المئوية من إجمالي السكان	مراكز التركيز الجغرافي في العراق
المحور اللغوي الثقافي			
العرب	11.200	80	شمال غرب ووسط وجنوب العراق
الأكراد	2.520	18	شمال وشرق العراق
آخرون (تركمان، اشوريين، وأرمن)	280	2	
المحور الديني			
مسلمون	13.300	95	كل أنحاء العراق
مسيحيون (أشوريون، أرمن)	560	4	وسط وشمال العراق
ديانات أخرى (يزيدية، يهودية، صابئة)	140	1	متفرقون في أنحاء العراق

(1) الطاهر أحمد الزاوى، مختار القاموس "باب السين"، الدار العربية للكتاب، مطابع ماتيو كرومو، بنتو المدريد، أسبانيا، 1980، ص 313.

(2) ناظم نواف إبراهيم الشمري، مرجع سبق ذكره، ص68.

(3) المرجع السابق، ص68.

(4) سعدالدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1996، ص251.

ملاحظة: عدم وجود إحصائيات دقيقة فيما يخص نسب وأعداد الشيعة والسنة في العراق، حيث تذكر بعض الإحصاءات أن الشيعة هم الأغلبية، بينما توجد إحصاءات أخرى تقول العكس، فلو أخذنا بالرؤية الأمريكية لتركيبة سكان العراق وحسب ما جاء في موقع الاستخبارات الأمريكية فإن عدد سكان العراق في عام 2003 يبلغ (24.683.313)، وبموجب ما جاء في التقسيم الديني للسكان فإن الشيعة نسبتهم 60–65%، والسنة 32–37%، المسيحيون وآخرون 3% وهذه النسبة التي اعتمدتها سلطة الاحتلال الأميركي أساساً لتوزيع مقاعد مجلس الحكم الانتقالي.[1]

أما إحصائية عام 2003 التي استندت إلى البطاقة التموينية وإحصاءات وزراتي التجارة والتخطيط قبل الاحتلال، وإحصاءات سلطة الحكم الذاتي الكردية في شمال العراق، فقد أثبتت أن إجمالي سكان العراق (27.457.167) نسمة، موزعين بين السُّنة (15.922.337) نسمة وبنسبة 58%، والشيعة (10.946.347) نسمة وبنسبة 40%،[2] ويتركز أهل السنة في محافظات، الموصل، وصلاح الدين، أربيل، السليمانية، ودهوك، الأنبار وأيضاً في ديالي لهم مشاركة مع الشيعة وكذلك في بغداد وكركوك.

ب. *المسلمون الشيعة:*

هم الذين يؤيدون الإمام علي رضي الله عنه وأولاده أي أهل البيت وقالوا بإمامة علي رضي الله تعالى عنه وخلافته.

والشيعة بوصفها حركة معارضة اتخذت شكلها النهائي في العصر الأموي، وأصبح محور اختلافها الأساسي مع أهل السنة هو مسألة الإمامة، فالإمام بموجب تفسير الشيعة هو رأس الجماعة الاسلامية الشرعي دون سواه، وقد اختصه الله بهذا المنصب الرفيع، وهو من آل البيت من ذرية فاطمة وعلي رضي الله عنهما بحيث يجمع بين الرئاسة الروحية والدينية والزمنية.[3]

يقوم المذهب الشيعي على الأتي:

- الإمامة.
- التقية.
- عزاء الحسين.

([1]) شفيق شقير، الرؤية الأميركية لتركيبة سكان العراق، على الموقع التالي: http://www.aljazeera.net.

([2]) جوزيف براودي، العراق الجديد، ترجمة: سمير عباس مظفر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص76.

([3]) سعدالدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص116.

- الإيمان بالمهدي المنتظر.
- الاجتهاد.

ويقطن الشيعة في العراق في بغداد ومحافظات الجنوب من بغداد وبنسب متوازنة مع السنة في محافظة ديالي.

2) الصابئة:

هم من سكان العراق القديم، والتي تستوطن في جنوبي العراق، وتعود أصول ديانتهم إلى الأديان العراقية القديمة، وقد ذكروا في القرآن الكريم في أكثر من آية ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادُوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون ﴾،[1] وأيضاً في الآية ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد ﴾.[2]

والصابئة يتكلمون اللغة العربية، لكنهم يتخذون في طقوسهم لغة خاصة يطلق عليها المنذائين وهي من اللغات السامية والتي امتزجت فيها كلمات من العربية والفارسية، وحتى كتبهم كتبت بهذه اللغة، وقد اعتبر المسلمون الأوائل الصابئة من أهل الكتاب وطبقوا عليهم الأحكام العامة التي تمتع بها اليهود والمسيحيون.[3]

وبلغ عدد نفوس الصابئة في العراق حسب إحصاء 1947 (7000) نسمة من مجموع سكان العراق البالغ (4.564.000) نسمة أي نسبة 0.2 % من المجموع الكلي.[4] بينما بلغ عددهم حسب إحصاء وزارة الاقتصاد في العراق عام 1965 (14.550) ألف نسمة.[5]

ويستوطن الصابئة في البصرة، والعمارة، والناصرية، وقد اشتغلوا بصياغة الذهب والفضة كما اشتغلوا بالحدادة، والتجارة، إلا أنهم اشتهروا بصياغة الذهب.[6]

([1]) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 71.

([2]) القرآن الكريم، سورة الحج، الآية 17.

([3]) سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص106.

([4]) محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية 1960، مطبعة التمدن، بغداد، 1969، ص428.

([5]) حنا بطاطو، مرجع سبق ذكره، ص61.

([6]) ناظم نواف إبراهيم الشمري، مرجع سبق ذكره، ص72.

3) اليهـــــــــود:

جاء مصطلح اليهود في مداخل لدراسة الأديان والمذاهب بأن اليهـود هـم الذين هادوا بمعنى مالوا عن دين موسى عليه السلام ثم تهودوا، تم قيـل جـاءت كلمة اليهود من الهوادة أي المودة بمعنى آخر التهود أي التوبة،[1] وفـي مختـار الصحاح في باب (هود) تعني هاد، تاب ورجع إلى الحق، والتهود التوبة والعمـل الصالح هاد يهود أي صار يهودياً.[2]

وقد عرف عن اليهود أنهم أتباع موسى عليه السلام، إذ ورد ذكـرهم فـي القرآن الكريم في أكثر من موضع والذي كان من صفاتهم الذم ومخالفـة أنبيـائهم وفعل المعاصي ووصفهم بصفات المكر والخديعة وحتى صارت تلـك الصـفات لصيقة بهم بصفة عامة وفي جميع الأزمان، وأغلب اليهود سكنوا في بغداد ثم يليها الموصل والباقون منتشرون في محافظات العراق كافة.

وكان عدد اليهود حسب إحصاء عام 1947 (117.000) نسمة من مجموع سكان العراق والبالغ (4.564.000) نسمة أي بنسبة 2.6 % مـن المجمـوع.[3] ولكن بعد ذلك هاجر أغلبهم إلـى فلسـطين إثـر إعـلان الكيـان الإسـرائيلي عام 1948،[4] وبعد دخول القوات الأميركية إلى العرق في أبريل 2003 كان مجموع اليهود المتبقيين في العراق لايزيد على 34 شخصاً يسـكن معظمهـم بغداد وكردستان، والغالبية العظمى منهم من كبار السن والعجزة.[5]

([1]) المرجع السابق، ص73.

([2]) مختار الصحاح، باب (هود).

([3]) خلدون ناجي معروف، الأقلية اليهودية في العراق، 1921 – 1985، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة، 1972، ص58.

([4]) ناظم نواف إبراهيم الشمري، مرجع سبق ذكره، ص74.

([5]) محمود الشناوى، مرجع سبق ذكره، ص199.

المبحث الثاني

المداخل النظرية للطائفية وكيفية معالجتها:

أولاً: المداخل النظرية لدراسة الطائفية:

يلاحظ أن هناك ثلاث مداخل أساسية لعلاج الطائفية تتمثل في: المدخل الاندماجي، ومدخل الديمقراطية التوافقية، ومدخل الديمقراطية التشاورية، وسيتم التركيز على المدخل التوافقي لأنه يعد أهم المداخل الرئيسية التي تزود الطائفية بترتيبات مؤسسية وتساعد على الدفاع عن مصالحها، حيث أنها تضمن للطائفية المشاركة الفعالة من خلال الائتلاف الواسع والنسبية والفيتو المتبادل.

(1) المدخل التكاملي أو الاندماجي:

ويهدف إلى خلق هوية جامعة من خلال عملية الاندماج، ويرى أنصار هذا التوجه أن النزعات الطائفية تنشأ من الأحزاب الطائفية، ويرجحون قيام دولة تستند إلى الأسس التالية:[1]

أ. رفض الأحزاب السياسية القائمة على أسس طائفية، وتشجيع قيام أحزاب تتبنى أجندات غير طائفية أو أجندات عابرة للانقسامات الطائفية مثل الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. تفضيل الأنظمة التنفيذية التي تقدم مرشحين يعلون فوق الانقسامات الدينية واللغوية والأثنية.

ج. إقامة دولة غير متحيزة تستند إلى نظام الكفاءة، والتي تؤيد المساواة بين المواطنين من خلال احترام قواعد حقوق الإنسان.

د. تفضيل الشكل المركزي الموحد للدولة أو دولة فيدرالية لا تستند على معيار أثني، مع رفض أي شكل من أشكال الاستقلالية الطائفية سواء كانت إقليمية أو غير إقليمية.[2]

ه. رفض نظام التمثيل النسبي كنظام انتخابي، والذي يسهل الانقسامات الطائفية.

([1]) عبداللطيف فاروق، الطائفية قراءة في المفهوم ودلالاته، على الموقع التالي: Fekr-online-com/Read.Article:php?id=7، 2014/08/17.

([2]) شادي أحمد محمد عبدالوهاب، النظم الانتخابية وتقاسم السلطة الاندماجية، مجلة الديمقراطية، العدد 56، على الموقع التالي: democracy:ahram.org.eg، 2014/10/15.

إن هذا المدخل هو الاقتراب المفضل لعلاج المشكلة التعددية المجتمعة في معظم الدول الديمقراطية، ويرتبط بالأساس بالجماعات المهيمنة داخل الدولة، كما يرتبط كذلك بالأقليات صغيرة الحجم المشتتة مثل المهاجرين. [1]

ويرفض أنصار هذا الاتجاه فكرة التقسيم كعلاج أو حل للصراعات القومية داخل الدولة ويرجعون ذلك إلى أن التقسيم يخلق مشاكل دائمة.

1) إن التقسيم قد يولّد حركات تطالب بالاستقلال داخل الدولة الناشئة عن التقسيم، وبالتالي فإن الدولة الناشئة عن التقسيم تدخل في دورة جديدة من التقسيم.
2) إن التقسيم يقلل من إمكانية تبني الديمقراطية في الدولة الناشئة عن التقسيم، لأنه في حالة التقسيم تنشأ أغلبية جديدة تقوم بدورها بقهر الأقليات الصغيرة في الدولة الناشئة، كما أنه حتى ولو وجد في الدولة الناشئة عن التقسيم ديمقراطية ناشئة، فإنها لا تستمر، وذلك لأن التقسيم يخلق مؤسسات مدنية ضعيفة غير قادرة على تحقيق الاستقرار ومعرضة لمواجهة التحديات مثل الانقلابات العسكرية.
3) إن التقسيم قد لا يحل النزاع الأصلي، ولكن يُحول الحرب الأهلية داخل دولة واحدة إلى حرب دولية بين عدة دول.[2]
4) إن التقسيم سيؤدي إلى تصعيد العنف الإثني، حيث سيؤدي الوضع المتدهور للأقليات مع ضعف المؤسسات القائمة إلى هذه النتيجة.

(2) مدخل الديمقراطية التشاورية:

لقد واجهت الديموقراطية التشاورية في أواخر الثمانينات العديد من المشاكل ونتيجة للمراجعة النقدية لحالة الديمقراطية في العديد من الدول الغربية وذلك لعلاج المشاكل التي واجهت الديمقراطية والمتمثلة في المشكلتين الأساسيتين:

- الأولى: انخفاض اهتمام وثقة المواطنين بالسياسيين والمؤسسات السياسية، الأمر الذي أدى إلى انسحابهم من السياسة وانخفاض معدل مشاركتهم في الانتخابات، مما أثار مخاوف حيال شرعية النظم الديمقراطية في هذه البلدان.

(1) Mcgarre johnc & O, leary, Brendon , Iraq,s constitution of 2005 ; liberal consociation asapolition prescription Interna,tional Journal of constitutional Law , Vol . 5,no .4 .2007, p.p.670-671.

(2) Chapman, Thomas & Roeder , Philip G, partition as a solution to was of nationalism : the importance of instiutions ,the American political science riview Vol. 101, no 4, November 2007 ,p. 677.

- الثانية: الهجرات الضخمة التي شهدتها المجتمعات الغربية في القرن العشرين، وما ترتب عليها من انعكاسات سلبية على الديمقراطية الانتخابية Electoral Democracy، حيث أن حملات الانتخابية أصحبت تركز على الاختلاف في المعتقدات والقيم والهوية المجتمعية، بطريقة قسمت شرائح المجتمع إلى طوائف بعضها ضد البعض، وأصبحت الحملات الانتخابات تركز على الكيفية التي تختلف بها معتقدات وقيم ومصالح طائفة معينة في مواجهة غيرها من الطوائف، الأمر الذي أثر سلباً على تطوير وجهة نظر واحدة وأدى إلى غياب الثقة بين الطوائف، وبالتالي فإن المدرسة التشاورية قد ظهرت بالأساس لعلاج المشاكل التي واجهت الديمقراطية بصفة عامة، ولعلاج مشكلة التعددية المجتمعية بصفة خاصة.

وتفضل الديمقراطية التشاورية إتباع طرق إجرائية من أجل خلق هوية وطنية مدنية جامعة، دون أن تكون على حساب هوية الطوائف في المجتمع التعددي، حيث يجب الاعتراف بهذه الهويات الطائفية وحمايتها من قبل الدولة وهذا لايتم إلا من خلال عملية تفاوضية تجتمع فيها الطوائف المختلفة لتحديد حقوق هذه الطوائف، وماهية المصالح التي يمكن الاتفاق عليها والتشارك فيها، وتمثل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها نقلة نوعية. لأنه من اللحظة التي تتفق فيها الطوائف على التفاوض والمناقشة مع بعضهم البعض، فإنهم لن يستطيعوا تبرير مطالبهم هذه على أساس مصالحهم الخاصة فقط، ولكن سيفكرون في الطريقة التي تؤثر بها هذه المطالب على الآخرين، وذلك من أجل نجاحهم في الدفاع عن مصالحهم، وهي نقطة تحول رئيسية في اتجاه تطوير هوية وطنية مدنية جامعة، وتجدر الإشارة إلى أن الهوية الوطنية المدنية ليست هوية محايدة، ولكنها ستعكس بالتأكيد بعض الجوانب الثقافية والعرقية للطائفة المهيمنة أو الأكثر عدداً، ولكن دون أن تهيمن بالكامل على الدولة بطريقة تمنع التعبير عن الهويات الطائفية الأخرى، وبالتالي فإنه من أجل تطوير هوية مدنية منفتحة ومتعددة، فإن هذا يتطلب قدر كبير من الإدراك المتبادل والاستيعاب[1].

([1]) O,Fhynn, Ian ,Deliberative democracy & divided ssocieties, (Edinburg : Edinurg university press ltd ., 2006) p . p 57 . 59 .

ويعترف أنصار الديموقراطية التشاورية بعدم وجود نظم سياسية تطبق مبادئ الديمقراطية التشاورية كاملة لكن هناك بعض النظم التي تطبق بعضاً من هذه المبادئ، ومن هذه النظم جنوب أفريقيا، وذلك في مرحلة الانتقالية في أواسط التسعينات من القرن العشرين، حيث شكلت لجنة المصالحة الوطنية، التي كانت بمثابة لجنة تشاورية، غير أنه بمقدورها منح العفو وتقدير التعويضات لضحايا جرائم التحيز العنصري.[1]

(3) مدخل الديمقراطية التوافقية:

تجدر الإشارة ابتداء إلى أن الديمقراطية التوافقية قد قُدّمت بالأساس كمدخل لعلاج مشكلة التعددية المجتمعة في إطار نظام ديمقراطي، وقدمت توصيات مؤسسية لعلاجها، كما أن العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي قد أخذ ببعض جوانب الديمقراطية التوافقية، لذلك سيتم تناولها بقدر من التفصيل من خلال عرض التطور التاريخي للمفهوم، ثم تعريف الديمقراطية التوافقية وأخيراً عرض أهم الانتقادات التي وجهت إليها.

أ) التطور التاريخي للمفهوم:

تعد الديمقراطية التوافقية أحد أبرز نماذج الديمقراطية الحديثة، كنموذج لمعالجة بعض المشكلات والأزمات التي تعاني من الديمقراطية الحرة في العالم، يعتبر المفكر الهولندي آرنت ليبهارت من أوائل المنظرين لها، ويشير ليبهارت إلى أن الديمقراطية التوافقية تعبر عن استراتيجية النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب في إدارة القرارات بالأكثرية.[2]

ويلاحظ أن الجذور التاريخية لهذا المفهوم تعود إلى الخمسينيات 1950 والستينيات 1960 من القرن العشرين عندما بدأ الاهتمام بتصنيف الأنواع المختلفة من النظم الديمقراطية، وكانت أحد أهم الإسهامات في هذا المجال إسهام جابريل الموند، والذي ميّز في عام 1956 بين ثلاث أنواع من النظم الديمقراطية الغربية، وقد كان المعيار الذي استند إليه هذا التقسيم هو العلاقة بين الثقافة

([1]) عبداللطيف فاروق، مرجع سابق.

([2]) صبري محمد خليل، مفهوم الديمقراطية التوافقية في الفكر السياسي المقارن، على الموقع التالي: www.civicegypt.org/?p=44187، 2014/09/27.

السياسية والهيكل الاجتماعي من جهة، والاستقرار السياسي من جهة أخرى، ووفقاً لهذا المعيار فقد كان هناك ثلاثة أنواع من النظم هي:

1) **النظم السياسية الأنجلو الأميركية:** وتتميز بثقافة سياسية متجانسة ومستقرة، مثل كل من بريطانيا وأمريكيا.
2) **النظم الديمقراطية الأوروبية القارية:** والتي تتميز بوجود ثقافة سياسية أكثر تفتتاً ووجود ثقافات سياسية فرعية، مثل فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا.
3) **النمط الثالث:** هي البلدان التي تنتمي إلى الفئة التي تضم بعض صفات النمطين السابقين، وتقف في مكان ما بينها، والمثال لهذه الفئة هي الدول الإسكندينافية، والبلدان الواطئة (هولندا).[1]

وفي كتابه "السياسة المقارنة: منظور تطويري " 1966، قام الموند بالتمييز بين:

- النظم الديمقراطية الحديثة والمتمثلة في الديمقراطية الأنجلو الأميركية.
- النظم الأوروبية القارية ذات الثقافة السياسية الأكثر تفتتاً.

وكان المعيار الأساسي لهذا التقسيم هو تجميع المصالح (دور الهياكل السياسية) والثقافة السياسية، كما تستند على افتراض أساسي وهو أنه كلما زاد تجانس الثقافة السياسية وعملية تجميع المصالح، فإن النظام يكون أكثر استقراراً، فالنظام الأفضل في تجميع المصالح، هو نظام الحزبين مثل الديمقراطيات الأنجلو أميركية، أما مع تعدد الأحزاب وصغر حجمها، فإن وظيفة تجميع المصالح تتم بشكل أقل كفاءة ويمثل ذلك بوضوح النظم متعدد الأحزاب في دول أوروبا القارية، كما يلاحظ أن الفئة الأولى تتسم بتجانس أكبر بينما تتسم الفئة الثانية بتجانس أقل وبالتالي فإن الفئة الأولى هي المحققة للاستقرار السياسي.[2]

ويتمثل النقد الأساسي الذي وجه لهذه الثنائيات في الفشل في تفسير الأسباب التي جعلت بعض النظم مثل بلجيكا، وسويسرا، وهولندا، تتصف بالاستقرار

([1]) قيس العزاوى، الديمقراطية التوافقية، على الموقع التالي:
.https://www.aljaredah.com/paper/php%3F.source%3Dakabar%26mlf%3Dinterpage%26.Sid%3D1187

([2]) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، بغداد، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 53.

السياسي على الرغم من وجود انقسام ثقافي وتعددية مجتمعية، وقد مثل هذا نقطة انطلاق آرنت ليبهارت، والذي بدأ دراسة الديمقراطية في هولندا، وذلك لكي يضع نموذجاً يكون قادراً على تفسير كيفية وجود استقرار سياسي على الرغم من وجود ثقافة سياسية أكثر تفتتاً، وتمثل ذلك في الديمقراطية التوافقية، فقد توصل آرنت ليبهارت إلى أن الاستقرار المتحقق في هذه الدول يرجع إلى الدور التوافقي الذي تلعبه النخب السياسية للطوائف، حيث أنهم يدركون مخاطر عدم الاستقرار السياسي وينخرطون في سلوك يهدف إلى تجنب الانقسامات الطائفية، وبالتالي لا يحدث التغير في نسبة التصويت التي يحصل عليها الحزب من انتخابات لأخرى، وبحيث تكون متطابقة مع الإحصاء السكاني للطائفة التي يمثلها الحزب.[1]

وبطبيعة الحال لا يمكن أن تتطابق هذه المعايير الأربعة على أرض الواقع على أية دولة، ولكن يمكن القول أن المجتمعات تنحرف عن هذه المعايير بدرجة أو أخرى، ففي بلجيكا مثلاً ليس من الواضح إذا ما كانت الطوائف تتمثل في الكاثوليك، والأشتراكيين، واللبراليين، أم تمثل في الطائفتين المختلفتين لغوياً.[2]

ب) تعريف الديمقراطية التوافقية:

عرف آرنت ليبهارت مفهوم الديمقراطية التوافقية على أنها حكومة يتم إدارتها من قبل اتحاد من النخب (Elite cartel) بهدف تحويل ديمقراطية ذات ثقافة سياسية أكثر تفتتا إلى ديمقراطية مستقرة، ويتم اتخاذ القرارات من خلال الانخراط في عملية مساومة بين مختلف النخب والمتمثلة للمجتمع التعددي، وليس بأغلبية القرارات، ويمكن تعريف اتحاد النخب على أنه: ائتلاف شامل من النخب الممثلة للمجتمع التعددي وتنوعه الثقافي مع التزامهم بالحفاظ على الوضع القائم. ويمكن القول أن نموذج آرنت ليبهارت عن الديمقراطية يستند إلى ثلاثة فروض[3]:

- أن الفاعلين السياسيين الأساسيين في المجتمع التعددي ينقسمون إلى كتل، وتنقسم كل كتلة إلى نخب وغير نخب.

([1]) عبدالستار الكعبي، مفهوم ونشوء الديمقراطية التوافقية كتابات في الميزان، على الموقع التالي:
https://www.Kitabat.info/subjesct.php%3Fid%3D13433، 2012/10/22.

(2) Lijphat , Arend ,Consciational Fheaory : problems & prospects , Comparative politics , Vol 13, no 3 ,April 1981 , p356 .

(3) Lijphat, Arend, Consociational democracy, world politics, vol 21, no2, January, 1969, p216.

- أنه لا يوجد اتصال بين " غير نخب " في الكتل المختلفة.
- النخب الممثلة لمختلف الكتل ينخرطون في عملية اتخاد القرار من خلال التوافق.

أما إجرائياً، فيمكن تعريف الديمقراطية استناداً إلى خمس خصائص أساسية وهي:

(1) الحكم من خلال ائتلاف واسع (Grand Coalition)

أو تقاسم السلطة (Power Sharing):

ويقصد به أن يقوم القادة السياسيين الممثلين عن كافة طوائف المجتمع التعددي بالتشارك في حكم الدولة، واتخاذ القرارات من خلال آلية التوافق، حيث لا تستطيع جماعة واحدة تقرير الأمور الهامة بدون موافقة الطوائف الأخرى، وبالتالي يصير من حق كل طائفة الوصول إلى السلطة السياسية والموارد الأخرى، وقد يتخذ تقاسم السلطة في الائتلاف الواسع عدة أشكال هي:[1]

أ. حكومة الائتلاف الواسع في حالة النظم البرلمانية:

وتعد الوسيلة التوافقية المثلى ولعل أبرز مثال على ذلك هو الحالة النمساوية، حيث كان الائتلاف الذي حكم البلاد منذ عام 1945 – 1966 يضم وفوداً متوازنة تماماً من الحزبين اللذين يمثلان قطاعي الكاثوليك والاشتراكيين.[2]

ب. وجود أحزاب عابرة للطائفية:

أي أن يتمثل الائتلاف الضخم في حزب واحد يكون ممثلاً لكافة الطوائف المجتمعة وشاملاً لها كما هو الحال مع حزب المؤتمر في الهند (Congress Party).

ج. الائتلاف الواسع غير المتزامن:

كما هو الحال في كولومبيا، حيث تم الاتفاق بين حزبها الليبرالي والمحافظ على التناوب على الرئاسة لمدة ستة عشر سنة 1958 – 1974، وذلك على الرغم من كون كولومبيا مجتمعاً غير تعددي.[3]

([1]) آرنت ليبهاوت، مرجع سبق ذكره ص 56–57.

([2]) المرجع السابق، ص 60.

([3]) خالد عليوى العرداوى، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، مجلة الفرات، العدد السابع، بحث منشور على الموقع التالي: Fcdrs.com/may/issue=7.3htm.

غير أنه لا يمكن القول أن آرنت ليبهارت هو وحده الذي مهد للديمقراطية التوافقية ولكن هناك عالمان آخران هما: جيرهارد ليمبراتش (Gerhard Lehmruch) الذي أعد دراسة عن صنع القرار في كل من سويسرا والنمسا في عام 1967، وقد استخدم مصطلح الديمقراطية المنسجمة (Concordant Democracy) أو الديمقراطية النسبية (Proportional Democracy) بالإضافة إلى المؤرخ الأمريكي فال لورين Val Lorwin والذي قام بتحليل ظاهرة الانقسام الديني والأيديولوجي في بلجيكا وهولندا والنمسا وسويسرا.

ويلاحظ أن آرنت ليبهارت لا يقدم الديمقراطية كتفسير لنجاح الديمقراطية في بعض الدول الأوروبية مثل النمسا وبلجيكا وهولندا فحسب بل ويتحدى بها الرؤية التشاؤمية التي نرى أن الديمقراطية من الممكن أن تفشل في دول العالم الثالث متعدد الأثنيات، حيث يرى أن الديمقراطية من الممكن أن تنجح في هذه الدول، إذا ما طبقت الديمقراطية التوافقية، وقد وضع آرنت ليبهارت أربع معايير لتحديد المجتمع التعددي في صورته المثالية وتتمثل هذه المعايير في التالي:[1]

1) إمكانية تعريف الطوائف التي ينقسم إليها المجتمع بوضوح.
2) وجود تطابق بين حدود الطوائف والمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3) إمكانية تحديد حجم كل طائفة بدقة.
4) أن تتطابق الأحزاب السياسية مع الانقسامات الطائفية.

د. تقاسم المناصب الحكومية العليا الهامة بين ممثلي الطوائف المختلفة:

مثل توزيع مناصب الرئاسة ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب بين الطوائف المختلفة كما هو الحال في لبنان أو تقاسم منصبي الرئيس ونائبه كما هو الحال في قبرص، أو الحالة الأفغانية، حيث عُيِّن حامد كرازاي رئيساً لأفغانستان، وهو من طائفة البشتون في 2004 وعُيِّن نائبان له أحدهما: أحمد ضياء مسعود من الطاجيك، والآخر كريم خليلي من الهزارة[2].

([1]) آرنت ليبهاوت، مرجع سبق ذكره ص 61.

(2) Simonsen, sven Cunar, Addressing ethnic divslons in post conflict institution building: lessons from recent Cases, security Dialogue, September 2005, vol, 36 no.3, p.308.

هـ. المجالس أو اللجان الموسعة الاستشارية:

والتي على الرغم من أن لها سلطات محدودة من الناحية الرسمية، إلا أنها واقعياً تمتلك تأثيراً حاسماً، وقد تكون هذه المجالس أو اللجان دائمة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هولندا.

(2) الفيتو المتبادل أو حكم الأقلية السلبي (Mutual Veto):

حيث يتم إعطاء الفيتو المتبادل لمختلف الطوائف والعرقيات المكونة للمجتمع التعددي، وذلك من أجل الاعتراض على القرارات التي تمس المصالح الحيوية للطائفة أو الجماعة العرقية، ويتم تطبيق هذا الأسلوب من خلال النص على اتخاذ القرارات بالإجماع إما داخل الحكومة أو المجلس الاستشاري،[1] ويتم تبرير هذه الآلية على أساس أن مشاركة الأقلية في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحها لشركائها في الائتلاف، لكنها قد تُهزم مع ذلك أمام أصوات الأكثرية، وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع من الأقليات، فإن هذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة وتعرض التعاون بين النخب القطاعية للخطر، وبالتالي فلا بد من إضافة فيتو الأقلية إلى مبدأ الائتلاف الواسع لضمان الحيوية السياسية الكاملة للطائفية.[2]

ومن جهة ثانية فإن هذه الآلية تشجع على بناء التوافق والقيام بمساومات، ويمكن القول بأن هناك نوعين من الفيتو أو حق النقض:

- الفيتو المطلق (Absolute Veto): حيث يتم إعطاء حق الفيتو لكافة الطوائف بصورة غير مقيدة فيما يتعلق بكافة القرارات.
- الفيتو المشروط (Conditional Veto): حيث يتم حصر حق الفيتو ببعض القوانين الشخصية أو أن يكون لها تأثير تأخيري حتى يتم إعادة التفاوض حول القضايا المختلفة عليها.

([1]) آرنت ليبهارت، مرجع سبق ذكره ، ص64.

([2]) وحيد عبدالمجيد، النظام السياسي العراقي الجديد، قراءة في نموذج الديمقراطية التوافقية، دراسات الاستراتيجية، العدد 144، أكتوبر 2004، ص6.

(3) التمثيل النسبي Proportionality:

ويمثل المعيار الأساسي للتعيين في الإدارات العامة ولتوزيع الموارد المالية العامة على مختلف القطاعات كل وفقاً لنسبته من إجمالي السكان، كما أنها تمثل المعيار الأساسي للتمثيل السياسي، حيث أن كل جماعة تؤثر على قرار ما بالنسبة لقوتها العددية،[1] ووفقاً لآرنت ليبهارت، فإن مبدأ النسبية هو مبدأ مهم ينسحب إلى النظام الانتخابي كذلك، حيث يقضي مبدأ النسبية إلى إتباع شكل التمثيل النسبي في النظام الانتخابي حيث أنه أكثر النظم الانتخابية ملائمة للمجتمعات التعددية، ويرى ليبهارت أنه من الأفضل إتباع نظام القائمة المغلقة أو شبه المغلقة في حالة نظام التمثيل النسبي، وهو أفضل من نظام القائمة المفتوحة، كما أنه من أجل تطبيق مبدأ النسبة بطريقة كاملة أو شبه كاملة، فإنه من الأفضل عدم وضع حد أدنى من الأصوات (Threshold) مرتفع للتمثيل في البرلمان، ويجب أن يأخذ هذا الحد في الاعتبار حجم الأقليات، بحيث لا يكون عائقاً أمام تمثيلهم في البرلمان، ويفضل آرنت ليبهارت ألا يزيد هذا الحد عن 3%.[2]

(4) التحكيم (Arbitration):

تجدر الإشارة ابتداء إلى أن آرنت ليبهارت لم يضع هذا المعيار، ولكن أضافه آخرون، ويرون أنه في حالة الصراع أو النزاع، لابد من أن يتم تطوير آليات لتسوية الصراع، وقد تتراوح هذه بين اجتماعات غير رسمية لقادة الكتل الطائفية المختلفة، أو أسلوب المحقق في الشكاوي (Eombudsperson)، أو لجان وساطة رسمية، أو مفوضات مستقلة أو محاكم تحكيم خاصة تكون ممثلة لكافة الطوائف.[3]

(5) الاستقلال القطاعي Segmental Autonomy:

ويقصد به تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى القطاعات أو الطوائف المختلفة في الأمور التي تعني الطائفة وحدها، أي أنها تعني حكم الأقلية لنفسها في الأمور

([1]) آرنت ليبهارت، مرجع سبق ذكره ، ص67.

([2]) هشام محمد علي، الديمقراطية التوافقية الحوار المتمدن، العدد 2673، على الموقع التالي:

https://www.ahewar.Ory/debat/show.artasp?aid=174672، 2009/06/10.

([3]) آرنت ليبهارت، مرجع سبق ذكره، ص68.

التي تعنيها حصرياً، أما في الشؤون التي تعني الجميع، فيتم اتخاذ القرارات من قبل كافة الطوائف، وهناك عدة طرق لتحقيق هذا الاستقلال القطاعي وهي:[1]

- **الفيدرالية واللامركزية:**

حيث أنه في المجتمعات المنقسمة طائفياً مع تمركزها في حيز إقليمي محدد، فإن النظام الفدرالي يعد الأفضل لإعطاء هذه الطائفة الاستقلالية، وتصبح فيدرالية اثنية مثل الإقليم الفرانكفوني في كندا، وكما أنه من الأفضل أن تكون الفيدرالية لا مركزية وأن تكون الوحدات المكونة لها صغيرة ومتجانسة وذلك لتجنب الهيمنة عليها من قبل الوحدات الأكبر حجماً على المستوى الفيدرالي، ويلاحظ أنه ليس هناك اتفاق حول درجة اللامركزية داخل النظام الفيدرالي.

وقد ميّز آرنت ليبهارت بين نوعين من الفيدرالية وفقاً لدرجة التماثل، وهما:-

- الفيدرالية المتماثلة Symmetrical Federalism: وهي الفيدرالية التي لا تتقاطع حدود الوحدات الفيدرالية مع الحدود العرقية أو الطائفية، بحيث تعكس الوحدات الفيدرالية المكونة للاتحاد الفيدرالي الطابع التعددي الموجود على مستوى الدولة.
- الفيدرالية اللامتماثلة Asymmetrical Federalism: وهي تلك التي تتطابق فيها حدود الوحدات الفيدرالية مع الحدود الطائفية، بحيث تصبح الوحدات الناشئة أكثر تجانساً، ويرى آرنت ليبهارت أن الفيدرالية تكون أداة توافقية في حالة الفيدرالية اللامتماثلة وحدها.

- **الاستقلالية غير الجغرافية أو الإقليمية Non territorial Autonomy:**

حيث أنه في المجتمعات المنقسمة طائفياً حين تكون الطوائف غير متمركزة جغرافياً، فإنه يمكن إعطاؤها استقلالية على أسس غير جغرافية،[2] فمثلاً عندما تكون هناك انقسامات دينية واضحة بين الطوائف، فإنها غالباً ما ترغب في الحفاظ على سيطرتها على المدارس التي تتبع دينها، ومن ثم فيمكن إعطاؤها استقلالية في مجال التعليم وإمداد كافة المدارس التابعة لمختلف الأديان بدعم مالي متساوي، وقد عمل هذا النظام جيداً في كل من الهند وهولندا وبلجيكا، كما يلاحظ أنه هناك

([1]) آرنت ليبهارت، مرجع سبق ذكره، ص70–71، وكذلك أنظر هشام محمد علي، موقع سبق ذكره.

([2]) غسان سالم، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، على الموقع التالي:

https://www.ahewar.Ory/debat/show.artasp، 2009/09/07.

أمثلة تاريخية على ذلك مثل الاتحاد البولندي الليتواني حيث تم إعطاء الطائفة اليهودية الحرية في إدارة أمورهم الداخلية، والتي لم تشمل فحسب أمورهم الدينية، بل وامتدت أيضاً لتنظيم شؤون الأسرة والشؤون الاقتصادية، فضلاً عن لعبها دور جمع الضرائب، وهمزة الاتصال بين الطائفة اليهودية والحكومة المركزية، كما يلاحظ أنه تم إعطاء الطوائف غير المسلمة في إطار الدولة العثمانية قدراً من الاستقلالية على أساس غير قطاعي فقد اعترفت الدولة العثمانية بالكنيسة الأرثوذكسية اليونانية وكنيسة الآرمن الكاثوليك والطائفة اليهودية في القرن الخامس عشر وسمحت لهم بإدارة أمورهم الخاصة في مجالات مثل التعليم والدين والأمور العائلية كالزواج والطلاق والميراث.[1]

- **القوانين الشخصية (Personal Laws):**

وهي خاصة بكل طائفة تتعلق بالزواج والطلاق والتبين والميراث مثل الحالة في لبنان وقبرص.

ويطرح آرنت ليبهارت تساؤلاً مهماً حول إذا ما كان يتم بلورة القواعد التوافقية في قوانين رسمية أو أن تبقى قواعد عرفية، وتفاهمات بين قادة المجتمع التوافقي، ويرى آرنت ليبهارت أن القواعد العرفية أفضل لأنها ستكون أكثر مرونة، كما أنها ستعكس قدراً أكبر من الثقة بين الطوائف المختلفة ونخبهم، غير أنه عندما تكون الثقة غائبة بن قادة الطوائف أو عندما تكون العلاقات بين الطوائف يشوبها التوتر، فإنه ليس هناك بديلاً عن بلورة المبادئ التوافقية في قوانين رسمية.

نقد الديمقراطية التوافقية:

1) أن نظرية الحكم التوافقي تبالغ في قدرة القادة على إقناع أنصارهم بالموافقة على الاتفاقات والصفقات التي يتوصلون إليها، ففي حالة كحالة الهند مثلاً – وهي مجتمع تعددي – اعترض كثير من أعضاء الطوائف المختلفة على قرارات زعمائهم بسبب تساهلهم – كما يتصورون – في منح امتيازات سياسية أو اقتصادية لغيرهم من الطوائف، قد يكون هذا الاحتجاج شديداً مما يهدد مرة أخرى باندلاع العنف.

---

[1] هشام محمد علي، مرجع سبق ذكره.

2) إن الديمقراطية التوافقية لا تشجع على المشاركة، حيث أن هناك انقسامات عدة في المجتمع التعددي، وهناك تخوف من أن تؤثر المشاركة على التعاون بين قادة الطوائف والتضامن داخل الطائفة. فالديمقراطية التوافقية تستند على التوصل إلى اتفاق بين النخب في إطار غير توافقي، وبالتالي فإن قادة المجتمع التعددي يسعون إلى الحفاظ على سيطرتهم على طوائفهم، وبالتالي فإن المجتمع الطائفي سيتخذ الشكل الهيراركي، حيث يتم حكمهم من قبل قادة الطوائف في القمة، وبالتالي فإنه إذا كان الائتلاف الواسع ديمقراطياً، فليس هناك ضمان بأن الديمقراطية سوف تسود داخل كل طائفة، خاصة وأنه لايمكن السماح باعتماد أسلوب اللامركزية داخل كل طائفة، حتى يستطيع قادة المجتمع الطائفي إلزام طوائفهم بالاتفاق الذي يتم التوصل إليه من قبل الائتلاف الواسع، وبالتالي فإنه من الممكن أن تنشأ مجتمعات توافقية غير ديمقراطية، ولعله الحالة الابرز على ذلك لبنان، وحتى قبل الحرب الاهلية، كانت الطوائف يتم حكمها من قبل قلة من الأعيان التقليديين الذين ينتمون إلى عدد من العائلات الحاكمة، ومن جهة ثانية فإن لاستمرار عملية التوافق، لابد من استمرار هيمنة قادة على طوائفهم وبالتالي اذا حدث صراع طبقي داخل كل طائفة، فإن هذه النخب ستنهار.

3) تحظى النظرية التوافقية في تصورها بأن قادة وزعماء الطوائف يكون لديهم رغبة دائمة في الاعتدال والتوسط في تعاملاتهم المشتركة، غير أن الدلائل توحي بعكس ذلك، فقادة الطوائف غالباً يتصلبون ويتشددون في مواقفهم وآرائهم تجاه الطوائف الأخرى، لأنهم يخشون أن يتم اتهامهم ممن ينافسوهم على القيادة من داخل طوائفهم بالتوصل إلى اتفاقات سيئة أو حتى خيانة مصالح بين جلدتهم.[1] بل وقد يقوم هؤلاء القادة أنفسهم بتشجيع إضافة البعد الطائفي على الصراعات، حتى يقدموا أنفسهم على أنهم المدافعون عن الطائفة.

([1]) أسامة محمد محمد صالح، اقتسام السلطة التوافقي والعنف السياسي الاثني في أيرلندة الشمالية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص16.

ثانياً: المسألة الطائفية وكيفية علاجها في العراق:

تهدف هذه الفقرة إلى بيان الطريقة التي تعاملت بها الحكومات العراقية المختلفة مع المسألة الطائفية ثم بيان الطريقة التي اتبعتها الولايات المتحدة لعلاج المشكلة الطائفية في العراق.

(1) تطور المسألة الطائفية منذ قيام الدولة وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق:

تجدر الإشارة إلى أنه سيتم تناول هذا الموضوع من خلال فقرتين أولهما العلاقات الشيعية السنية، بينما يتناول ثانيهما: المشكلة الكردية في العراق، ويرجع هذا التقسيم إلى حقيقة أن العديد من التحليلات السياسية والتاريخية عن العراق الحديث تذهب إلى وجود صراع أساسي كامن أو ظاهر بين الطائفتين الشيعية والسنية في العراق، وأن هذا مرجعه وجود أقلية من السنة تحتكر الحكم في مواجهة أغلبية من الشيعة محرومة من السلطة، كما أن القضية الرئيسة التي مثلت تحدياً للحكومات العراقية المتعاقبة منذ قيام الدولة وحتى الآن هي القضية الكردية، وما استتبع ذلك من حديث عن تعرض الشيعة والأكراد إلى ظلم واضطهاد بلغا حد الإبادة الجماعية في رأي هذا التوجه، ومن ثم فإن هذا الموضوع يستهدف دراسة هذه الفرضية من خلال تتبع تعامل الحكومات العراقية المتعاقبة سواء في العهد الملكي أو الجمهوري من هاتين القضيتين للوقوف على صحة هذه الإدعاءات من عدمها.

(أ) العلاقات الشيعية – السنية في العراق:

ويلاحظ أنه في ظل الدولة العثمانية لم تقم أية إمارات أو ولايات على أسس طائفية، فعندما كان العراق منقسماً إلى ثلاث ولايات هي ولاية بغداد والموصل والبصرة لم تكن أي من هذه الولايات يحمل ملمحاً طائفياً، فولاية البصرة لم تكن تضم من مدن الزمن الحديث سوى البصرة والناصرية والعمارة فقط أي أن المراقد الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء كانت تتبع ولاية بغداد،[1] بينما كانت أساساً إقليمياً مختلطاً من الأكراد والعرب والتركمان اليزيدين والمسيحيين وآخرون، ومن حيث التوجه السياسي، كانت الأقاليم كلها مهيمناً عليها

([1]) الإدارة اللامركزية في العراق بعد 2003، نظرة تحليلية على رؤية عراقية، على الموقع التالي:
http://Vision4iraq.bloyspot.com

من قبل العرب السنة، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت بغداد عاصمة لهذه الولايات الثلاث خلال فواصل زمنية طويلة من العهد العثماني، حيث كانت تهيمن على ولايتي البصرة والموصل في الشؤون العسكرية والعدل وإدارة الجمارك، وفي سنة 1908، عيّن موظف عثماني مقيم في بغداد مصلحاً للعراق، وأوكلت إليه تحديداً مسئولية الولايات الثلاث، وقد أشار أرنولد ولسون – المسئول البريطاني الأعلى مرتبة في العراق – في سنة 1918 إلى هذه السابقة صراحة كمحبة للاستمرار في حكم بغداد المركزي على الولايات الثلاث كافة.[1]

كما يلاحظ أن القبائل السنية التي نزحت إلى العراق من موطنها في البادية الجنوبية في أثناء الحكم العثماني كانت بعد توطنها تعتنق المذهب الشيعي ومنها الخزاعل، وتميم، وزبيد، وكعب، وربيعة، والبومحمد، وبنو عمير، والخزرج، وشمرطوجا، والذمافعة، وبنولام، والبدير، وعفق، والجبور، والشليحات.[2] ولذلك يلاحظ تقريباً أن كل القبائل العربية في العراق لها فروع شيعية وسنية، ولا تتبع خطوط التقسيم الطائفي حيث أن هناك العديد من القبائل الأخرى التي ينقسم المنتمون إليها إلى الطائفتين (سنة وشيعة) وأهم هذه القبائل هي شمر، والدليم، والعزة، والجبور، والزبيدة، والأسدي، وبني زيد، والحسني، وعنزة، والعبيد، وبني تميم، والبوعام، وغيرهم.[3]

في ظل الاحتلال البريطاني اعتمدت بريطانيا على العرب السنة من أجل إمداد الإدارة والجيش بالكوادر، ولم يكن نابعاً من التميز ضد الشيعة، ولكن يرجع إلى حقيقتين أساسيتين وهما: أن الإمبراطورية العثمانية كانت سنية، ومن ثم كانت تميل إلى توظيف السنة في الإدارة، ومن جهة ثانية، فإنه عندما تم إدخال النظام التعليمي في العراق في أواخر القرن التاسع عشر، كان عدد الشيعة الذين ادخلوا هذه المدارس ضئيلاً جداً وبالتالي فإنه عندما أنشئت الدولة العراقية في عام

([1]) ريدارفيير، الهوية الطائفية والصراع الإقليمي في العراق، وجهة نظر تاريخية، مجلة المستقبل العربي، العدد 347 يناير 2008، ص 38–40.

([2]) عبدالله فهم النننيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، الأردن، 1976، ص69.

([3]) وليد الزبيدي، عوامل كبح حرب العراق الطائفية، الجزيرة نت موجود على الموقع التالي:
http:/www.aljazeera.net/NR/exers/4D171D5B-4872-4486-803C530D391B57.htm

1920، كان هناك عدد قليل جداً من الشيعة المؤهلين أو الراغبين في المشـــاركة في قيادة الحكومة أو الإدارة.

وعندما اندلعت ثورة العشرين، يلاحظ أن القيادات الدينية السنية والشـــيعية تحالفت معاً ضد الاحتلال البريطاني للعراق.

هذا ويلاحظ أن بعضاً من الشيعة تولوا مناصب عليا في الحكم الملكي فقـــد كان رستم حيدر – وهو شيعي – رئيساً للديوان الملكي لفيصل خلال العشـــرينات ووزيراً للمالية (1930 – 1932) ومن 1938 حتى مقتله عـــام 1940، كمـــا أن صالح جبر (شيعي من الناصرية) كان وزيراً للداخلية في عـــام 1940، ووزيـــراً للمالية في 1944، ورئيساً للوزراء 1947 – 1948.

ومع سيطرة حزب البعث على السلطة في عام 1968، رفض حزب البعث بوضوح أية مفاهيم طائفية أو قبلية باعتبارها من مخلفات الاحتلال، فقد نظر إلـــى هذه المفاهيم باعتبارها عدواً للحكومة المركزية، كما يلاحظ أن الأنظمة السابقة في العراق لم تقم على أسس طائفية، حيث أنه في تاريخ العراق الحديث كان سبعة من رؤساء الوزراء شيعة.[1]

ويلاحظ أن البعثيين من الشيعة لم يجدوا أية عرقلة أمام فرصهم للترقي في المجتمع العراقي، خاصة مع كون حزب البعث حزباً علمانياً ولم يكن قائماً علـــى الدين أو المذهب، بل سعي البعث لاجتذاب مؤيدين له من كافة أنحـــاء المجتمـــع، ولذلك يلاحظ أن قيادات حزب البعث من الشيعة يقدر عددهم بحوالي 68 % مـــن إجمالي القيادات.[2]

كما أنه أثناء الحرب العراقية الإيرانية، كان أكثـــر مـــن نصـــف الجـــيش العراقي الذي حارب إيران من الشيعة، كما أنه أثناء التمرد الذي وقع عام 1991 في جنوب وشمال العراق كان القائد الميداني الذي قمع التمرد في الجنـــوب هـــو محمود حمزة الزبيدي وكان شيعياً بالإضافة إلى ذلك فقد وقفت عدد مـــن القبائـــل

([1]) خيرالدين حسيب، مستقبل العراق: الاحتلال – المقاومة – التحرير والديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2004، ص131.

([2]) عبدالحســين شــعبان، الشــيعة والنظــام السياســي المعاصــر فــي العــراق مجلــة الدراســات الاســتراتيجية المجلــد الثالــث، العدد 8 خريف 2007.، ص77.

الشيعية في الجنوب إلى جانب صدام حسين في مواجهة ذلك التمرد مثل قبيلة اليوعلون، وعندما وقعت اضطرابات مناهضة للنظام في أغسطس 1992 بدعم ايراني، قامت القوات الحكومية بمساعدة من القبائل في منطقتي البصرة والقرية بقمع هذه الاضطرابات، وفي أعقاب هذه الأحداث جدد شيوخ هذه القبائل دعمهم لصدام.

ويضاف إلى ذلك أن القوات الأمنية للنظام كانت من الطائفتين السنية، والشيعية. فالبوليس السري في أغلب المدن الشيعية من الحلة إلى البصرة للعمارة كان يتم تجنيده من الشيعة، كما أن فدائي صدام كانت بها وحدات شيعية وسنية كما أن هناك العديد من الضباط في المناصب العليا في الجيش ليسوا من العرب السنة، وينطبق الأمر نفسه على قادة الحرس الجمهوري والقوات الخاصة مثل عبدالواحد آل رباط، وحسين رشيد، ويلجن عمر عادل، وبرق الحاج خطه، وكان المعيار الأساسي لاختيارهم هو الولاء الأعمى للرئيس.

ويلاحظ أن بعض أقرب معاوني صدام حسين ليسوا من السنة العرب مثل صباح ميزرا (وهو شيعي كردي)، كمال حنا (مسيحي)، وبالتالي يمكن القول أنه إذا قرن المرء الولاء للنظام بالكفاءة المهنية، فإنه يتولى وظائف مرموقة بغض النظر عن الخلفية العرقية أو المذهبية.

كما أن صدام حسين لم يتهاون مع أية طرف يتمرد عليه أو يخونه حتى وإن كان من المقربين، فعندما قام زوجا ابنتيه حسين وصدام كامل بالهروب إلى الأردن وأبدا استعدادهما للتعاون مع الولايات المتحدة لقلب النظام العراقي، لم يتردد صدام حسين في قتلهما لدى عودتهما إلى العراق عام 1996. [1]

ب) المشكلة الكردية في العراق:

منذ انضمام ولاية الموصل إلى الدولة العراقية ظهرت المشكلة الكردية وتمثل الحل لها في إقامة حكم ذاتي للأكراد داخل حدود الدولة العراقية، فقد أعلنت بريطانيا – بصفتها الحامية على العراق – وملك العراق في بيان رسمي

([1]) المنتدى العربي للدفاع والتسليح، مقتل حسين كامل وشقيقه 1996، على الموقع التالي:
http://defense-arab.com/vblthreads/8510، 2014/11/27.

في 1922/2/24، قُدّم لعصبة الأمم حق الشعب الكردي في إقامة حكم ذاتي للأكراد داخل حدود العراق وذلك في مسعى حسم انضمام ولاية الموصل في العراق.[1]

وعندما أقر مجلس عصبة الأمم في 30 سبتمبر 1924 تشكيل لجنة لدراسة مشكلة الموصل على الطبيعة، ورفعت تقريرها إلى مجلس العصبة في 16 يوليو 1925، رأت أن خمسة أثمان السكان في ولاية الموصل من الأكراد، وأوصت اللجنة بضم الموصل جنوب خط بروكسل إلى العراق وأخذاً بالنواحي الاقتصادية على أن يراعى أن يكون للأكراد إدارتهم المحلية الخاصة، وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المناطق التي يشكلون فيها الأغلبية.[2]

لقد ميز النظام الملكي في العراق بين نوعين من الأكراد وهم أولئك الموالون للملكية وأولئك المعارضون لها مثل حزب هيوا والحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد أتيحت للطائفة الأولى منهم الحصول على مناصب حكومية عليا، فلم تشكل حكومة في العهد الملكي إلا وكان رئيسها كردياً أو يرأس وزارة سيادية هامة، الأمر الذي ساعد على اكتساب ولاء الطبقة الكردية البرجوازية والطبقة الاجتماعية، ومن ثم لم يتخذ الحكم الملكي الاحتلال البريطاني الحكم الذاتي مسلكاً لعلاج المشكلة الكردية.[3]

لقد قام الأكراد بعدة ثورات تحت قيادة محمود الحفيد في إبريل 1919، وفي نوفمبر 1922 وفي 1932، كانت بريطانيا تقوم بقمع هذه الانتفاضة.[4] وكانت آخر ثورة قام بها محمود الحفيد في عام 1941، والذي طلب أن تتولى الإدارة في المناطق الكردية لجنة تعين محلياً من الأكراد وإنشاء قوة متطوعين للقيام بواجبات الأمن، وقد رفضت الحكومة العراقية آنذاك هذه المطالب، وأرسلت قوة لمقاومة الشيخ محمود الحفيد بقيادة الضابط الكردي نورالدين محمود،

([1]) درية عوني، الأكراد، القاهرة، أبوللو للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، أغسطس 1999، ص132.

([2]) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط من بدايتها حتى سنة 1991، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992، ص 66–70.

([3]) حنا بطاطو، العراق والطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية: الكتاب الأول، ترجمة تحقيق الرزاز، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية الإيرانية، 2005، ص 60.

([4]) رجائي فايد، أكراد العراق: الطموح بين الممكن والمستحيل، القاهرة، دار الحرية، الطبعة الأولى، 2005، ص 56–58.

وتم التوصل إلى اتفاق ببقائه في منطقة دارى كرى على أن يسمح له بزيارة السليمانية كل يوم جمعة لأداء فريضة الصلاة.[1]

وفي الفترة من 1941 إلى 1945 قام الملا مصطفى الباززاني بعدة ثورات ضد الحكومة العراقية، غير أن عدداً من العشائر الكردية قامت بالوقوف إلى جانب الدولة العراقية والتحقت قواتهم بقوات الحكومة، الأمر الذي حول القتال إلى قتال كردي – كردي، الأمر الذي أدى إلى انهيار الثورة بقيادة مصطفى البارزاني وانسحابه إلى الحدود الإيرانية.[2]

عندما تغير العراق إلى حكم جمهوري عقب ثورة 1958، أوضحت الثورة عن عمق العلاقات العربية الكردية، وتُرجم هذا عملياً بالنص في الدستور المؤقت للبلاد على أن الأكراد والعرب شركاء في هذا الوطن وكما تضمن الدستور بنوداً نصت على الحقوق القومية للأكراد ضمن إطار الكيان العراقي وقامت الثورة بإطلاق سراح المساجين من الأكراد، وأصدرت الحكومة عفواً عاماً عن كافة الأكراد الفارين والهاربين خارج العراق، بل وأعادت السياسيين الأكراد من المنفى واستمرت هذه المصالحة بين النظام والأكراد حتى عام 1961 عندما قام التمرد الكردي بسبب عدم استجابة عبد الكريم قاسم للمطالب الكردية المتمثلة في الحكم الذاتي،[3] ولم يطرح عبدالكريم قاسم أي مبادرة لحل المشكلة الكردية واعتمد على القوة العسكرية وحدها خاصة بعد ما علم بأن السفير البريطاني دفع أموالاً لإثارة التمرد الكردي وإضعاف النظام وإسقاطه بسبب مطالبة قاسم بالكويت عام 1961 وإصدار قانون رقم 80 عام 1961 الذي استبعد شركات النفط البريطانية من الأراضي غير المستثمرة.

ومع وصول عبدالسلام عارف إلى الحكم إثر الانقلاب عام 1963، اعترف بالحقوق القومية للأكراد وبالتفاوض مع الملا مصطفى البارزاني، ثم صدر قانون عُرف بقانون اللامركزية، وهو الأسلوب الذي تم اقتراحه آنذاك سبيلاً لحل

([1]) حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص149.

([2]) رجائي فايد، مرجع سبق ذكره، ص109–118.

([3]) مروة البدري، الأكراد والشيعة بين الانفصال والحكم الذاتي، مجلة السياسية الدولية، العدد 136 إبريل 1999، ص101.

المشكلة الكردية، وكانت الفكرة التي بُني عليها هذا القانون تقوم على منح المناطق الكردية حرية التصرف في الأمور الإدارية المحلية في حين تبقى شؤون الخارجية والدفاع والمالية من اختصاص السلطة المركزية ولكن هذه الوثيقة لم ترض الأكراد ولم تطبق،[1] وطرح البارزاني بدلاً من ذلك عام 1964 مذكرة لمطالب مبالغ فيها إلى الرئيس عبدالسلام عارف تتضمن ليس فقط حكم ذاتي للأكراد، بل أيضاً تخصيص ثلثي واردات البترول للأكراد وتشكيل جيش من الأكراد في كردستان العراق وتعيين نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الأركان وثلث الوزراء من الأكراد وبطبيعة الحال لم يتم الموافقة على هذه المطالب، الأمر الذي أدى إلى استئناف القتال بين الأكراد والدولة عام 1965 وتوقف القتال في عام 1969.

في 11 مارس 1970 تم الاتفاق بين الحكومة العراقية والأكراد على إصدار بيان والذي تم فيه الاعتراف بالحقوق القومية للأكراد وباللغة الكردية كلغة رسمية في المناطق ذات الأغلبية الكردية وإقامة حكم ذاتي للمنطقة الكردية، وثم تنفيذ الاتفاق من طرف الدولة ولكن تدهورت العلاقات بين الحكومة والأكراد 1973 وصولاً إلى الصدام المسلح في إبريل 1974 وذلك بسبب الخلاف حول تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي الكردي، فضلاً عن علاقة البارزاني بالولايات المتحدة منذ عام 1972 لإفشال التأميم والتعاون مع كل من إسرائيل وإيران،[2] والجدير بالذكر أن قرار البارزاني حمل السلاح ضد الحكومة العراقية قد أحدث انشقاقاً في حينه داخل حزبه، حيث رفضت قيادات الحزب حمل السلاح بقرار شخصي منفرد ضد بغداد بدعم من إيران وأميركا.[3]

قد قام صدام حسين بشن حملة الانفال في عامي 1987 – 1988 ضد الأكراد، بسبب تعاون كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مع إيران ضد العراق إبان الحرب العراقية إلى درجة أن الاتحاد الوطني الكردستاني وقع اتفاقية مع إيران في أكتوبر 1986 اتفقا خلالها على

([1]) عاطف السعداوي، أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152 ابريل 2003، المجلد 38، ص93.

([2]) مروة حامد البدري، مرجع سبق ذكره، ص101.

([3]) عمرو عبدالكريم سعداوي، الصراعات الكردية – الكروية، مجلة السياسة الدولية، العدد 135 يناير 1999، ص111.

محاربة صدام حسين حتى إسقاطه، وبعد فشل التمرد الكردي في عام 1991 دخلت الجبهة الكردساتنية في مفاوضات مع بغداد بناء على طلب الأخيرة، وتمت الموافقة الكردية على الدخول في مفاوضات غير أن المفاوضات فشلت لأن الأكراد طالبوا بتوسيع مناطق الحكم الذاتي لتضم كركوك، ومندلي، وخانقين، وقد رفضت بغداد ذلك كما رفض الأكراد طلب بغداد بأن يقطع الأكراد كل اتصالاتهم مع الخارج.[1]

قد قام الأكراد بإعلان الفيدرالية الكردية في 1992/10/4،[2] ويلاحظ أنه أثناء الاقتتال الكردي – الكردي في منتصف التسعينيات استنجد مسعود البارزاني بصدام حسين ضد جلال طالباني، فأرسل الجيش العراقي في 1996/8/31 لمساندة قوات البارزاني، وكان ذلك بموافقة أمريكية لمواجهة طالباني المدعوم إيرانياً في هذه الفترة وبالفعل نجح الجيش العراقي في السيطرة على أربيل وإعادتها لمسعود البارزاني ثم انسحب الجيش العراقي وكاد أن يوقع مسعود البارزاني اتفاقية مع النظام العراقي في بغداد، ولكنه امتنع عن التوقيع تحت التهديدات الأمريكية.[3]

وعلى الرغم من إعلان القيادات الكردية تبنى الفيدرالية بطريقة أحادية، فإن قنوات الاتصال كانت قائمة بصورة متقطعة بين القيادتين الكردية والحكومة العراقية حتى الاحتلال في إبريل 2003.[4]

ويمكن القول أن كل المفاوضات التي كانت بين الأكراد والدولة العراقية كان مصيرها الفشل بسبب الخلاف حول قضيتين رئيستين هما: مسالة ضم كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي الكردي ومسألة الاستنجاد الكردي بالخارج.

([1]) رجائي فايد، مرجع سبق ذكره، ص251–252.

([2]) رجائي فايد، كردستان العراق أكثر من فيدرالية وأقل من استقلال كراسات الاستراتيجية، العدد 156، 2005، ص 20.

([3]) درية عوني، مرجع سبق ذكره، ص195.

([4]) محمد أحسان، كردستان ودوامة الحرب، لندن، دار الحكمة، الطبعة الأولى، 2006، ص 223.

(2) دور الولايات المتحدة في تطوير الطائفية في العراق:

لقد عمدت الولايات المتحدة إلى إضعاف العراق في سياسة بلغت ذروتها في عقد التسعينات حيث تمكنت خلالها من توظيف القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن لفرض حصار لا مثيل له تمهيداً لاحتلاله، وقد كانت إحدى أدواتها الأساسية في ذلك هي التلاعب بالورقة الطائفية، وذلك على النحو التالي:

(أ) حصار العراق وفرض منطقتي حضر جوي على العراق: مثل دخول القوات العراقية إلى الكويت ذريعة مثالية لشن الحرب ضد العراق في 17 يناير 1991 للانتقال بمشروع التفتيت للكيان العراقي إلى طور التحقيق المادي المباشر عبر عملية عسكرية واسعة متمتعة بالغطاء السياسي والقانوني الدولي، وكانت هذه الحرب بمثابة تدمير شامل لاقتصاد العراق تدميراً موجعاً لقدرته العسكرية وتحطيمها للبنية التحتية فيه، إن الهدف لم يكن تحرير الكويت فحسب وإنما تدمير واضعاف العراق وتمهيداً لاحتلاله، وقد كان أحد الأسلحة الرئيسية التي وظفتها الولايات المتحدة في هذا السياق هي قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد عبر عن هذا الموقف بوضوح التصريحات الأميركية المتواترة في هذا الصدد بدء من إدارة بوش الأولى ومروراً بإدارة كلينتون، حتى تم الاحتلال في عهد بوش الابن.

فقد أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في تصريحات عدة بأن العقوبات الدولية ستستمر على العراق مادام صدام حسين قائماً في الحكم، وفي مارس عام 1993، صرح مسؤول الإعلام بالبيت الأبيض دي دي مايرز أنه " من غير المتصور أن يظل صدام حسين في الحكم حتى لو التزم بقرارات الأمم المتحدة.

كما صرحت مادلين أولبريت في ابريل 1997 بأن: بلادها لن توافق قط على رفع العقوبات عن العراق حتى لو تم إزالة الأسلحة المحضورة، وأن الولايات المتحدة سوف تواصل فرض العقوبات على العراق لحين الإطاحة

بنظام صدام حسين وبالتالي فإن الهدف الأساسي وراء فرض العقوبات الدولية على العراق ليس نزع سلاح العراق، وإنما التمهيد لاحتلاله.[1]

ويلاحظ أنه أثناء فترة الحصار في حقبة التسعينات وقبل احتلال العراق مهدت الولايات المتحدة الى تفكيك رموز الهوية العراقية، عندما سخر العالم الغربي آلته الاعلامية للتعميق من الانقسام الداخلي عندما ركزت على قضيتي اضطهاد الأكراد ومظلومية الشيعة بغية دق اسفين بين المكونات الاجتماعية العراقية على حساب الوحدة الوطنية.[2] وهو المسلك الذي أكدته الولايات المتحدة بفرض منطقتي حظر جوي شمال وجنوب العراق فبعد وقف إطلاق النار في نهاية فبراير 1991، بين القوات العراقية وقوات التحالف اندلعت أحداث التمرد المسلح ضد النظام العراقي في شمال وجنوب العراق، فيما يعرف بانتفاضة مارس 1991 وقامت الولايات المتحدة بالإضافة إلى بعض القوى الإقليمية بمساعدة قوى التمرد ضد نظام صدام حسين، غير أنها لم تتدخل لحماية المتنفعين عندما نجح صدام في قمع التمرد حتى تسمح للقمع بأن يأخذ مداه واختارت أن تتدخل أخيراً بعد هزيمة التمرد المسلح عن طريق فرض منطقتي حضر جوي في شمال وجنوب العراق[3] بطريقة انفرادية ودون تفويض من مجلس الأمن[4] تحت عنوان حماية الأكراد والشيعة من بطش النظام، وذلك في عامي 1991، 1992 في إطار عملية توفير الحماية لشمال العراق الواقع شمال خط عرض 36 شمالاً، وعملية المراقبة الجنوبية في المناطق جنوب خط عرض 32 شمالاً.

وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تزعمان بأن قرارات الأمم المتحدة القائمة بالفعل هي التي أعطتها صلاحية الحفاظ على منطقتي حظر الطيران، ويشيران في ذلك إلى القرار رقم 688 الصادر من مجلس الأمن في إبريل 1991، وذلك على الرغم من أن القرار يدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في جهود الأمم المتحدة لمخاطبة الأزمة الإنسانية الناشئة وحسب، كما أن القرار لم

([1]) أحمد إبراهيم محمود، العراق وأسلحة الدمار الشامل، أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002، ص 119–120.

([2]) رشيد عمارة ياسين الزبيدي، أزمة الحكومة العراقية في ظل الاحتلال، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2006، ص65.

([3]) عبدالاله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق، في محمد الهزاط وآخرون، احتلال العراق. الأهداف، النتائج، المستقبل. بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، مايو 2004 ، ص 123–129.

([4]) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1991–2005) دراسة توثيقية وتحليلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006، ص 365.

يدن القمع الذي تعرض له الأكراد كمهدد للأمن والسلم الدوليين ولكن أدان فقط تأثيراته العابرة للحدود، ممثلة في تدفق اللاجئين على دول الجوار فضلاً عن كون مجلس الأمن قد تبنى هذه القرار بموجب الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات، وليس الفصل السابع الذي يخول اتخاذ تدابير عسكرية في حالات تهديد الأمن والسلم الدوليين.[1]

ومن خلال ذلك الإجراء فرضت الولايات أمراً واقعاً تقسيمياً في العراق في صورة مناطق ثلاث: كردية، وشيعية، وسنية، وكان إصرار أمريكاً وبريطانيا على فرض الحظر الجوي في هاتين المنطقتين يهدف إلى وضع كيان مستقبلي للعراق يتسم بالتقسيم والتفتيت الطائفي العرقي،[2] والدليل على ذلك أن منطقة حظر الطيران الشمالية كانت تغطي المناطق الكردية في شمال العراق بطريقة جزئية فقط، حيث أن مناطق واسعة من المناطق ذات الغالبية الكردية كانت أسفل هذا الخط مثل أجزاء واسعة من محافظ السليمانية بما فيها عاصمتها،[3] كما أن مناطق عربية لم تكن معرضة للهجوم كانت شمال هذا الخط مثل محافظة الموصل، يضاف إلى ذلك أنه عندما استنجد مسعود البرازاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني بصدام حسين في أغسطس 1996 لطرد الموالين للاتحاد الوطني الكردستاني من أربيل مناطق نفوذ الحزب الديمقراط الكردستاني ومن ثم تواجد القوات العراقية في منطقة الحظر الشمالية، قامت الولايات المتحدة بإطلاق 44 صاروخاً من طراز كروز ضد الدفاعات الجوية العراقية في الجنوب، كما قامت بمد منطقة حظر الطيران في الجنوب من خط عرض 32 شمالاً إلى خط عرض 33 شمالاً.

(ب) دعم التمرد الكردي الداخلي: لعبت أميركا دوراً كبيراً في تفتيت وحدة العراق، وذلك منذ السبعينيات حيث دعمت أميركا تمرداً انفصالياً كردياً بزعامة مصطفى البرزاني، فقد قدمت المخابرات الأميركية المركزية في عام 1973 دعماً مالياً بقيمة 12 مليون دولار للبرزاني، وكذلك قدّم شاه إيران حليف الولايات المتحدة دعماً مالياً للأكراد وذلك للقيام بالتمرد ضد بغداد، واستطاع البرزاني

([1]) هانزكيستون فون سيونك، تشريح العراق، عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة: حسن حسن – عمر الأيوبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو 2005، ص255.

([2]) عبدالاله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 123–129.

([3]) هانزكيستون فون سيونك، مرجع سبق ذكره، ص 123–129.

أن يقود تمرداً استعملت فيه حرب العصابات وشكلت حركة استنزاف طويلة المدى ضد الجيش العراقي وألحقت به خسائر فادحة مما اضطر العراق إلى توقيع اتفاقية الجزائر مع شاه إيران في عام 1975 تنازل العراق بموجبها على نصف شط العرب مقابل وقف دعم الأكراد من قبل إيران، مما أدى إلى انهيار الحركة الكردية[1] وقد أفاد تقرير لجنة التحقيق في أعمال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في هذا الشأن بأنه كان واضحاً أن كسينجر والشاه لا يهدفان بالمساعدة انتصار الأكراد وحصولهم على حقوقهم في الحكم الذاتي بل المساعدة كان هدفها تمكين الأكراد من الاستمرار في القتال فقط لاستنزاف الأكراد وحكومة صدام حسين معاً، وحتى ينهار الأكراد ويقبلوا بنصف الحكم الذاتي الذي عرضه عليهم صدام حسين ويضعف صدام ويقبل تلبية مطالبة الشاه في شط العرب،[2] واستطاعت أمريكا من خلال تقديم هذه المساعدة أن تعمق نفوذها داخل القيادة الكردية، وظهر النفوذ الأمريكي واضحاً عندما زار اندريه جريتشكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي بغداد في مارس 1974 وكان يحمل مشروع اتفاق بين بغداد والحركة الكردية، ولكن تحت ضغط من أمريكا وإيران رفض بارزاني المشروع الروسي.[3]

(ج) استمرار التصعيد ضد نظام صدام حسين: في مختلف المجالات، ومنها تتابع صدور قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع تحت مسوغات مختلفة، اتخذت طابع العنف والإذلال، تهدف إلى تقليص قدرات العراق في ظل حصار دولي محكم متعدد الجوانب تتخلله ضربات عسكرية مختارة مع شن حملة إعلامية وتشويه للحقائق باستخدام الحرب النفسية من أجل إرباك وإسقاط النظام السياسي في العراق.

إن الاستراتيجية الأمريكية في العراق لم تكن محددة المعالم ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد وتضارب تصريحات وخطابات مسؤولي إدارة بوش حول خطة الإدارة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال وكذلك زادت التكهنات والأقاويل حول خطة الولايات المتحدة بعد الاحتلال، إلا إن أغلب الأمريكيين على اعتقاد

([1]) أحمد تاج الدين، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2001، ص 129–130.

([2]) درية عوني، مرجع سبق ذكره، ص 169.

([3]) درية عوني، مرجع سبق ذكره، ص 169.

أن الولايات المتحدة ذهبت إلى العراق للقضاء على الطاغية وتحويل العراق إلى واحة للديمقراطية كخطوة أولى لتغيير الشرق الأوسط، وعلى الرغم من عدم وضع رؤية محدودة بشأن العراق إلا أن التخطيط لمستقبل العراق السياسي بدأ منذ أواخر صيف 2002 عندما أمر الرئيس الأمريكي جورج بوش بتشكيل لجنة لوضع العملية السياسية في العراق بقيادة جارنر كما أعطى لهذه اللجنة 15 مليون دولار لإعداد الخطة وفي هذا الإطار تم ارسال الجنرال المتقاعد جاى م. جارنر jay Montyomery Garner في 11 فبراير 2003 إلى الكونجرس الأمريكي ليوضح الخطط العامة للسياسة الأمريكي في العراق وانحصرت أسئلة الكونجرس خلال لجنة الاستماع في خمس أسئلة وهي:

1) من سيحكم العراق؟ وكيف؟
2) كم المدة المحتملة لبقاء القوات الأمريكية في العراق؟
3) من المسئول عن الأمن في العراق؟
4) هل سيكون هناك دور للأمم المتحدة؟
5) من سيقود قطاع النفط العراقي؟

اتضح فيما بعد ومن خلال تصرفات قوات الاحتلال في العراق وتصريحات مسؤولي الإدارة الأمريكية وخاصة تصريحات الرئيس بوش أن الهدف العام للولايات المتحدة في العراق هو تحويل العراق سياسيا واقتصادياً وفقا للنمط الغربي على أساس أن الديمقراطية ستضمن لها بقاء أطول في العراق. لذلك شرعت الولايات المتحدة في إنشاء حكومة انتقالية ولجنة تأسيسية للدستور وتنظيم انتخابات لحكومة جديدة مدنية وديمقراطية لإدارة العراق، وبهذه الطريقة رأت الولايات المتحدة أن ذلك سوف يمكنها خلال فترة قصيرة من السيطرة على الحياة السياسية والمؤسسات السياسية والمدنية وذلك لتحويل السلطة السياسية بشكل تام ونهائي إلى مؤسسات وديمقراطية.

وبعد أن أدركت الإدارة الأميركية بأن سياستها تجاه العراق المتمثلة في زمن الحصار الشامل وفرض حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، وسياسة الاحتواء المزدوج قد أخفقت في إسقاط النظام العراقي، برغم أنها كانت مراحل

مهمة وفاعلة في سياسة الترويض الأميركية تجاه النظام العراقي أدت الأحداث إلى إحداث تغيير نوعي في سياستها تجاه العراق، وذلك بإعلان نيتها العلنية المتمثلة بإسقاط النظام السياسي في العراق عن طريق استخدام القوة (العنف) وذلك بتاريخ العاشر من أكتوبر 2002 اعتمد الكونجرس الأميركي مذكرة باستخدام القوة في الحرب ضد الإرهاب وتصاعد الأزمة مع العراق وجاء توقيت اعتماده بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 واعتماد وثيقة الأمن القومي التي تعتمد على منهج الحرب الاستباقية وقبل شهر من صدور قرار مجلس الأمن 1441 في العام 2002 الذي حاولت الولايات المتحدة استخدامه للحصول على تفويض باستخدام القوة ضد العراق، فالإدارة الأميركية ألمحت عن أسباب احتلالها للعراق على لسان كولن باول وزير الخارجية الأميركية السابق، بقوله إن غزو العراق سيتيح للولايات المتحدة إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها،[1] بل لقد اعترف نائب وزير الدفاع الأميركي بول وولفويتر بأن فكرة أسلحة الدمار الشامل، كانت مطلوبة لأغراض (بيروقراطية)، على حد تعبيره. وقد انكشف زيف الإدعاءات الأميركية من امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وتعاونه مع تنظيم القاعدة.[2]

وفي ظل الاحتلال الأميركي للعراق 20 مارس 2003 تسارعت وتيرة السياسات الطائفية واتضحت معالمها وتمثلت في التالي:

1. المحاصصة الطائفية:

إذا كانت التجارب التاريخية السابقة تؤكد أن الحروب الطائفية تحدث عندما تفضل سلطات الاحتلال طائفة على أخرى وتستخدمها للقتال عنها بالوكالة ضد الجماعات المقاومة لها، إذ تحركت واشنطن خلال العام الأول من الاحتلال على محورين رئيسين أولهما ترسيخ النزعة الطائفية عبر ما يعرف بالمحاصصة الطائفية في تشكيل الهياكل السياسية داخل العراق وهو ما بدأ واضحاً في تشكيل الحكومتين المؤقتة والانتقالية من قبلها مجلس الحكم وحكومتي نوري المالكي

([1]) نادر فرجاني، الاحتلال العراق بين إدعاءات التحرير ومطامع الاستعمار، مجموعة باحثين الاحتلال العراق الأهداف النتائج، المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 32 يناير، 2004، ص 101.

([2]) المرجع السابق، ص 104.

الأولى والثانية. أما المحور الثاني تمثل في خلق معادلة جديدة للعراق الجديد، تقوم على جعل المسئولين العراقيين الذي جلبهم المحتل معه أكثر ميلاً، لتمثيل مصالح طوائفهم التي يتنتمون إليها لتأسيس دولة الطوائف، حيث مصلحة الطائفة فوق مصلحة الوطن، على أن لا تخرج عن المصلحة الأميركية، مع خلق حالة من الاحتقان في صفوف الكثيرين من العرب السنة والشيعة والأكراد، وبقية مكونات الشعب العراقي الذين يدينون بالولاء للوطن، وذلك نتيجة لتغلغل الميليشيات الشيعية في القوات الحكومية التي أسسها المحتل الأميركي (شرطة المغاوير)، مقابل طرد الغالبية من الجيش والشرطة بحجة أنهم كانوا مؤيدين وداعمين لنظام صدام حسين أو أنهم يدعمون المقاومة المسلحة.[1]

2. غياب قدرة الدولة بفعل الاحتلال وتأثيره على إحياء الانتماءات الطائفية:

يلاحظ أن غياب قدرة الدولة على تقديم الخدمات والحفاظ على الأمن لعب دوراً مهماً في تحول ولاء الأفراد من الدولة إلى الكيانات دون القومية، فالدولة تقوم بتلبية مصالح الأفراد بطريقة حصرية، وليس من قبل العشيرة أو القبيلة أو الطائفة، وذلك من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية لهم من أمن وتوظيف ورعاية صحية وتعليم، الأمر الذي يساعد على تطوير الولاء للدولة وإضعاف الولاءات الفرعية، وكانت الدولة العراقية تقوم بهذه الوظيفة منذ حكم فيصل، حيث حاولت اختراق حياة المواطنين التي تمركزت جهودها في المناطق الحضرية، وذلك على حساب القيادات التقليدية، وفي العهد الجمهوري استمر العراق في تحديث نفسه وقام باختراق المناطق الريفية، والبعيدة وتقديم الخدمات لها، كما أنه إذا حدث أي تحد لسلطة الدولة يتم القضاء عليه بكفاءة عالية، أما عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، تم القضاء على مؤسسات الدولة وحلها، فقد كانت أولى الخطوات التي اتخذها الاحتلال متمثلاً في بول بريمر – الحاكم المدني في العراق – هو حظر حزب البعث وحل المؤسسات الأمنية بما فيها الجيش في 23 مايو 2003، الأمر الذي أدى إلى غياب الخدمات الأساسية التي كانت تقدمها الدولة وفي

([1]) محمد عبدة، تفجيرات سامراء وأمن الخليج، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، 2006، ص126. وكذلك أنظر: محمد الأنور، الفتنة الكبرى الجديدة، "عن أوراق مراسل صحفي في العراق"، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص36.

مقدمتها الأمن إلى اعتماد الأفراد في المناطق الريفية على القبائل والعشائر من أجل الحصول على الأمن، أما في المناطق الحضرية، كما هو في بغداد، فقد تم الاعتماد على المليشيات الطائفية (فرق الموت) في توفير الأمن وبالتالي فقد لجأ الأفراد إلى الخدمات التي تقدمها الكيانات دون القومية طائفية كانت أم قبلية وذلك بفعل الاحتلال الذي غيب الدولة.[1]

وبحلول عام 2004 فشلت أميركا في كسر شوكة حركة المقاومين المتصاعدة، لذا سعت إلى المزيد من استهداف السكان، وذلك بالتوازي مع عملية سياسية طائفية مفروضة عسكرياً اعتماداً على المليشيات الشيعية، اضافة إلى الجيش الذي تشكل بشكل طائفي، وفي محاولته لتقسيم الشعب العراقي وتجريم المقاومة قام الاحتلال بشن هجمات في مناطق شيعية واتهم بها المقاومة بهدف تجريمها وحرمانها من دعم مجمل السكان وللإيغال بالفتنة،[2] ومع غياب مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد الاحتلال، تم إحياء النظام العشائري والانتماءات الطائفية مرة أخرى بوصفه مخطط أميركياً لتفكيك العراق وإضعافه دولة وشعباً.[3]

إن غاية أميركا من إنشاء الصحوات هو إنشاء مليشيات سنية توازي المليشيات الشيعية والكردية، بما يزيد من مخاطر انزلاق البلاد نحو حرب أهلية لفرض سهولة تقسيمه، وكذلك تشجيع العشائر على ضبط الأمن بدل الدولة لإرجاع العراق إلى الهوية القبلية لإضعاف هويته الوطنية.

خلف بول بريمر في حكم العراق المحتل جون تغروبونتي الذي أعلن عن تعينيه بتاريخ 8 يناير 2005 والذي اشتهر بدوره المركزي في الحروب التي قامت بها الولايات المتحدة في أميركا الوسطى في ثمانينيات القرن الماضي، وكان مشرفا على فرق الموت في نيكاراجوا والهندوراس، ولم يظهر مصطلح فرق الموت في العراق إلا بعد وصوله، وبدء يستخدم أساليب جديدة لمواجهة المقاومة المسلحة

([1]) انتونى كوردسمان وآخرون، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أغسطس 2007، ص 70.

([2]) المرجع السابق، ص 70.

([3]) إبراهيم أحمد عرفان، والوضع الأمني في العراق ومستقبل الاستراتيجية الاميركية، مجلة الشؤون الخليجية، عدد 51، 2007، ص 34.

المتصاعدة، وسمي هذا الأسلوب بالخيار السلفادوري، وهذا الأسلوب تم استخدامه في السلفادور لمواجهة الثوار هناك وبدأ من هذا الخيار أنه يسعى إلى استخدام فرق الموت لاصطياد المقاومين، وتشجيع العنف الطائفي في الوقت نفسه.[1]

وذكرت مجلة نيوز ويك الأميركية بأن خيار السلفادور في العراق هو استخدام الولايات المتحدة لفرق من القوات الخاصة لإرشاد فرق الموت العراقية، ودعمها وتدريبها، ورأى الكثير من الخبراء إن خيار السلفادور في العراق سيعمل حافزاً لحرب أهلية شاملة،[2] وأشار الصحفي ماكس فولر مؤلف كتاب العراق الخيار السلفادوري يصبح حقيقة في مقالة له "إن العنف الطائفي في العراق بتدبير أميركي مخطط" واضاف من خلال الرجوع إلى خلفيات شخصيتين أسهمتا في عمليات بناء القوات الأمنية في العراق وهما جيمس ستيل وهو ضابط سابق في القوات الخاصة الأميركية ومدير المهام العسكرية الأميركية في السلفادور في ذروة الحرب الأهلية الذي قام بتشكيل وتدريب الوحدات الصغيرة (فرق الموت) والآخر هو ستيفن كاستيل هو مستشار في وزارة الداخلية الأمريكية وذو خبرة في فرق الموت الذي اكتسب خبرته من خلال مشاركته في حروب كولومبيا ضد المخدرات في تسعينيات القرن الماضي، ويؤكد فولر على "إن الجهد المخابراتي المساند وإنتاج فرق الموت أصبح صفة مميزة للمشاركات الأمريكية في البرامج المضادة للتمردات تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية كاستراتيجية للتظليل.[3]

واتهمت جهات عدة الولايات المتحدة في تأجيج العنف الطائفي في العراق وتشكيل جماعات مسلحة تعمل على رفع وتيرة الاحتقان الطائفي، وأهم هذه الجماعات فرق الموت، حيث أشار الصحفي مايك وتني أن فرق الموت التي سلحها ودربها الأميركان تضرب الشيعة بالسنة وبالعكس لتحقيق خطط البنتاغون واليمين الأميركي بتفتيت العراق. وفي هذا السياق بين وزير الدفاع الأميركي السابق دونالد رامسفيلد بأن مثل هذه الميليشيات في إشارة إلى فرق الموت حال

([1]) جيرمي سكيل، المرتزقة قادمون بلاك ووتر، ترجمة: فاطمة نصر، حسام إبراهيم، القاهرة، مطبعة سطور، 2007، ص 220-369.

([2]) المرجع السابق، ص 371.

([3]) مايكل شوسو دوفسكي، الإرهاب بوجه إنساني – تاريخ فرق الموت الأميريكية، على الموقع التالي:
.www.ahiwartodey.net/hode/7138 10:30 2013/06/07

نشوئها ستكون من بين القوات التي سيكون لها أكبر سلطة على مجتمع المتمردين واجتثاثه ويشير الصحفي أي كي غوبتا إلى أن البنتاغون يقوم بتسليح وتدريب وتمويل المليشيات في العراق.[1]

وأشار إلى ذلك تقرير حكومي أميركي صادر عن مكتب محاسبة الحكومة حيث ذكر أن 30% من الأسلحة الأميركية الموزعة على القوات العراقية بين عامي 2004 – 2005 مجهولة المصير، لعجز(*) القوات الأميركية عن جمع وثائق باستلام المعدات وكميتها والوحدات العراقية التي استلمتها.[2]

وكذلك لجا جون تغروبونتي إلى استخدام نظام فينكس وهو النظام الذي طبق في فيتنام ويتلخص: (بأخذ مجموعة من ذوي السوابق والمجرمين وتدريبهم، ومن يكلفون بتنفيذ عمليات من شأنها زرع الرعب بين المواطنين، وتأليب بعضهم على البعض الآخر).[3] وبخلق مليشيات جديدة في العراق لزيادة الوضع سوءاً.

أكد السفير الأميركي الأسبق في العراق زلماي خليل زادة في تقرير رفعه للإدارة الأميركية منتصف أكتوبر عام 2006 ضرورة استحداث مليشيات سنية مسيطر عليها ومتعاونة مع الإدارة الأميركية واصفاً دورها بالإستراتيجي في جانب ضرب التمرد وإيجاد توازن مع المليشيات الشيعية وتمخض عن ذلك إنشاء مليشيات الصحوة.[4]

ونشرت صحيفة الغارديان البريطانية في عام 2003 أن الجيش الأميركي استفاد من الخبرة الإسرائيلية في تشكيل مايعرف بوحدة المستعربين ليعملوا وسط الناس بشكل عادي في زي عربي محلي مع تحدثهم اللغة العربية بطلاقة،[5] وفي أعلى قمة هرم المليشيات كان المرتزقة الرسميون الذين استوردتهم واشنطن وأرسلتهم إلى العراق (الشركات العسكرية الخاصة) التي كانت بلاك ووتر على

([1]) كاظم محمد أحمد، الميليشيات في العراق معطيات الواقع بحث منشور على الرابط

http://www.alzawarr.net 03-12-210 – 09:30 phh.

* كلمة (عجز) كما جاء في التقرير في الحقيقة تغطية بكلمة (مقصود).

([2]) طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، دراسات دولية بغداد، العدد 41، 2009، ص 117.

([3]) إيناس علي العنزي، الاستراتيجية الأمريكية وإدارة الصراع الإرادات السياسية على الساحة العراقية، دراسات دولية، بغداد، العدد 41، 2009، ص 87.

([4]) محمد رشيد، جذور الإرهاب، مجلة حضارة، العدد 4، 2009، ص 148–149.

([5]) جيرمي سكيل، المرتزقة قادمون بلاك ووتر، مرجع سبق ذكره، ص 376.

رأسها بالإضافة إلى 310 شركة أمنية أجنبية تعمل في العراق وجميعها منظمة في اتحاد واحد تحت اسم (اتحاد الشركات الأمنية في العراق) وفيما كانت الولايات المتحدة تنادي بحل بعض المليشيات وتوقيفها، سمحت علانية لمرتزقتها الذين يعملون لدعم الاحتلال ضرب الناس بعضهم البعض الآخر وممارسة هواية القتل بالعمل فوق القانون بالعراق.[1]

ووصل عدد مرتزقة هذه الشركات إلى أكثر من 100 ألف عنصر، ولهم حصانة قانونية ضد الجرائم التي يرتكبونها، وأغلب مدراء هذه الشركات هم أعضاء فيما يسمى أخوية فرسان مالطا وهي ميليشيات صليبية متصهينة تشكلت في القرن الحادي عشر مهمتها الدفاع عن الأراضي التي غزاها الصليبيون ضد المسلمين، والتبشير بالمسيحية لغايات يهودية ولها مقرات في كل أنحاء العالم والمنتسبون إليها لهم جوازات خاصة تحمل ختم فرسان مالطة.[2]

والفوضى والعنف في العراق هي عملية تجارية ذات علاقة طردية لهذه الشركات، فكلما زاد العنف والفوضى في العراق زادت الحاجة إلى هذه الشركات، لذا هي تزيد من العنف بين العراقيين لضمان شيئين: الأمان، والعمل في ظل فوضى تضرب جميع ماعداها، حيث بلغت تعاقدات هذه الشركات في عام 2004 أكثر من 2 بليون دولار أي 30% من ميزانية إعادة إعمار العراق.[3]

3. تحويل الأغلبية السنية إلى أقلية:

تبنت الولايات المتحدة إحصاء يقوم على أن الشيعة العرب هم الغالبية، حيث دأبت واشنطن عبر عدد كبير من مسئوليها على ترسيخ فكرة أن الأقلية السنية استأثروا بحكم العراق على مدى أكثر من ثمانين عاماً وأن الشيعة حرموا من حكم العراق على الرغم من كونهم الأغلبية،[4] إذ قدرت عددهم بحوالي 60% من إجمالي السكان، كما اتضح من التوزيع الطائفي والعرقي لأعضاء مجلس الحكم من قبل الولايات المتحدة، غير أنه إذا ما تم الرجوع

([1]) ناصر الفهداوي، الشركات الأمنية والمهام الانجلياليه الخاصة، مجلة حضارة، العدد 4، 2009، ص 175.

([2]) المرجع السابق، ص 176.

([3]) جيرمي سكيل، مرجع سبق ذكره، ص 376.

([4]) إبراهيم أحمد عرفان، مرجع سبق ذكره، ص 34.

إلى البطاقة التموينية كمؤشر لمعرفة نسبة الطوائف المختلفة إلى بعضها البعض وخاصة تلك الصادرة في عام 2003، فسوف نجد أن تلك الإحصائية تظهر أن عدد السنة في العراق يساوي 15.922337 (15.9 مليون نسمة) وذلك بنسبة 58% من إجمالي عدد السكان، فإذا أخذنا في الاعتبار أن الأكراد السنة يمثلون حوالي 16.5% فإن العرب والتركمان السنة يمثلون معاً حوالي 41.5% في حين يقدر عدد الشيعة وفق إحصائية عرب وتركمان بحوالي 10.946357 نسمة (10.9 ملايين نسمة) وذلك بنسبة 40% فضلاً عن 2% من غير المسلمين، ومما يضفي مزيداً من المصداقية على كون المسلمين السنة أكثر من الشيعة، والنتائج التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن انتخابات يناير 2005، على الرغم من مشاركة عدد ضئيل من السنة في الانتخابات، فإن المقاطعين لها بلغت نسبتهم 40% وغالبتهم من العرب السنة.[1]

عمدت الولايات المتحدة إلى إثارة النعرات الطائفية عن طريق المبالغة في تمثيل العرب الشيعة وتهميش العرب السنة، وتبني نظام انتخابي يضع الطوائف في مواجهة بعضها البعض.

4. تبني الفيدرالية الطائفية ورعاية الإعلام الطائفي:

إن تفكيك العراق وإقامة ثلاثة كيانات يسهل بناء علاقات أفضل بين أمريكا وكل من هذه الكيانات، وحاجة هذه الكيانات إلى أمريكا تكون أكبر مما في حالة العراق بوصفها دولة واحدة.[2]

ولما كان تقسيم العراق لا يتم إلا من خلال مشروع طائفي، وعليه فقد اعتمدت الإدارة الأمريكية نظرية مكونات العراق الثلاثة السنة والشيعة والأكراد، ولقد استهدفت نظرية المكونات الثلاثة سلب العراق هويته العربية بطريقة بسيطة وتلقائية بتفجير الطائفية العمياء، وذلك من خلال وسائل الاعلام المدعوم أميركياً، الذي كان يريد تزيين تشتيت العراق وجعله فيدراليات طائفية بإنشاء أقاليم متعددة

([1]) سليمان الجميلي، تحديات المشروع السني في العراق، السياسة الدولية، العدد 162 أكتوبر 2005، ص 66.

([2]) باقر إبراهيم، العراق والمقاوم وحديث صريح عن أحداث الفرقة مجلة المستقبل العربي، العدد 331 2006، ص 161.

لها سلطات وصلاحيات لا تمتلكها الحكومة المركزية وسوف يتم تناول أبعاد الفيدرالية الطائفية فيما بعد.

أما بخصوص الإعلام الطائفي فقد قامت الولايات المتحدة بإلغاء وزارة الإعلام ولم تصدر أية قوانين أو تعليمات تنظم العملية الإعلامية، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من القنوات الفضائية على أسس عرقية طائفية، حيث ظهرت قنوات فضائية شيعية كقنوات الفرات والمسار وبلادي وآفاق وفيحاء وكلها تعود إلى رموز كتلة الائتلاف العراقي الموحد لاسيما المجلس الأعلى الإسلامي والدعوة، ومقابل هذا ظهرت قنوات سنية كقنوات الرافدين والزوراء وصلاح الدين وبغداد، كما ظهرت قنوات تركمانية كقناة تركمان إيلي ومسيحية كقناة بين النهرين وعشتار وآشور، وتقوم هذه القنوات بنقل الأحداث والأخبار من وجهة نظر عرقية وطائفية وحزبية لتأسيس فكرة الانتماء العرقي والطائفي ومحاولة كسب الناس بخطاب يكرس لمفهوم الطائفية والعرقية، الأمر الذي كرس الحقد الطائفي والقومي وأضعف الانتماء الوطني القومي في النفوس.[1]

5. السماح ببروز أحزاب طائفية وتبني نظام انتخابي يشجع الطائفية:

أكدت الولايات المتحدة هذا التوجه عن طريق السماح ببروز الأحزاب التي تتبنى أجندة طائفية مثل الأحزاب الكردية أو الشيعية، الأمر الذي جعل هذه الأحزاب تناقش القضايا الوطنية من منظور طائفي واهتمامات دون الوطنية، وقد قامت هذه الأحزاب بدورها بتعميق الشعور والانماء الطائفي لكي تصبح الطائفة كتلة اجتماعية سياسية تقاد وفقاً لشعارات وزعامات طائفية تدعى دور المخلص والمنقذ والحامي للحقوق المهددة من قبل الدولة.[2]

6. ظهور توجهات أميركية لتقسيم العراق على أسس طائفية:

في ضوء تصاعد وتائر المقاومة الوطنية العراقية للاحتلال الأمريكي سارعت الإدارة الأمريكية إلى طرح مشروعها التقسيمي على أسس طائفية وهذا

([1]) يأس خضير البياتي، تفكيك المشهد العراقي، مفخخات الطائفية والسياسية والإعلامية، مجلة المستقبل العربي، العدد 345 نوفمبر 2007، ص 53–59.

([2]) علي حسين الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية في أنتوني كوردسمان، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 2007، ص 105.

ما أكده وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كسنجر في تصريح له بتاريخ 2004/12/28 لشبكة C.N.N الأميركية بأنه إذا هيمن الشيعة على العراق فإن لا مصلحة لنا في إبقاء العراق متحداً.[1] وتصريح دايفيد بلانكيت وزير الداخلية البريطاني السابق والوثيق الصلة برئيس الوزراء توني بلير والذي صرح بأن إدارة جورج بوش كانت على وشك تفكيك العراق وتقسيمه بعد سقوط صدام حسين، لكن تدخلاً بريطانياً مع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني ووزير الدفاع الأمريكي رونالد رامفيسلد منع تفتيت وحدة العراق وكذلك قرار مجلس الشيوخ الأميركي خطة غير ملزمة لتقسيم العراق إلى ثلاث أقاليم فيدرالية على أسس طائفية وعرقية في 2007/09/26 وقد صوت لصالح القرار 75 عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ من أصل مائة.[2]

([1]) رشيد عمارة باس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال في مرجع سبق ذكره، ص65.

([2]) أحمد عاطف طه، مشروع تقسيم العراق، الدلالات والتداعيات المحتملة، مجلة شؤون خليجية، العدد 52شتاء 2007، ص 114.

الفصل الثاني

العراق بين مسارات العملية السياسية وصراعات طائفية في ظل الاحتلال الأميركي

يتكون هذا الفصل من مبحثين رئيسيين:

أولهما: عن تأثير الطائفية على العملية السياسية ويتحدث عن مجلس الحكم العراقي والحكومات المتعاقبة تبدأ من مجلس الحكم العراقي الذي تم تعيينه في 2003/5/13 مروراً بالحكومة العراقية المؤقتة ووصولاً إلى الحكومة المنتخبة الأولى والثانية.

ثانيها: يتحدث عن تأثير الطائفية على شكل الدولة العراقية والفيدرالية في العراق.

المبحث الأول

تأثير الطائفية على العملية السياسية في ظل الاحتلال الأميركي:

إن علاقة الدولة بالسلطة تشبه إلى حد ما علاقة الفكرة أو المشروع بالمؤسسة وحتى تتحول الفكرة إلى مؤسسة فهناك جملة متغيرات داخلية وخارجية تدفع بالفكرة حتى تتحول إلى مؤسسة، ولا تتعلق هذه الفرضية بالدول الجديدة فحسب، فالدول بصفة عامة تتأسس انطلاقاً من ذات الافتراضات، لكن الأمر المثير للقلق في العراق، كان افتقار المجتمع الدولي إلى الإرادة السياسية، كذلك المعرفة بعمليات بناء الدول بهدف تعزيز الديمقراطية، تلك هي الحقيقة السلبية التي نأى العراق بثقلها بعد الاحتلال.

تشكلت عقب الاحتلال الأمريكي للعراق مباشرة هيئة لإدارة شؤون العراق سميت باسم مكتب إعادة إعمار العراق والمساعدات الإنسانية المعروفة اختصاراً (ORHA) ولقد اختارت الإدارة الأميركية الجنرال المتقاعد (Jay montgomery Garner) مشرفاً عليها وصدر أمر تعيينه منذ يوم 6 أبريل 2003 إلى 2003/5/16،[1] لقد صدر قرار مجلس الأمن الذي يحمل رقم 1483 الذي أضفى شرعية لسلطة الاحتلال الأميركي البريطاني لإدارة العراق والتصرف بموارده النفطية الاقتصادية من أجل إعادة الإعمار إلى حين تشكيل حكومة ديمقراطية، ويعطي القرار دوراً محدوداً للأمم المتحدة سواء من ناحية إعادة إعمار العراق أو من خلال الإسهام في العملية السياسية لتشكيل حكومة معترف بها دولياً، وينص القرار أيضاً على إنشاء صندوق تنمية العراق بالتنسيق مع الإدارة العراقية المؤقتة، ويحدد القرار مدة صلاحية سلطة الاحتلال 12 شهراً.[2]

تجدر الإشارة أنه تم تعيين بول بريمر حاكماً عسكرياً خلفاً لجي غارنر ابتداءً من تاريخ 2003/5/16 من قبل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وفي ضوء ذلك يسعى هذا المبحث إلى استكشاف أبعاد تطبيق الديمقراطية التوافقية في

([1]) محمود الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص69.

([2]) ناظم نواف إبراهيم الشمري، مرجع سبق ذكره، ص208.

النموذج العراقي وتحديداً الاختلاف الواسع والنسبية والفيتو المتبادل وتأثيرها على مؤسسات النظام السياسي العراقي وتحديداً المؤسستين التنفيذية والتشريعية.[1]

سنبدأ بدراسة أولى الأشكال المؤسسية الطائفية التي وضعها الاحتلال الأمريكي للعراق وهو مجلس الحكم الذي مهد للمحاصصة الطائفية ابتداءً من مجلس الحكم المؤقت ومروراً بحكومة إياد علاوي، وصولاً لحكومة نوري جواد المالكي الأولى والثانية.

أولاً: مجلس الحكم العراقي (يوليو 2003 – يونيو 2004):

شكل بول بريمر –الحاكم المدني بالعراق– مجلس الحكم في 13 يوليو 2003، وعين أعضاءه البالغ عددهم 25 عضواً، وذلك بعد التفاوض مع عدد من الأحزاب السياسية المعارضة للنظام السابق، والمؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الذي عرف بمؤتمر لندن عام 2002، والمتمثلة في المؤتمر الوطني العراقي بقيادة أحمد جلبي، وحزب الدعوة والوفاق الوطني العراقي بقيادة إياد علاوي والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني وعدنان الباجه جي (وزير خارجية في الحكومة التي قام البعث بالانقلاب ضدها في عام 1968) المجلس الأعلى بقيادة عبدالعزيز الحكيم.[2]

وكان أبرز ما اتخذه المجلس من قرارات مست الشأن الداخلي:

أ- اجتثاث البعثيين المنتمين لحزب البعث الذي حكم العراق من السيطرة على مراكز الدولة أو تولي مناصب مهمة عسكرياً وسياسياً.

ب- تشكيل محاكم عراقية لمحاكمة نظام صدام حسين عما ارتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في 15 يوليو 2003.

ج- إصدار قرار بتبديل العلم العراقي وتم إيقاف تنفيذه لاحقاً.

د- إعداد الدستور والتمهيد لانتخابات مجلس الحكم الذي ركز اهتمامه على هذه المسألة فشكل من أجل ذلك لجنة تحضيرية أعلن عنها في أغسطس 2003 وفي مارس 2004 أطلق عليه قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالية وقد نص القانون على انتخابات جمعية وطنية بالعراق في موعد أقصاه نهاية يناير 2005.

([1]) محمود الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص76.

([2]) قرار مجلس الأمن رقم 1843 الذي اشار إلى تشكيل مجلس الحكم 2003.

ويلاحظ أنه تم توزيع مقاعد المجلس الخمس والعشرين على الأسس العرقية والطائفية، وذلك لأول مرة في تاريخ العراق الحديث، فقد حصل العـــرب الشـــيعة على ثلاثة عشر مقعداً، بينما حصل العرب السنة على خمسة مقاعـــد، والأكـــراد على خمسة مقاعد، بينما حصل كل من المسيحيين والتركمان على مقعد واحد.

ويبين الجدول رقم (2) أسماء أعضاء مجلس الحكم الانتقـــالي أول تســـعة أسماء هم أعضاء الرئاسة الدورية على التوالي.[1]

جدول رقم (2)

أسماء أعضاء مجلس الحكم الانتقالي

م	الاســم	الصفة
1	إبراهيم الجعفري	عضو مجلس الانتقالي.
2	أحمد الجلبي	عضو مجلس الانتقالي.
3	محمد بحر العلوم	عضو مجلس الانتقالي.
4	عبدالعزيز الحكيم	عضو مجلس الانتقالي.
5	جلال طالباني	عضو مجلس الانتقالي.
6	مسعود بارزاني	عضو مجلس الانتقالي.
7	إياد علاوي	عضو مجلس الانتقالي.
8	عدنان الباججي	عضو مجلس الانتقالي.
9	محسن عبدالحميد	عضو مجلس الانتقالي.
10	أحمد البوسلطان	عضو مجلس الانتقالي.
11	نصير الجادرجي	عضو مجلس الانتقالي.
12	عقيلة الهاشمي	عضو مجلس الانتقالي.
13	رجاء الخزاعي	عضو مجلس الانتقالي.
14	حميد مجيد موسى	عضو مجلس الانتقالي.
15	غازي الياور	عضو مجلس الانتقالي.

(1) محمود الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 80-81-82.

م	الاسـم	الصفة
16	سمير شاكر محمود	عضو مجلس الانتقالي.
17	محمود علي عثمان	عضو مجلس الانتقالي.
18	صلاح الدين بهاء الدين	عضو مجلس الانتقالي.
19	يونا ديم يوسف كنا	عضو مجلس الانتقالي.
20	موفق الربيعي	عضو مجلس الانتقالي.
21	دار نورالدين	عضو مجلس الانتقالي.
22	صون جول حبيب جابوك	عضو مجلس الانتقالي.
23	وائل عبداللطيف	عضو مجلس الانتقالي.
24	كريم ماهود محمد اوي	عضو مجلس الانتقالي.
25	عزالدين سليم	عضو مجلس الانتقالي.

ويلاحظ على تشكيل هذا المجلس الآتي:-

أ) لم يتم تمثيل بعض الأقليات في مجلس الحكم مثل الصابئة والمنذائيين والأيزديين والشبك والأكراد الفيالي.

ب) وجود اختلال بين حجم الطوائف ونسبة تمثيلها في المجلس. حيث أنه لم يتم تمثيل الطوائف المختلفة في مجلس الحكم وفقاً لأحجامها السكانية الفعلية.

ج) يلاحظ أن معظم مجلس الحكم كانوا خارج العراق في المنفى، فقد كان حوالي ثلثي أعضاء مجلس الحكم خارج العراق في المنفى أو خارج سلطة الحكم من منطقة إقليم كردستان، وفضلاً عن ذلك، فإن أعضاء مجلس الحكم من شخصيات المنفى كانت شخصيات معروفة بمعاداتها للنظام السابق، في حين كانت شخصيات الداخل من أعضاء المجلس في أغلبيتها غير قيادية ولم يُعرف عنها قبل ذلك أي نشاط سياسي، ولم تتوفر معلومات عنهم لدى العراقيين، كما أنهم لم يهتموا بذلك، والاستثناء الوحيد يتمثل في أولئك الممثلين للأكراد.

د) يلاحظ أن مجلس الحكم لم يكن مجلساً فعلياً للحكم، فقد أكد بول بريمر بأنه الحاكم الفعلي الذي يمارس السلطة العليا بما في ذلك قدرته على نقض أي قرار

يتخذه مجلس الحكم وتمثلت صلاحيات المجلس في إعطاء المشورة والنصح للأميركيين، وفي تعيين الوزراء العراقيين الذين كان لهم سلطات محدودة[1]، كما يلاحظ أن قرارات المجلس الأولى كانت رمزية وتعكس تبعية واضحة للاحتلال، ومن ذلك قرار إلغاء كافة الأعياد الوطنية السابقة، بل واعتبار يوم 9 إبريل – وهو يوم سقوط بغداد – عيداً وطنياً، كما أن الطبيعة المتنافرة لأعضاء المجلس في الاتجاهات والآراء قد أعاق قدرتهم على اتخاذ القرار.

ه) يلاحظ أن هذا المجلس قد أرسى بذور توزيع المناصب السياسية على أسس طائفية وعرقية، وأنه لم يقم على تمثيل صحيح لحجم الطوائف المختلفة وفقاً لثقلها السكاني، كما يلاحظ أن هذا المجلس معيناً من قبل سلطات الاحتلال، ويعكس التوزيع الطائفي لمجلس الحكم الطريقة الاختزالية التي نظرت بها الولايات المتحدة إلى الشعب و السياسة في العراق. ولم يكن منتخباً من قبل الشعب، الأمر الذي ينفي عنه أي صفة ديمقراطية.

من أجل تكرار نظام الحصص الطائفية المتبعة في تشكيل مجلس الحكم زيد عدد الوزراء إلى 25 وقد أتاح هذا لكل عضو في مجلس الحكم أن يختار وزيراً واحداً في الوزارة، وذلك دون أن يتم اختيار الوزراء باتفاق جماعي، الأمر الذي حافظ على نفس التوزيع الطائفي المتبع في مجلس الحكم، ومن بين الوزارات الخمس والعشرين وصفت أربع منها بأنها وزارات سيادية وهي الداخلية والشؤون الخارجية والنفط والمالية، وقد خصص منها اثنتان للشيعة وواحدة للسنة وواحدة للأكراد.

كما أنه تم نقل هذا التوزيع الطائفي للمناصب إلى المجالس المحلية في المدن العراقية ذات الطبيعة المختلطة، وقام مجلس الحكم العراقي بتحديد عدد الممثلين لكل طائفة في كل محافظة، وذلك وفقاً لأحجامها السكانية كما يراها المجلس.[2]

([1]) عبد الحسين شعبان، اشكاليات الدستور العراقي المؤقت الحقوق الفردية والهياكل السياسية، كراسات استراتيجية، السنة 14، العدد 140 يونيو 2004، ص 8.

([2]) نعوم تشومسكي، وآخرون، العراق الغزو – الاحتلال – المقاومة شهادات من خارج الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2003، ص 129.

ثانياً : الحكومة العراقية المؤقتة (يونيو 2004 – يناير 2005):

وقعت سلطة الاحتلال المؤقتة مع مجلس الحكم على اتفاقية لنقل السيادة للعراقيين في 30 يونيو 2004، وذلك من خلال تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، والتي تشكلت فعلياً في 28 يونيو 2004، برئاسة أياد علاوي وتم حل سلطة الاحتلال المؤقتة وغادر بول بريمر العراق، وقد تم اختيار الحكومة العراقية الانتقالية بالتعاون ما بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في يوليو 2004، كما يلاحظ أن المعارضين للولايات المتحدة تم استبعادهم من المشاركة في الحكومة العراقية المؤقتة، فالذين استمروا في الهيمنة على العملية السياسية في ظل الاحتلال كانوا أولئك المنفيين في الخارج الذين أتوا على دبابات الولايات المتحدة، فضلاً عن الحزبين الكرديين، ولم تكن هناك أية فرصة لظهور شخصيات وطنية، وبطبيعة الحال لم يحدث أي انتقال للسلطة، وذلك لأن الولايات المتحدة قامت بنقل السلطة بالاتفاق مع مجلس الحكم – المعين أميركياً – إلى الحكومة العراقية التي شكلتها الولايات المتحدة بنفسها، وبالتالي فإن مجلس الحكم قد أعاد إنتاج نفسه مرة أخرى في الحكومة العراقية المؤقتة، وحيث تتم الهيمنة عليها من قبل نفس القوى التي كانت موجودة في مجلس الحكم.

وقد تم تشكيل مؤتمر وطني عراقي في 18 أغسطس 2004، والذي كان أحد أهدافه تأسيس مجلس وطني (برلمان)، ويلاحظ أن المؤتمر الوطني العراقي لم يكن يضم أية قوى معارضة للاحتلال الأمريكي، وقد رفضت القوى المعارضة من جانبها المشاركة في هذا المؤتمر، إلا بشروط تتمثل في أن تكون تمثيلها في المؤتمر مكافي لشعبيتها. ويلاحظ أن المؤتمر الوطني لم يختر المجلس الوطني كما كان مقرراً فالمجلس كان مجرد أداة للتصديق التلقائي على قرارات حكومة علاوي.[1]

أن الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة أياد علاوي قد أصيبت هذه الحكومة بالمحاصصة الطائفية، حيث جاء تشكيلها تطبيقاً لاتفاق ضمني يقضي بتوزيع المناصب الرئيسية والوزرات بين الأطياف العراقية المختلفة وفق حصص معينة.[2]

([1]) علي محجوب، العراق الجديد وحقيقة التحول السياسي، مجلة شؤون خليجية، العدد 53 ربيع 2008، ص 62.

([2]) علي محجوب، مرجع سابق، ص 60.

وقد تم اختيار الشيخ غازي عجيل البارو لمنصب رئيس الجمهورية، وهو من العرب السنة كما يلاحظ أنه تم اختيار نائبين لرئيس الجمهورية أحدهما شيعي وهو إبراهيم الجعفري، والآخر كردي وهو روز نورى شاوبيس، كما أنه تم اختيار نائب واحد فقط لرئيس الوزراء وهو برهم صالح وهو كردي،[1] وقد تم توزيع مناصب الحكومة على أسس طائفية كذلك فقد حصل الشيعة على سبع حقائب وزارية، بينما حصل السنة على ستة حقائب وزارية، أما الأكراد فقد حصلوا على ستة حقائب وزارية كذلك، وأما التركمان، فقد حصلوا على حقيبة وزارية واحدة هي العلوم والتكنولوجيا، وحصل المسيحيون على حقيبة واحدة كذلك هي وزارة الهجرة، بينما يبقى عدد الوزارات غير معروفة الانتماء الطائفي حوالي 12 وزارة، أنظر الجدول رقم (3).[2]

جدول رقم (3)

قائمة تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (يونيو 2004 – يناير 2005)

م	الاســـم	الصفـــة
1	غازي مشعل عجيل الياور	رئيس الجمهورية
2	إبراهيم الاشيقر الجعفري	نائب رئيس الجمهورية
3	روز نوري شاويس	نائب رئيس الجمهورية
4	إياد علاوي	رئيس الوزراء
5	برهم أحمد صالح	نائب رئيس الوزراء
6	هوشيار زيباري	وزير الخارجية
7	عادل عيد المهدي	وزير المالية
8	فلاح النقيب	وزير الداخلية
9	حازم شعلان	وزير الدفاع
10	عمر الفاروق سالم الدملوجي	وزير الاسكان
11	تامر عباس غضبان	وزير النفط

(1) أشرف العيسوي، انتقال السلطة، صراع القوة والنفوذ، مجلة الديمقراطية، العدد 15 يوليو 2004، ص 133.

(2) علي محجوب، مرجع سابق، ص 62.

م	الاســـــم	الصفـــــة
12	علاء الدين عبدالصاحب علوان	وزير الصحة
13	حاجم الحسني	وزير الصناعة والمعادن
14	أيهم السامرائي	وزير الكهرباء
15	سوسن علي الشريفي	وزير الزراعة
16	محمد علي الحكيم	وزير الاتصالات
17	سامي المظفر	وزير التربية
18	مفيد محمد جواد الجزائري	وزير الثقافة
19	مالك دوهان الحسن	وزير العدل
20	مهدي الحافظ	وزير التخطيط
21	محمد مصطفى الجبوري	وزير التجارة
22	علي فائق الغبضان	وزير الشباب والرياضة
23	نورس حاتم سلطان العرس	وزير النقل
24	عبداللطيف جمال رشيد	وزير الموارد المائية
25	باسكال ايشو وردة	وزير المغتربين والمهاجرين
26	نسرين مصطفى يراوي	وزير الأشغال العامة
27	رشاد هاندان عمر	وزير العلوم والتكنولوجيا
28	طاهر خلف جبر البكاء	وزير التعليم العالي
29	مشكاة مؤمن	وزير البيئة
30	بنحتيار أمين	وزير حقوق الإنسان
31	ليلى عبداللطيف	وزير العمل والشؤون الاجتماعية
32	وائل عبداللطيف	وزير الدولة لشؤون المحافظات
33	نرمين عثمان	وزير الدولة لشؤون المرأة
34	ماجو قرهام عثمان	وزارة الدولة
35	عدنان الجتابي	وزارة الدولة
36	قاسم داود	وزارة الدولة

يلاحظ على هذا التوزيع ما يلي:

(1) إن اختيار أعضاء الحكومة المؤقتة تم عبر مفاوضات ومشاورات بين مجلس الحكم وبول بريمر الحاكم المدني للعراق – وبمعاونة الأخضر الإبراهيمي – مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، غير أن بريمر كان صاحب الكلمة العليا في اختيار رئيس الحكومة ووزرائه،[1] كما يلاحظ أن الحكومة المؤقتة لم تكن لها صلاحيات تتعلق بالإشراف على القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية أو الموازنة العامة أو ثروات البلاد، وبالتالي لم تتمتع بأي مقوم من مقومات السيادة الحقيقية التي كانت بيد قوات الاحتلال الأمريكي.

(2) لم يتم تمثيل بعض الطوائف صغيرة الحجم مثل الصابئة والشبك والإيزديين والأكراد الفيالي، حيث لم يمثلوا بأية مقاعد وزارية.

(3) إن العرب الشيعة حصلوا على حوالي سبع حقائب وزارية، أي حوالي 21% من المقاعد الوزارية على الرغم من أن حجمهم السكاني يبلغ حوالي 38.57%، بينما حصل العرب السنة على ستة وزارات (حوالي 18%) على الرغم من أن حجمهم السكاني يبلغ حوالي 40.25%، كما أنه تم إعطاء الأكراد ستة وزارات كذلك (حوالي 18%) على الرغم من أن حجمهم السكاني لا يزيد على حوالي 16.5%، أي أن تشكيل الوزارات وأن استند على أسلوب المحاصصة الطائفية، فإنه لم يراع النسبية أي توزيع المناصب الوزارية على كل طائفة وفقاً للحجم السكاني لكل طائفة.

ثالثاً: الحكومة العراقية الانتقالية (إبريل 2005 – يناير 2006):

بموجب قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، يتم انتخاب الجمعية الوطنية (البرلمان) في موعد أقصاه يناير 2005، ثم يتم تشكيل حكومة عراقية انتقالية، والتي يناط بها وضع دستور دائم للعراق، وقد حكم تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية وصلاحيتها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وسيتم دراسة هذه الحكومة في ضوء مدى تطبيقها للترتيبات التي وضعتها الديمقراطية التوافقية والمتمثلة في النسبية والائتلاف الحكومي الواسع أو تقاسم السلطة، والفيتو المتبادل.

---

[1] أشرف العيسوي، مرجع سابق، ص 134.

1) مبدأ النسبية:

ولدراسة هذا المبدأ ينبغي أولاً دراسة النظام الانتخابي لبحث تأثيره على تمثيل الطوائف المختلفة وتعبيره عن أحجامها السكانية تعبيراً صادقاً في البرلمان، ثم سنتناول النسبية في المؤسسات المختلفة أي مدى توزيع المناصب الرئيسية بين الطوائف المختلفة وفقاً لأحجامها السكانية.

أ. النظام الانتخابي والنسبية:

أصدر الحاكم المدني الأميركي بول بريمر ثلاثة أوامر مهمة باسم سلطة الاحتلال لتنظيم العملية الانتخابية في يناير 2005، تتعلق أولها بتشكيل المفوضية العراقية المستقلة للانتخابات في العراق (الأمر رقم 92 في 2004/05/31)، ويتناول ثانيها تعريف الأحزاب والكيانات السياسية (الأمر رقم97 في 2004/06/15)، أما ثالث هذه الأوامر وأهمها فيتعلق بقانون الانتخابات (الأمر رقم 96 الصادر في 2004/06/15)،[1] والذي بموجبه تم تحديد أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية بـ 275 عضو على أساس تقدير عدد السكان في العراق بحوالي 27.5 مليون نسمة وأن كل عضو في الجمعية الوطنية يمثل مائة ألف من السكان.[2]

أن المادة الثالثة من الجزء الثالث في هذا القانون نصت على أن العراق سيكون دائرة انتخابية واحدة، وأن هذا الاختيار كان ترتيباً استثنائياً وغير مسبوق لدولة بحجم العراق. إذا ما تمت مقارنتها بالدول الأخرى، فالدول الأخرى التي تبنت هذا النظام هي دول صغيرة الحجم مقارنة بالحالة العراقية مثل هولندا وأيسلندا.

أن تباع معيار التمثيل النسبي مع اعتبار العراق كله دائرة انتخابية واحدة، يعني أن المناطق التي لم تشارك في الانتخابات التشريعية لن يكون لها ممثلين في البرلمان، وستظل مهمشة وهو حال المناطق السنية والتي إما قاطعت الانتخابات

---

[1] نصر العتابي، مقال بعنوان: قراءة في قانون الانتخابات رقم 96 لسنة 2004 على موقع الجزيرة نت:
.http://www.aljazira.net.30.08.2004.1937 pm

[2] محمود الشناوى، مرجع سبق ذكره، ص 84، وكذلك أنظر إبراهيم خليل العلاف، هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره والياته الحوار المتمدن، العدد 2182، على الموقع التالي:
.http://www.ahewar.oryldebatat/show.avt%faid%D123871

بناء على دعوات من قادتهم السياسيين والدينيين، وذلك نظراً لإجرائها في ظل الاحتلال،[1] أو تم استبعادهم بسبب عدم إجراء الانتخابات في العديد من المناطق السنية بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية في هذه المناطق، فقد اعترف الجنرال توماس متز قائد القوات البرية الأمريكية أنه لم يتم إجراء الانتخابات في محافظتي الأنبار وصلاح الدين فضلاً عن أجزاء مهمة من العاصمة بغداد ونينوي، وذلك بسبب ضعف الأمن، ويقدر أن سكان هذه المناطق يشكلون حوالي ربع سكان العراق، وهي مناطق ذات الأغلبية السنية المعروفة،[2] الأمر الذي أدى إلى استبعاد شبه كامل للعرب السنة من المشاركة في المؤسسات التي تلت انتخابات يناير 2005.

وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات حوالي 58% ممن يحق لهم التصويت[3]، أي أن نسبة عدم المشاركة بلغت 42% يعتقد أن أغلبهم يمثلون العرب السنة، خاصة مع نجاح الائتلافين الطائفيين في حشد أتباع طائفتهما للتصويت لصالحهما، فعلى الرغم من أن مقتدى الصدر رفض المشاركة في هذه الانتخابات فإن أنصاره شاركوا في هذه الانتخابات بقوة، فقد شارك 14 من أتباعه ضمن قائمة الائتلاف العراقي الموحد، وحصل على 8 مقاعد، كما أن الأحزاب الموالين للتيار الصدري حصلت على أغلبية مقاعد مجلس محافظة واسط فضلاً عن عدد من المقاعد في محافظة ميسان، وذلك في انتخابات المحافظات التي جرت بالتزامن مع الانتخابات التشريعية في يناير 2005، الأمر الذي أكسبه نفوذاً في العملية السياسية.

من خلال الدراسة نلاحظ أنه تضافرت عدة عوامل أخرى مع النظام الانتخابي المتبع في العراق على دعم نمط التصويت الطائفي تتمثل في التالي:

1- لجوء قادة الكتل السياسية الساعين إلى الوصول إلى السلطة السياسية في ظل الفراغ السياسي القائم مع وجود ناخبين قليلي الخبرة في توظيف الهويات

([1]) أديب الجادر، وآخرون، الانتخابات النيابية في العراق (يناير 2005)، مجلة شؤون الأوسط، العدد 118 ربيع 2005، ص 12-13.

([2]) معتز شكري، مستقبل العلاقات الطائفية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160 إبريل 2005، ص 130.

([3]) رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة للواقع والتأملات في المستقبل، بغداد، جامعة بغداد 2005، ص 25.

الطائفية والعرقية، فقد قام المجلس الأعلى للثورة الإسلامية أحد أهم مكونات الائتلاف العراقي الموحد بوضع ملصقات انتخابية في أنحاء الجنوب عليها صورة السيستاني ورقم اللائحة الانتخابية (169)، بما يوحي بموافقة السيستاني على الائتلاف، كما استطاع أن يعقد ندوة في النجف أحضر خلالها أحد كبار الناطقين باسم السيستاني وهو حميد الخفيف لعقد ندوة في النجف لعرض وجهة نظره في الانتخابات، وهو الأمر الذي فسر في النهاية على أنهما دعم من قبل السيستاني للمجلس والائتلاف العراقي الموحد.[1]

2- غياب الوعي لدى الناخبين بالعملية الانتخابية، ففي استطلاع أجراه المعهد الجمهوري الدولي الذي تموله الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين 26 ديسمبر 2004 و 7 يناير 2005، تبين أن 38.4% من العراقيين يعتقدون أنهم سينتخبون رئيساً للبلاد وليس مجلساً وطنياً، وبالتالي لا يمكن اعتبار أن الانتخابات قد عبرت عن حس وطني أو إرادة حرة، وإن كان قرابة 40% من الناخبين يجهلون أو يلتبس لديهم الحد الأدنى من المعلومات، وهي لماذا يذهبون إلى مراكز الاقتراع؟ ومن الذين سيتم انتخابهم؟ وبالتالي فإن هناك احتمالاً واحداً، وهو أن الشيعة تمت برمجتهم من قبل قادتهم للتصويت لصالح قائمة الائتلاف العراقي الموحد،[2] ويدعم ذلك قيام القادة السياسيين والدينيين للشيعة بإصدار فتاوى ترهب الناخبين وتحضهم على التصويت لصالح قائمة الائتلاف العراقي الموحد رقم (169)، ومنها فتوى السيستاني الصامت والمنقولة من خلال أعوانه، التي توعد فيها بجهنم أو تحريم الزوجة على زوجها لكل ممتنع عن التصويت.[3]

([1]) كرايسز جروب، سياسات الشيعة في العراق ودور المجلس الأعلى، تقرير الشرق الأوسط رقم 70 نوفمبر 2007، ص 15.

([2]) معتز شكري، مرجع سبق ذكره، ص 130.

([3]) عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 192.

ب. النسبية في توزيع مقاعد الجمعية الوطنية:

ويلاحظ أن النظام الانتخابي المتبع، فضلاً عن المقاطعة والاستبعاد للطائفة السنية من انتخابات يناير 2005، قد انعكس سلباً على تمثيل العرب السنة في البرلمان، والذي انخفض انخفاضاً واضحاً حيث حصل العرب السنة على حوالي 17 مقعداً في الجمعية الوطنية أو حوالي 6% من إجمالي مقاعد الجمعية الوطنية، وذلك على الرغم من أن العرب السنة يبلغون حوالي 40.25% بينما تضخم تمثيل العرب الشيعة والأكراد على حساب العرب السنة، فقد حصل الائتلاف العراقي الموحد – أحد أبرز الائتلافات الممثلة للشيعة على حوالي 51% من عدد مقاعد البرلمان، وذلك على الرغم من أن العرب الشيعة يمثلون فقط حوالي 38.75% من السكان، كما حصلت قائمة التحالف الكردستاني الممثلة للأكراد والتي جاءت في المركز الثاني – على حوالي 27% من إجمالي مقاعد البرلمان في العراق، وذلك على الرغم من أن حجم الأكراد يبلغون حوالي 16.5% من إجمالي عدد السكان، وبالتالي فقد تم تهميش العرب السنة بمساعدة النظام الانتخابي، الجدول التالي يبين نتائج الانتخابات العراقية في يناير 2005.[1]

(1) سهام فوزي، تحليل الانتخابات البرلمانية العراقية 2005 مركز النور على الموقع التالي:
WWW.q/noo.se/article.asppide=2010.05.15

جدول رقم (4)

نتائج الانتخابات العراقية في يناير 2005

	الحزب أو الائتلاف	عدد المصوتين	نسبة التصويت	عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب إلى إجمالي عدد مقاعد البرلمان	
				الرقم المقاعد	النسبة المئوية
1	الائتلاف العراقي الموحد (شيعي)	4,075,292	%48.2	140	%51
2	التحالف الوطني الكردستاني (كردي)	2,175,551	%25.7	75	%27
3	القائمة العراقية (علماني)	1,168,943	%13.8	40	%14.5
4	الجبهة التركمانية العراقية (تركماني)	93,480	%1.1	3	%1
5	منظمة العمل الإسلامي في العراق (شيعي)	43,205	%0.5	2	%0.7
6	الجماعة الإسلامية لكردستان (كردية)	60,592	%0.7	2	%0.7
7	التحالف الديمقراطي الوطني (علماني)	36,795	%0.4	1	%0.4
8	النخب والكوادر الوطنية المستقلة (شيعي موالي للتيار الصدري)	69,938	%0.8	3	%1
9	قائمة الرافدين الوطنية (مسيحية)	36,255	%0.4	1	%0.4
10	اتحاد الشعب (شيوعي علماني)	69,920	%0.8	2	%0.8
11	كتلة المصالحة والتحرير (علماني)	30,796	%0.4	1	%0.4
12	عراقيون (سني)	150,680	%1.8	5	%1.8

المصدر:

Katzman, Kenneth, Iraq: elections, government & constitution, Congressional research service, no. RS21968, August 2005, p.6.

2) الفيتو المتبادل:

أ. على مستوى مجلس الرئاسة:

حيث يلاحظ أن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية قد نص على أن "تنتخب الجمعية الوطنية رئيساً للدولة ونائبين له يشكلون مجلس الرئاسة ويتم انتخاب مجلس الرئاسة بقائمة واحدة وبأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء" (المادة 35/أ)، كما نص في المادة (35/ج) على أن "يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالإجماع"،[1] وبالتالي فإنه في حالة امتناع أي من أعضاء المجلس الثلاثة عن التصويت، فإن ذلك يعد بمثابة فيتو أو حق النقض. وقد أعطيت لمجلس الرئاسة سلطات تتمثل أهمها في التالي:

- نقض أي تشريع تصدره الجمعية الوطنية، وفي حالة النقض يعاد التشريع إلى الجمعية التي لها أن تقر التشريع مجدداً بأغلبية الثلثين غير القابلة للنقض (المادة 37).
- يقوم مجلس الرئاسة بتسمية رئيس الوزراء بالإجماع وأعضاء مجلس الرئاسة بناء على توصية من رئيس الوزراء " ويسعى رئيس الوزراء والوزراء إلى الحصول على تصويت بالثقة بالأغلبية المطلقة من الجمعية الوطنية قبل البدء بعملهم كحكومة" (المادة 38/أ).
- تعيين رئيس وأعضاء المحكمة العليا، بناء على توصية من مجلس القضاء الأعلى.

ويلاحظ على حق النقض هذا ما يلي:

1) أنه لم يعط سوى للطوائف الثلاثة الممثلة في مجلس الرئاسة، وهي في حالة الحكومة الانتقالية العراقية: الأكراد، والعرب الشيعة، والعرب السنة، وبالتالي لم تحصل أي من الطوائف الأخرى (المسيحيين، أو التركمان، أو الصابئة المندائيين، أو الأيزيديين) على هذا الحق.

([1]) فراس عبدالرزاق السوداني، العراق مستقبل بدستور غامض نفد قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، منشورات دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 288-289.

2) إن دور المجلس الرئاسي فيما يتعلق بنقض القانون هو دور تعطيلي فقط، إذ يجوز للجمعية الوطنية (البرلمان) أن تقر التشريع مجدداً بأغلبية الثلثين غير القابلة للنقض، أي بموافقة حوالي 184 عضواً من إجمالي أعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم حوالي 275 عضواً، وبالنظر إلى تكوين الجمعية الوطنية التي تشكلت عقب انتخابات يناير 2005، يلاحظ أن قائمة الائتلاف العراقي الموحد حصلت على حوالي 140 مقعداً، بينما حصلت قائمة التحالف الكردستاني على حوالي 75 مقعداً،[1] أي أن الائتلافين الممثلين لكل من الطائفتين الشيعية والكردية يستطيعان تحقيق أغلبية الثلثين بسهولة، وبدون الرجوع إلى أي من الطوائف الأخرى، أي أنه يمكن استبعاد العرب السنة من المشاركة في التأثير في عملية صنع القانون، وبالتالي ضمان مصالحها جنباً إلى جنب مع الطائفتين الكردية والعربية الشيعية، وذلك على الرغم من أن طائفة العرب السنة هي أكبر الطوائف الثلاثة حجماً.

هذا ويلاحظ أن " قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية " أشار في المادة (32/ب) أن تنتخب الجمعية الوطنية من بين أعضائها رئيساً ونائبين للرئيس لها ويصبح رئيس الجمعية الوطنية هو من يحصل على أكثر الأصوات لذلك المنصب، والنائب الأول هو الذي يليه بعدد الأصوات " ويلاحظ أن هذا القانون لم يحدد الطريقة التي يتم فيه اتخاذ القرار بالإجماع أم بأغلبية الثلثين، كما أن القانون لم يحدد ما إذا كان لرئيس الوزراء نائبان أم لا، وما هي سلطاتهما.[2]

ب. على مستوى التصويت على الدستور الدائم:

يلاحظ أن المادة (61/ج) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية (الصادر في مارس 2004) قد نص على أن " يكون الاستفتاء العام ناجحاً ومسودة الدستور مصادقاً عليها عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر"،[3] أي أنه إذا صوتت ثلاث محافظات عراقية ضد

([1]) رياض عزيز هادي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

([2]) نص قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، على الموقع التالي: http:www.cpairaq.org/Arabic/govmment/tal-Arabic- html، وكذلك: فراس عبدالرزاق السوداني، العراق مستقبل بدستور غامض، مرجع سبق ذكره، ص 287.

([3]) المرجع السابق ، ص 297.

الدستور بأغلبية الثلثين فإنه لا يعد مصادقاً عليه حتى ولو أن أغلبية العراقيين صوتوا لصالحه وقد عرف هذا بحق النقض الكردي، وذلك نظراً لأن هناك ثلاثة محافظات عراقية ذات أغلبية كردية وهي أربيل وسليمانية ودهوك، وبالتالي فإن هذه المادة تعطي الأكراد حق النقض على الدستور العراقي،[1] ويلاحظ أن هذه المادة قد أدرجت في هذا القانون من قبل الأكراد الذين أصروا عليها مهددين بالانسحاب من المجلس إذا لم يتم إدراجها، غير أن هذه المادة قوبلت بمعارضة شديدة من قبل العراقيين من الطوائف الأخرى لا سيما الشيعية، ويلاحظ أن هذا الحق من الممكن أن يمارسه العرب السنة أو الشيعة نظراً لتركيزهم في أكثر من ثلاث محافظات، بينما لا يمكن أن تمارسه أي من الطوائف الأخرى نظراً لعدم كونهم يمثلون الأغلبية في ثلاث محافظات عراقية[2].

3) تقاسم السلطة:

كما سبق وأن أشرنا يقوم القادة السياسيون الممثلون عن كافة المجتمع التعددي بالتشارك في حكم الدولة وذلك من خلال عدة أشكال يتمثل بعضها في حكومة الائتلاف الواسع في حالة النظم البرلمانية، وفي تقاسم المناصب الحكومية العليا الهامة بين ممثلي الطوائف المختلفة (كما في حالة لبنان) أو تقاسم منصب الرئيس ونائبه (كما في حالة قبرص)، ويلاحظ أنه بالتطبيق على الحالة العراقية، نجد أنه تم إتباع الثلاثة أشكال معاً، وذلك على النحو التالي:

أ- توزيع المناصب الرئيسية الثلاثة: وهي منصب الرئاسة، ورئاسة الوزراء، ورئاسة البرلمان، بين الطوائف الثلاث الأكبر حجماً ممثلين في العرب السنة والشيعة والأكراد فقد شغل إبراهيم الجعفري (شيعي – حزب الدولة الإسلامية) منصب رئاسة الوزراء وهو أهم المناصب الثلاثة قاطبة بالنظر إلى كون النظام السياسي العراقي نظاماً برلمانياً، وذلك على الرغم من كون الطائفة الشيعية هي في المرتبة الثانية من حيث الحجم السكاني، بعد طائفة العرب السنة، بينما ذهبت رئاسة الجمهورية إلى جلال طالباني (كردي –

([1]) نص الدستور العراقي الدائم، المادة (60/ج)، وكذلك: فراس عبدالرزاق السوداني، مرجع سبق ذكره، ص 277.

([2]) Romano, David, The Kurdish hationalist movement: opportunity, mobilization & identity, (Cambridge: Cambridge university press, 1st edition 2006). P. 214.

الاتحاد الوطني الكردستاني) على الرغم من كون الطائفة الكردية هي أصغر الطوائف الثلاثة حجماً، بينما آل منصب رئيس البرلمان إلى حاجم الحسني (عربي سني – حزب عراقيون)، وذلك على الرغم من كون الطائفة السنية أكبر الطوائف الثلاثة حجماً، ويلاحظ أن هذا التوزيع الطائفي للمناصب الرئيسية الثلاثة غير منصوص عليه في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.[1]

ب- تم اختيار نائبين لكل من المناصب الثلاثة أنفة الذكر يمثلون الطائفتين المتبقيتين والتي تختلف عن طائفة شاغل المنصب، فتم إعطاء نائبين لمنصب الرئاسة أحدهما شيعي وهو عادل عبدالمهدي والآخر سني وهو غازي مشعل عجيل إلياور (حزب عراقيون) وتم تعيين نائبين لرئيس البرلمان أحدهما كردي وهو عارف طيفور والآخر شيعي وهو حسين الشهرستاني، والاستفاء على هذه القاعدة وهو رئيس الوزراء الذي تم اختيار ثلاثة نواب له يمثلون الطوائف الثلاث: الشيعة، والسنة، والأكراد، فعين له نائب شيعي وهو أحمد الجلبي، والثاني كردي وهو روز نوري شاويس والثالث سني وهو عبدالملك جبوري وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا التوزيع غير منصوص عليه في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.[2]

ج- الائتلاف الواسع: حيث يلاحظ أنه في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، تم النص على اختيار رئيس الوزراء والوزراء بإحدى الطريقتين، أولهما: من قبل مجلس الرئاسة بالإجماع، أي الرئيس ونائبيه تم الحصول على تصويت بالثقة بالأغلبية المطلقة من قبل الجمعية الوطنية، وفي حالة إخفاق مجلس الرئاسة في الاتفاق على مرشح لرئاسة الوزراء خلال أسبوعين، يتم اللجوء إلى الطريقة الثانية وهي تسمية رئيس الوزراء من قبل الجمعية الوطنية بأغلبية الثلثين (نص المادة 38/أ)، وإذا ما نظرنا إلى الطريقة الأولى، نجد أن اختيار الرئيس يتم من خلال إجماع مجلس الرئاسة، أي أنه في حال رفض الرئيس أو أحد نائبيه – الممثلين للطوائف الثلاثة الرئيسية – فإن هذا بمثابة

---

[1] محمود الشناوى، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] المرجع السابق، ص 85.

الفيتو على اختياره، فإذا ما تم اختياره بالتوافق من قبل المجلس، فإن رئيس الوزراء المعين من المتوقع أن يقوم بتأليف وزارة تضم الطوائف الثلاثة، خاصة وأن اختيار أعضاء مجلس الوزراء يتم بناء على توجيه من رئيس الوزراء ويخضع للموافقة عليه من جانب مجلس الرئاسة كذلك.[1]

أما في حالة الطريقة الثانية، فإنه يتم اختيار رئيس الوزراء من جانب ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية، ولهذا لا يتحقق التوافق بالضرورة، لأنه إذا سلمنا بسلامة التوزيع الطائفي لمجلس الحكم، وأن الشيعة يمثلون حوالي 52% وأن العرب السنة يمثلون حوالي 20% وكذلك الأكراد، فإن اختيار رئيس الوزراء لن يتم بالضرورة بإجماع الطوائف الثلاثة، حيث أن كلاً من الشيعة والأكراد سيمثلون معاً حوالي 72% وبالتالي يستطيعان معاً تسمية رئيس الوزراء بأغلبية الثلثين بدون حاجة إلى أي من الطوائف الأخرى، وبالتالي فإن هذه الطريقة لم يكن يستهدف منهما تحقيق التوافقية في اختيار رئيس الوزراء، أما إذا نظرنا إلى توزيع مقاعد في الجمعية الوطنية التي انبثقت عن انتخابات يناير 2005، والتي قاطعها العرب السنة بنسبة 42% – كما سبق وأن أشرنا – نجد أن الائتلاف العراقي الموحد قد حصل على 140 مقعداً، بينما حصل التحالف الوطني الكردستاني على حوالي 75 مقعداً، أي أن الائتلافين معاً يشكلان حوالي 215 مقعداً، أي أنهما يستطيعان معاً تحقيق أغلبية الثلثين (184 مقعداً)، وتسمية رئيس الوزراء من خلال الطريقة الثانية بدون الحاجة إلى موافقة الطائفة السنية، ولكن ما حدث أنه تم تشكيل حكومة ائتلاف واسعة تضم الطوائف الكبرى الثلاثة: العرب السنة، والشيعة، والأكراد، مع وجود تمثيل كذلك للطائفتين التركمانية والمسيحية، فقد حصل الشيعة على حوالي 45% من المناصب الرئيسية في الحكومة، بينما حصل الأكراد على حوالي 29%، وحصل العرب السنة على 21% بينما حصل كل من التركمان والمسيحيين على حوالي 2.6% لكل منهما.[2]

---

[1] نص قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية 2004 " السلطة القضائية الاتحادية "، على الموقع التالي:
.http://www.irqja.iqlview.78.25/03/2010

[2] محمود الشناوى، مرجع سبق ذكره، ص 84.

ويلاحظ على هذا التوزيع للمناصب التهميش الواضح للطائفة العربية السنية، فقد حصل العرب السنة على 21% فقط من المناصب الحكومية، وذلك على الرغم من كون العرب السنة يمثلون أكبر الطوائف حجماً من الناحية السكانية، يضاف إلى ذلك كون هذه المناصب التي تم تخصيصها للسنة غير مهمة باستثناء وزارة الدفاع، بينما تم تمثيل العرب الشيعة بحوالي 45% وذلك بنسبة تفوق حجمهم السكاني البالغ 38.75% من إجمالي السكان، بينما تم تمثيل الأكراد بعدد من المناصب يفوق حجمهم السكاني، فقد حصلوا على 29% من المناصب الحكومية على الرغم من أن حجمهم السكاني يبلغ حوالي 16.5% من إجمالي عدد السكان.

كما يلاحظ أنه تم تمثيل كل من المسيحيين والتركمان بمناصب حكومية مقاربة لحجمهم السكاني، فقد تم تمثيل كل منهما بحوالي 2.6% من المناصب الحكومية، بينما تم تجاهل تمثيل الطوائف الأخرى صغيرة العدد كالأيزديين، والصابئة، والمندائيين، والشبك، وبالتالي فقد استمر الاختلال في توزيع المناصب الحكومية لصالح كل من الشيعة، والأكراد، على حساب العرب السنة، أنظر الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

قائمة تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية ابريل 2005 – يناير 2006

م	الاسم	الصفة
1	جلال طالباني	رئيس الجمهورية – كردي
2	غازي مشعل عجيل الياور	نائب رئيس الجمهورية – عربي سني
3	عادل عبدالمهدي	نائب رئيس الجمهورية – شيعي
4	حاجم الحسني	رئيس البرلمان – سني
5	حسين الشهر ستاني	نائب رئيس البرلمان – كردي
6	إبراهيم الجعفري	رئيس الوزراء – شيعي
7	أحمد الجلبي	نائب رئيس الوزراء – شيعي
8	روز نوري شاويس	نائب رئيس الوزراء – كردي
9	عبد مطلك الجبوري	نائب رئيس الوزراء
10	هو شيار زيباري	وزير الخارجية – كردي
11	علي عبدالأمير علاوي	وزير المالية – شيعي
12	باقر جبر الزبيدي	وزير الداخلية – تركماني – شيعي

م	الاســـم	الصفـــة
13	إبراهيم بحر العلوم	وزير النفط – شيعي
14	محسن شلاش	وزير الكهرباء – كردي
15	سعدون الدليمي	وزير الدفاع – سني
16	جاسم محمد جعفر	وزير الأعمار والإسكان– شيعي
17	عبدالفلاح حسن السوداني	وزير التربية – شيعي
18	سامي المظفر	وزير التعليم العالي – شيعي
19	عبدالمطلب علي محمد صالح	وزير الصحة – كردي
20	برهم صالح	وزير التخطيط – كردي
21	جوان فؤاد معصوم	وزير الاتصالات – كردية
22	أسامة النجيفي	وزير الصناعة والمعادن
23	علي البهادلي	وزير الزراعة
24	عبدالحسين شندل	وزير العدل – شيعي
25	إدريس هادي	وزير الشؤون الاجتماعية – كردي
26	لطيف رشيد	وزير الموارد المائية – كردي
27	سلام المالكي	وزير النقل
28	نوري فرحان الراوي	وزير الثقافة – سني
29	باسمة بطرس	وزير العلوم والتكنولوجيا – مسيحية
30	سهيلة عبد جعفر	وزيرة المهجرين – شيعية
31	طالب عزيز زيني	وزير الشباب والرياضة – شيعي
32	نرمين عثمان	وزيرة البيئة – كردية
33	نرمين عثمان	وزيرة حقوق الإنسان – كردية بالوكالة بعد رفض هاشم الشلبي المنصب
34	نسرين براوي	وزيرة البلديات والأشغال – كردية
35	عبدالكريم العنزي	وزير الأمن الوطني – شيعي
36	سعد نايف مشحن الحردان	وزير الدولة لشؤون المحافظات – شيعي
37	علاء حبيب كاظم الصافي	وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني – شيعي
38	أزهار عبدالكريم الشيخلي	وزيرة الدولة لشؤون المرأة – سنية
39	هاشم الهاشمي	وزير الدولة للسياحة والاثار – سني
40	صفاء الدين محمد الصافي	وزير الدولة لشؤون الجمعية الوطنية – شيعي

رابعاً: الحكومة العراقية التي تشكلت عقب انتخابات ديسمبر 2005:

بعد انتخابات ديسمبر 2005، خضعت الحكومة للدستور العراقي الدائم الذي صاغته الحكومة العراقية الانتقالية التي تشكلت عقب انتخابات يناير 2005، وقد تم وضع قانون انتخابي خاص يختلف عن القانون الانتخابي الذي حكم انتخابات يناير 2005، وسيتم استعراض القانون الانتخابي الجديد وبيان تأثيره على مسألة النسبية، أي مدى تمثيله الدقيق لحجم الطوائف السكانية، ثم سيتم تناول الخصائص الأخرى الديمقراطية التوافقية ومدى تطبيقها في الواقع العراقي من الائتلاف الواسع وحق النقض.

1) النسبية:

ويمكن تتبع مسألة النسبة من خلال النظام الانتخابي أولاً، ثم في البرلمان العراقي (مجلس النواب)، وأخيراً في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

أ. النظام الانتخابي ومسألة النسبية:

يلاحظ أنه تم تبني نظام التمثيل النسبي وبدون تحديد أي حصة (كوتا) أو حد أدنى للتمثيل في البرلمان، كما في النظام الانتخابي السابق المتبع في انتخابات يناير 2005، غير أن الاختلاف يكمن في أنه تم تبني هذا النظام على درجتين، بحيث يتم توزيع عدد مجالس البرلمان على مرتين.

الأولى يتم تخصيص حوالي 230 مقعداً من مقاعد المجلس البالغ عددها 275 مقعداً للتنافس عليها في إطار المحافظات وفق نظام التمثيل للقوائم داخل كل محافظة، ويتم توزيع هذه المقاعد على الأحزاب من خلال تقسيم عدد المصوتين في كل محافظة على عدد المقاعد المخصصة لكل محافظة، وذلك من أجل التوصل إلى حصة (الكوتا) الخاصة بكل محافظة، وأي حزب يحصل على هذه حصة (الكوتا) يتم إعطاؤه مقعداً واحداً ويتم توزيع المقاعد وفقاً لعدد مضاعفات حصة (الكوتا) وقد تم توزيع المقاعد 230 ليس وفقاً لأحجامها السكانية، ولكن وفقاً لأولئك الذي سجلوا أنفسهم للتصويت في انتخابات يناير 2005، وهي الانتخابات التي قاطعها العرب السنة، وهو الإجراء الذي يلعب لصالح الأكراد ولغير صالح العرب السنة، ويلاحظ أن في هذا الإجراء مخالفة للدستور الذي ينص في المادة

(47/أولاً) على أن " يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله".[1]

وفي المرة الثانية يتم توزيع 45 مقعداً المتبقية والتي يتم اعتبارها مقاعد تعويضية أو وطنية من خلال إحدى طريقتين، في الأولى يتم توزيعها على الأحزاب التي لم تحصل على أصوات كافية لكي تحصل على مقعد في أي محافظة، غير أن مستوى الأصوات التي حصلت عليه على المستوى الوطني يتجاوز حصة (كوتا) معينة، والتي يتم التوصل إليها من خلال تقسيم إجمالي المصوتين في الانتخابات على عدد أعضاء الجمعية الوطنية (275)، وقد تمكن حزب واحد فقط من الحصول على مقعد واحد من خلال هذا الأسلوب، وفي المرة الثانية يتم توزيع المقاعد المتبقية، وهي في هذه الحالة حوالي 44 مقعداً على الأحزاب وفقاً للنسبة التي حصلت عليها من إجمالي التصويت على المستوى الوطني، ويلاحظ أن هذه الأحزاب تحبذ الأحزاب التي استطاعت الحصول على معدل تصويت فوق المتوسط لصالحها، وبالتالي فهي تكافئ المحافظات التي كانت نسبة التصويت فيها مرتفعة.

ويلاحظ أنه مثلاً في بعض النظم الانتخابية مثل النظام الانتخابي الأميركي، أن الاختلاف في نسبة التصويت بين الولايات لا يؤثر على درجة تمثيل الولايات في الحكومة وذلك بعكس الحالة في العراق.

ب. النسبية في توزيع مقاعد البرلمان:

يلاحظ أنه بسبب النظام الانتخابي المتبع في انتخابات يناير 2005 حصل العرب السنة على عدد من المقاعد يقل عن حجمهم السكاني، فقد حصلت الائتلافات الممثلة للعرب السنة ممثلة في جبهة التوافق العراقية، والجبهة العراقية للحوار الوطني، وائتلاف الإصلاح والتحرير، وقائمة مثال الألوسي للأمة العراقية،

([1]) فالح عبدالجبار، وأسماء جميل، الأحزاب السياسية في العراق، دراسات عراقية، على الموقع التالي:
.http://iraqstudes.com/featured79htm

على ما يقرب من 20.6% من إجمالي التصويت، وذلك على الرغم من كون العرب السنة يمثلون حوالي 40.25% من إجمالي عدد السكان، بينما حصلت الائتلافات الممثلة في التحالف الكردستاني، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، على ما يقرب 23% من إجمالي المصوتين، وذلك على الرغم من كون الأكراد لا يمثلون أكثر من 16.5% من المصوتين، بينما حصلت الائتلافات الممثلة للشيعة ممثلة في الائتلاف العراقي الموحد، وقائمة رساليون، على حوالي 42.4%، وذلك على رغم من كون الشيعة يمثلون حوالي 38.75%، كما يبلغ التركمان الشيعة حوالي 1.25%، والذين صوتوا بدورهم للائتلاف العراقي الموحد، أي ما إجماله حوالي 40% من السكان، بينما حصلت القائمة العراقية بقيادة إياد علاوي على حوالي 8% من إجمالي التصويت. وهي قائمة علمانية لا تقوم بتمثيل طائفة معينة، بينما حصلت الجبهة التركمانية العراقية الممثلة للتركمان السنة على حوالي 0.7% وحصلت قائمة الرافدين الممثلة للمسيحيين على حوالي 0.4% من إجمالي التصويت، بينما حصلت الحركة الأيزيدية للتقدم والإصلاح الممثلة للطائفة الأيزيدية على حوالي 0.2% من إجمالي التصويت.

وبالتالي فإن هذه الانتخابات لم تكن ممثلة لأحجام الطوائف السكانية الثلاث الكبرى ممثلة في العرب السنة والشيعة والأكراد تمثيلاً صحيحاً، وهو ما انعكس على تمثيلها في البرلمان التالي، ويبين الجدول رقم (6) انتخابات ديسمبر 2005.

الجدول رقم (6)

انتخابات ديسمبر (2005)(*)

(*) محمود الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 80-81-82.

رقم	الائتلاف أو الحزب	عدد المقاعد	نسبة المقاعد	نسبة التصويت	عدد الأصوات
1	الائتلاف العراقي الموحد	128	%46.5	%41.2	5021137
2	التحالف الكردستاني	53	%19.3	%21.7	2642172
3	جبهة التوافق العراقية	44	%16.0	%15.1	1840216
4	القائمة الوطنية العراقية	25	%9.1	%8.0	977325
5	جبهة الحوار الوطني العراقي	11	%4.0	%4.1	499963
6	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	5	%1.8	%1.3	157688
7	كتلة المصالحة والتحرير	3	%1.1	%1.1	145028
8	رساليون	2	%0.7	%1.2	129847
9	الجبهة التركمانية العراقية	1	%0.4	%0.7	8993
10	قائمة الرافدين	1	%0.4	%0.4	47263
11	جبهة مثال الألوسي للأمة العراقية	1	%0.4	%0.3	32245
12	الحركة الأيزيدية للتقدم والإصلاح	1	%0.4	%0.2	21908

ج. النسبة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية:

يلاحظ أن الدستور العراقي الدائم في المادة (9/أولاً/أ) قد نصت على أن " تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعى توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء ... "، كما يلاحظ أن المادة (9/أولاً/ب) نصت على أن " يحظر تكوين مليشيات خارج إطار القوات المسلحة ".[1]

ويلاحظ على هاتين المادتين أنهما سمحتا بتطبيق نظام المحاصصة أو النسبية عند تكوين الجيش العراقي، كما أنهما سمحتا للميليشيات الطائفية أن تكون عماد للجيش العراقي الجديد، وذلك من خلال النص على حظر تكوين مليشيات خارج إطار القوات المسلحة، كما لو أنها تقبل ضمنياً بتكوينها داخل إطار الجيش

(1) موقع خاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن، نص الدستور العراقي الدائم، الصادر في 15 أكتوبر 2005، على الموقع التالي: http://www.marafea.ory/paper.php3F.Source%3Dakbar%26mlf%3Dinterpaye%26sid%D1081.

العراقي، ويلاحظ أنه بمراجعة تكوين الجيش الجديد تجد أن أميركا سعت لبناء قوات أمنية تكون ممثلة لمختلف الطوائف، غير أن بعض المحللين يرون أن القليل من السنة هم الذين شاركوا في الجيش العراقي الجديد، وقد كان ذلك نابعاً من اعتبارات اقتصادية في الغالب، غير أن الطابع السني الغالب على المقاومة العراقية قد قيد من إعداد المجندين من السنة، بينما يلاحظ أن الجيش العراقي تكون من الميليشيات الطائفية التابعة لقوات البيشمركة الكردية أو من فيلق بدر الشيعي التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وقد خلق هذا مشكلة الولاء، حيث أن هذه الميلشيات لا تكن الولاء للدولة، ولكن إلى قادتها الطائفيين وفي تنفيذ أجندتهم.[1]

2) الفيتو المتبادل:

ويمكن إيجاد هذا المبدأ في المستويات التالية:

أ. مجلس الرئاسة:

يتكون مجلس الرئاسة من رئيس ونائبين، فقد نصت المادة (138/رابعاً) على أن " يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالإجماع "، غير أن المشكلة الرئيسية هنا تتمثل في عدم وجود نص على أن يكون الرئيس ونائبيه يمثلون الطوائف الثلاث الرئيسية ممثلة في العرب السنة والشيعة والأكراد، ولا يخفف من ذلك كون انتخاب مجلس الرئاسة المكون من رئيس ونائبين يتم بأغلبية الثلثين من قبل مجلس النواب (نص المادة 138/أولاً)،[2] لأن هذا الشرط لا يمكن أن يحقق التوافق بالضرورة، فمثلاً الائتلافات الممثلة للطائفتين الشيعية والكردية ممثلة في الائتلاف العراقي الموحد، ورساليون، والتحالف الكردستاني، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، يبلغ عدد مقاعدها معاً حوالي 188 مقعداً، بينما يبلغ ثلثا عدد مقاعد مجلس النواب حوالي 184 مقعداً، وبالتالي فإنه من الممكن اختيار الرئيس ونائبيه بدون الحاجة إلى حدوث توافق بين الطوائف الثلاثة، ولكن ما تم فعلاً هو أنه تم اختيار منصب الرئيس ونائبيه بالتوافق بين الائتلافات الممثلة للطوائف الثلاثة العربية السنية، والشيعة، والكردية، بحيث يحصل جلال طالباني – زعيم الاتحاد الوطني

([1]) كرايسز جروب، سياسات الشيعة في العراق، دور المجلس الأعلى، مرجع سبق ذكره، ص 17.

([2]) المرجع السابق، ص 18.

الكردستاني – على منصب رئيس الجمهورية، وحصل عادل عبدالمهدي من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (أحد أبرز أحزاب الائتلاف العراقي الموحد) على منصب نائب الرئيس، وحصل طارق الهاشمي من جبهة التوافق السنية (الحزب الإسلامي) على منصب النائب الثاني لرئيس الجمهورية وبالتالي يمكن الحديث عن حق النقض بين الطوائف الثلاثة الرئيسية حصرياً.

غير أنه يلاحظ أن مجلس الرئاسة المكون من رئيس ونائبين هو إجراء مؤقت، فقد نصت المادة (138/أولاً) على أن " يحل تغيير مجلس الرئاسة أينما ورد في هذا الدستور، ويعاد العمل بالأحكام الخاصة برئيس الجمهورية بعد دورة واحدة لاحقة على نفاذ هذا الدستور"، وبالتالي فإن هذا يعني أن مجلس الرئاسة سيستمر لدورة برلمانية واحدة وبعد ذلك يتم الرجوع إلى نظام الرئيس الواحد بدلاً من مجلس الرئاسة، والذي سيتم انتخابه من قبل مجلس النواب بأغلبية ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب (المادة 70/أولاً) وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة، يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على الأغلبية البسيطة (المادة 70/ثانياً).

ب. تعديل الدستور:

حيث يلاحظ أن الدستور العراقي أعطى للإقليم حرية عدم تعديل الدستور بينما ينتقص من صلاحيات الأقاليم، فقد نصت المادة (126/رابعاً) على أنه " لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخله ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام"، وبما أنه ليس هناك إقليم فيدرالي في العراق سوى إقليم كردستان العراق، فإن هذا ضمانة على أن لا ينتقص من صلاحيات الإقليم، وبالتالي تمثل فيتو من قبل الإقليم على تعديل الدستور، غير أنه يلاحظ أن هذه المادة تم إيقاف العمل بموجبها بعد البت في التعديلات المنصوص عليها في الدستور (المادة 142/خامساً)، وهي التعديلات التي تم إدراجها في الدستور ضماناً لإرضاء السنة وعدم التصويت ضد الدستور لإسقاطه، ولكن يلاحظ أن هذا الإجراء ليس له أدنى قيمة في الواقع

العملي، وذلك بالنظر إلى حقيقة أن المادة (142/رابعاً) تنص على أن " يكون الاستفتاء على المواد المعدلة ناجحاً بموافقة أغلبية الناخبين وإذا لم يرفضه ثلثا المصوتين في ثلاثة محافظات أو أكثر " وبما أن إقليم كردستان يتكون من ثلاث محافظات ذات أغلبية كردية – حتى الآن – فإنه يمكن أن يعارضوا بسهولة أي تعديل للدستور يحد من السلطات الممنوحة للإقليم.

ويلاحظ أن هذا الشرط ليس حكراً على الأكراد وحدهم، ولكن من الممكن أن يقوم به العرب السنة أو العرب الشيعة نظراً لأن كليهما يشكلان أغلبية في ثلاث محافظات على الأقل، غير أن هذا الفيتو لا ينصرف إلى أي من الأقليات الأخرى صغيرة العدد نظراً لعدم تشكيلها أغلبية في أية ثلاث محافظات عراقية.

3) تقاسم السلطة:

وقد اتخذ عدة أشكال تتمثل في التالي:

أ. توزيع المناصب الرئيسية في الدولة:

ممثلة في منصب الرئيس ومنصب رئيس الوزراء ومنصب رئيس البرلمان بين الطواف الثلاثة الرئيسية، فشغل الرئيس جلال طالباني (كردي) منصب رئيس الجمهورية، بينما شغل نوري المالكي (عربي شيعي) منصب رئيس الوزراء، بينما شغل محمود المشهداني (عربي سني) منصب رئيس البرلمان.

ب. تعين نائبين لكل من المناصب الثلاثة الرئيسية أنفة الذكر:

ينتميان إلى الطائفتين الآخرتين المختلفتين عن طائفة شاغل المنصب، فيلاحظ أن لرئيس الجمهورية (الكردي) جلال طالباني نائبين أحدهما سني وهو طارق الهاشمي، والآخر شيعي وهو عادل عبدالمهدي، بينما يلاحظ أن لرئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي نائبين أحدهما كردي وهو برهم صالح والآخر سني وهو سالم الزوبعى، بينما يلاحظ أن لرئيس البرلمان السني وهو محمود المشهداني نائبين أحدهما شيعي وهو خالد العطية (الائتلاف العراقي الموحد)، والآخر كردي وهو عارف طيفور (التحالف الكردستاني – الحزب الديمقراطي الكردستاني)، وقد تم عقد صفقة سياسية بين مختلف القوميات العرقية والدينية في العراق لتوزيع هذه المناصب بهذه الكيفية، غير أنه يلاحظ أن اختيار

نائبين لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء هو إجراء مؤقت لمدة دورة برلمانية واحدة حيث تنص المادة (139) على أن " يكون لرئيس مجلس الوزراء نائبان في الدورة الانتخابية الأولى،[1] وتنص المادة (138/أولاً) على نفس المضمون بالنسبة لنائبي رئيس الجمهورية.

ج. الائتلاف الواسع:

حيث تم توزيع المناصب الوزارية على عدد من الطوائف، غير أن المشكلة في هذا تتمثل في أنه ليس هناك ضمانة دستورية على أن يستمر هذا التوزيع قائماً فيما بعد، ذلك لأنه على الرغم من أن اختيار مجلس الرئاسة يتم انتخابه من قبل مجلس النواب العراقي بأغلبية الثلثين (المادة 70/أولاً) فإن هذا لا يحقق التوافق بالضرورة، كما سبق وأن أوضحنا وحتى إذا تحقق التوافق بين الطوائف الثلاثة فإنه ليس هناك ضمان أن ينتقل إلى اختيار منصب رئيس الوزراء، ذلك لأن رئيس الجمهورية يكلف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء (المادة 67/أولاً)، وبالتالي فإن اختيار مجلس الرئاسة ليس مطلقاً ولكن مقيداً بالاستحقاق الانتخابي، ومن جهة ثانية فإن تشكيل مجلس الوزراء من جانب رئيس الوزراء يعد حائزاً على ثقة مجلس النواب عند الموافقة على الوزراء متفردين بالأغلبية فقط (50% + 1) وليس بأغلبية الثلثين (المادة 76/رابعاً).[2]

د. المجلس السياسي للأمن الوطني:

يعد هذا المجلس بمثابة تطبيق آخر لمبدأ تقاسم السلطة، والذي تم الاتفاق على تشكيله في 19 مارس 2006، ويتألف من الرئاسات الثلاث الجمهورية، ومجلس النواب، والحكومة، ونوابهم ورؤساء الكتل البرلمانية ممن يملكون عشرة مقاعد في البرلمان أو أكثر، ويترأسه رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب رئيس الجمهورية، وحالياً يتكون المجلس السياسي للأمن الوطني من 19 عنصراً تحت رئاسة الرئيس الكردي جلال طالباني وينقسم طائفياً إلى تسعة أعضاء من الشيعة وأربعة من الأكراد وأربعة من السنة وعضوين يتبعون كتلة إياد علاوي

([1]) نص الدستور العراقي، مرجع سبق ذكره.

([2]) نص الدستور العراقي، مرجع سبق ذكره.

وتتمثل صلاحيات المجلس في بحث جميع القضايا المستجدة المتعلقة بالمصلحة الوطنية ذات الطبيعة الإستراتيجية، كما تحال إليه القضايا الخلافية التي تعصف بالعملية السياسية لإيجاد توافق بشأنها قبل رفعها إلى البرلمان، ويتم اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين، ويلاحظ أن اجتماعات المجلس دورية وتعقد لمرة واحدة كل ثلاثين يوماً، غير أنه يلاحظ أن المجلس قد أصابه قدر من الشلل، حيث فشل في عقد أي اجتماع منذ توقيع الاتفاق الأمني مع واشنطن نهاية 2008 ويرجع هذا إلى الخلافات الكبيرة بين أطرافه خاصة بين نوري المالكي مع حزب الدعوة والمجلس الأعلى من جانب الآخر وبين نوري المالكي والحزبيين الكرديين.

4) الأقليات الأخرى:

يلاحظ أن الأقليات الأخرى صغيرة العدد كالتركمان والآشوريين والصابئة المندائيين والشبك، يتم إعطاؤهم الحق في تعليم أولادهم بلغتهم الأم في المؤسسات التعليمية الحكومية في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية كالتركماذ ية والـ سريانية والأرميذ ية (الـ مادة 4/أولاً ورابـ عاً) كـ ما أن الـ مادة 125 " تضمن الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان والكلدان والأشوريين وسائر المكونات الأخرى "، ويلاحظ على هذه الحماية الدستورية للأقليات الصغيرة أنها تفتقر إلى ضمان المشاركة السياسية الفعالة لهذه الأقليات في مؤسسات الحكم المختلفة، حيث لم تطبق عليهم أي من الترتيبات التوافقية الأخرى.[1]

الجدول رقم (7)

قائمة بأسماء الحكومة العراقية المنتخبة الأول ديسمبر 2005 [*]

م	الاسم	الصفة

(1) أنس العبيدي، الفضيلة الشيعي يمهد لكتل عابرة للطائفية بالعراق، على الموقع التالي:
http:/www.islamonline.net/serrlet/satiellite

(*) على الموقع التالي: www:youtube.con/watch.v=pni-vbi-hvw.

م	الاسـم	الصفة
1	جلال الطالباني	رئيس الجمهورية
2	طارق الهاشمي	نائب رئيس الجمهورية
3	عادل عبدالمهدي	نائب رئيس الجمهورية
4	محمود المشهداني	رئيس البرلمان
5	خالد العطية	نائب رئيس البرلمان
6	عارف طيفور	نائب رئيس البرلمان
7	نوري كامل المالكي	رئيس الوزراء
8	برهم صالح	نائب رئيس الوزراء
9	نوري كامل المالكي	وزير الداخلية بالوكالة
10	سلام الزوبعي	نائب رئيس الوزراء
11	حسين الشهر ستاني	وزير النفط
12	باقر جبر صولاغ	وزير المالية
13	هوشيار زيباري	وزير الخارجية
14	هاشم الشبلي	وزير العدل
15	كريم وصيد	وزير الكهرباء
16	علي الشمري	وزير الصحة
17	خفير الخزاعي	وزير التربية
18	عبد ذياب العجيلي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي
19	عبدالفلاح السوداني	وزير التجارة
20	فوزي حديري	وزير الصناعة
21	كريم مهدي صاح	وزير النقل
22	محمد توفيق علاوي	وزير الاتصالات
23	بان درتي	وزير الإسكان والأعمار
24	وجدان ميخائيل	وزير حقوق الإنسان
25	عبدالصمد رحمن سلطان	وزير الهجرة والمهجرين
26	لواء سميسم	وزير الدولة للسياحة وشؤون الآثار
27	علي بابان	وزير التخطيط
28	يعرب ناظم العبودي	وزير الزراعة

م	الاسم	الصفة
29	رياض غريب	وزير البلديات والشغال
30	لطيف رشيد	وزير الموارد المائية
31	محمود محمد جواد الراقي	وزير العمل والشؤون الاجتماعية
32	رائد فهمي جاهد	وزير العلوم والتكنولوجيا
33	نرمين عثمان	وزير البيئة
34	جاسم محمد جعفر	وزير الشباب والرياضة
35	أسعد كمال محمد الهاشمي	وزير الثقافة
36	عادل الأسعدي	وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني
37	رافع العيساوي	وزير الدولة مجلس
38	صفاء الصافي	وزير الدولة لشؤون مجلس النواب
39	سعد طاهر الهاشمي	وزير الدولة لشؤون المحافظات
41	فاتن عبدالرحمن محمود	وزير الدولة لشؤون المرأة
42	أكرم الحكيم	وزير الدولة لشؤون الحوار الوطني
43	محمد عباس العريبي	وزير الدولة
44	حسن الساري	وزير الدولة

خامساً: الحكومة العراقية المنتخبة الثانية (مارس 2010):

بعد انتخابات أرادها الشعب العراقي نموذجاً في التغيير والخروج من النفق المظلم الذي استمر منذ دخول القوات الأميركية عاصمتهم بغداد في 9 أبريل 2003، جاءت النتائج التي أفرزتها تلك الإنتخابات لتزيد المشهد العراقي تعقيداً وتضرب بعرض الحائط كل ما جرى الحديث عنه بشأن شكل الحكومة التي سوف تحكم العراق خلال السنوات القادمة، وكيف أنها ستكون حكومة وطنية بعيدة عن نظام الحصص القائم على أساس طائفي وعرقي، وغير ذلك مما تفاءل العراقيون بتحقيقه على أيدي السياسيين الذين جاء بهم إلى مقاعد البرلمان في انتخابات مارس 2010، وقبل إنتهاء العام 2010 تمَّ حسم الصراع حول من سيحكم العراق لصالح نوري جواد المالكي ليقوم بتشكيل ثاني حكومة عراقية جاءت عبر

انتخابات نيابية حقيقية بعد شهور طويلة شغلت كل " رجال الدولة "، بالصراع على السلطة، جاء المالكي مدعوماً بالتيار الصدري في مفاجأة أذهلت كل المراقبين للشأن العراقي، خاصة بعد وصول الصراع بين الرجلين إلى حد القطيعة بعد أن تحول الصراع إلى شكل دموي ممثلاً في صراع بين سلطة المالكي ممثلاً للدولة وسلطة الصدر ممثلاً لقطاع عريض من الشعب، مستنداً إلى جناح عسكري هو جيش المهدي يمتلك الكثير من القوة والسلاح والأنصار.[1]

الجدول رقم (8)

قائمة بأسماء الحكومة العراقية الجديدة التي نالت الثقة من مجلس النواب يوم الثلاثاء 2010/12/21 (*)

م	الاسم	الصفة
1	جلال الطالباني	رئيس الجمهورية
2	طارق الهاشمي	نائب رئيس الجمهورية
3	عادل عبدالحميد	نائب رئيس الجمهورية
4	روز نوري شاويس	نائب رئيس الجمهورية
5	نوري المالكي	رئيس الوزراء (مع توليه بالوكالة الوزارات الأمنية الثلاث الدفاع والداخلية والأمن الوطني)
6	روز نوري شاويش	نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة بالوكالة
7	حسين الشهر ستاني	نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء بالوكالة
8	صلاح المطلك	نائب رئيس الوزراء
9	رافع العيساوي	وزير المالية
10	هوشيار زيباري	وزير الخارجية ووزير شؤون المرأة بالوكالة
11	كريم لعبيسي	وزير النفط
12	علي الأديب	وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الدولة للمصالحة الوطنية بالوكالة
13	هادي العامري	وزير النقل

(1) محمود الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

(*) أسامة مهدي، أسماء وزراء التشكيلة الحكومية الجديدة، على الموقع :

http:// www.elaph.com web/news 21-12-2010 05:30:00

م	الاسم	الصفة
14	محمد تميم	وزير التربية
15	عزالدين الدولة	وزير الزراعة
16	جاسم محمد جعفر	وزير الشباب والرياضة
17	محمد الشمرى	وزير العدل
18	محمد توفيق	وزير الاتصالات
19	نصار الربيعي	وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزير التخطيط بالوكالة
20	محمد صاحب الدراجي	وزير الإسكان والأشغال العامة
21	أحمد نصر ولي	وزير الصناعة
22	مجيد حمد أمين	وزير الصحة
23	مهند السعدي	وزير الموارد المائية
24	عبدالكريم السامرائي	وزير العلوم والتكنولوجيا
25	نورهان مظهر	وزير الدولة لشؤون المحافظات
26	بشرى حسن صالح	وزير الدولة
27	حسن الساري	وزير الدولة
28	عبدالمهدي حسن	وزير الدولة
29	لواء سميسم	وزير للسياحة والآثار
30	علي الصيحري	وزير الدولة للشؤون الخارجية
31	سعدون الدليمي	وزير الثقافة
32	سركوت لازار صليوة	وزير البيئة
33	محمد شياع السوداني	وزير حقوق الإنسان
34	ويندار نجمان شفيق	وزير الهجرة والمهجرين ووزير الدولة لشؤون المجتمع المدني بالوكالة
35	صفاء الدين الصافي	وزير الدولة لشؤون مجلس النواب
36	صلاح مزاحم درويش	وزير الدولة
37	ياسين حسن محمد	وزير الدولة
38	علي الدباغ	وزير الدولة وناطق باسم الحكومة

لقد حاولت رئاسة الحكومة إيجاد حل لمن سيشغل الوزارات وكل مرة تواجه إشكال آخر يتعلق بصلاحيات رئيس البرلمان، وحين تحاول تلافيه تصطدم

بخلاف حول من سيرأس " لجان " مجلس النواب، والنتيجة هي استمرار القلق بشأن مصير الوزارة والحزب الذي سيهيمن عليها، ومصير المشروع سيكون بيد الساسة القادمين من الأحزاب المشاركة في الحكومة والتي سوف تحوّل الحكومة الجديدة إلى حكومة محاصصة طائفية مثل الحكومة السابقة، وهو ماحدا بالمالكي إلى أن يسعى لتشكيل حكومة مترهلة تضم 40 وزارة لإرضاء كافة الأطراف، باعتبار ذلك الطريق الوحيد.

لتخفيف الاحتقان، وبدونه سيظل صراع الساسة عنواناً بارزاً يشغل الناس، ويمنع من تحقيق أي منجز تنموي، حتى يبارك الساسة العراقيون قيمة التعايش في خصوماتهم، ولعل المراقب للساحة العراقية يمكنه أن يتبين استمرار كافة الملفات السابقة تراوح مكانها وتنتظر حكومة المالكي الثانية من الكهرباء إلى ملفات النزاهة التي تجعل كل حزب يتوعد خصمه بملف ساخن في إطارها إلى ملف حقوق الإنسان في بلد ضاع الكثير من أبنائه وسط ضرائب الاحتراب الأهلي والانقسام الطائفي والإخفاق السياسي، ومع انقضاء عشر سنوات على انهيار نظام حكم صدام حسين يجد العراقيون أنفسهم منهمكين في إعادة صياغة الصراع، لا حَلَّه بعد سنوات من تأجيل المشاكل، حيث يقف العراق عاجزاً عن إحصاء قاطنيه، وبعد كل الالتزامات التي كانت أطرافها المحلية والدولية، تتحدث عن حلم " السَّلْم الأهلي " والمصالحة، نجد أن أناساً في غرب العراق يتحدثون محقين أحياناً عن مللهم من تهمة الإرهاب التي تلاحقهم، كي يفكروا بإقامة فيدراليتهم الخاصة ليكفوا العراق شرهم وخيرهم على حد تعبير زعيم عشائري في الأنبار.[1]

وإذا كان البعض يرى أن التقسيم الطائفي سيقضي على المشاكل، إلا أن الخلاف العميق موجود داخل الكتلة الطائفية الواحدة وهو بحجم يعرقل ويعطل كل شيء فبعد بروز الصراع الشيعي الشيعي، برز الصراع الكردي الكردي وسوف يظهر الصراع السني السني وهو ما يؤسس لشكل جديد للصراعات ربما يشهده العراق الجديد ما لم يتمكن قادته السياسيون من السيطرة على الأرض خاصة بعد الانسحاب الأمريكي الكامل نهاية العام 2011 وفقاً للجدول الزمني للاتفاقية الأمنية

([1]) المرجع السابق، ص 93-94.

بين بغداد وواشنطن التي بدأ سريانها منذ يناير عام 2009.

كانت انتخابات 2010 مبنية على أسس طائفية وعرقية، إذ اعتمدت المحاصصة المبنية على ثلاثة كيانات سياسية، وهي الأكراد، والشيعة، والسنة العرب، ولم تكن إيران بعيدة عن التغلغل في الشأن السياسي العربي، حيث استغلت تلك الأوضاع لبناء جسر تنفذ من خلاله مشروعها الاستعماري في العراق، ولقد رفضتها هيئة علماء المسلمين واعتبرتها غير شرعية في ظل وجود الاحتلال الأميركي للعراق، وحافظ العرب السنة على موقفهم الرافض لتلك الانتخابات التي قامت أساساً على مسودة دستور استندت إلى نسخة معدلة من قانون إدارة الدولة المؤقت الذي اعتمدته سلطة بول بريمر، أما الأكراد فقد تحصلوا على كيان شبه مستقل عن السلطة المركزية في بغداد له أهدافه السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المستقلة بدرجة تتناسب حسب توقعاتهم مع صراعهم ضد الحكومات السابقة، أما الشيعة فإن الفرصة قد أصبحت متاحة لهم في اعتلاء قمة السلطة وإدارة الحكومة وتحقق هدفهم في سقوط النظام ليحلوا محله.

يمكن القول أن الحكومات المتعاقبة في العراق ابتداءً من تشكيل مجلس الحكم في العراق إلى حكومة المالكي الأولى والثانية حتى 2011. اعتمدت مبدأ المحاصصة الطائفية وتهميش العرب السنة بقصد، والواقع أن سبب الظلم على أهل السنة في العراق ناتج عن فقدانهم دولة تحميهم وتساندهم بعكس الشيعة الذين جعلوا إيران مركزاً لمؤامراتهم ودسائسهم التي يتم تنفيذها في العراق، وأن أغلب انتفاضاتهم ضد الحكومات المتعاقبة كانت تدار من طهران.

منذ انتهاء المهمة العسكرية الأميركية في العراق في منتصف ديسمبر حصل تدهور أمني سريع وواسع الانتشار في العراق، غير أن تحليلاً مفصلاً لهذا الارتفاع المفاجئ في العنف يكشف أن انسحاب القوات الأميركية كان العامل الأقل أهمية في تحفيز العنف من دور سياسة الولايات المتحدة في إطلاق العنان لرئيس الوزراء نوري المالكي لفعل ما يحلو له في حملته لتعزيز سلطته، فالعنف يتصاعد تدريجياً في كثير من المناطق العراقية وخاصة الموصل وبغداد والمحافظات المحيطة بها المجاورة للعاصمة، أما في شكل هجمات الجماعات الشاملة ضد

الشيعة أو قيادة الصحوة، وكذلك في منطقة كركوك في إقليم كردستان العراق، من الواضح أن تنظيم القاعدة في العراق بعد الانسحاب الأميركي في العراق يمر بشي من الانبعاث، فالحركة هي اصغر لكنها أكثر ذكاءً. فقد تعلمت درساً من الهزيمة التي لحقت بها في عام 2007. [1]

استغل تنظيم القاعدة في العراق قرار الحكومة العراقية بإنهاء الدعم لقوات الشرطة شبه العسكرية من أبناء العراق من خلال تدشين حملة العصا والجزرة التي تجمع بين الاغتيالات المنتظمة، وحالات العفو الدورية عن أعضاء الصحوة الذين يوافقون على تقديم دعم نشط أو سلبي للحركة الإرهابية.

وبعد الانسحاب العسكري الأمريكي أصبح تنظيم القاعدة وليس الحكومة العراقية الأسرع في استيعاب مفهوم الحملة العسكرية المتمحورة حول السكان، وفي الحقيقة فإن رؤية تنظيم القاعدة في العراق للحكومة العراقية كدكتاتورية شيعية مدعومة من قبل إيران تتوافق بقوة مع مشاعر العرب السنة في أعقاب قيام حكومة المالكي بقمع محافظات وقادة السنة في منتصف ديسمبر 2011.

ويمكن القول أن التدهور الأمني في العراق بعد 2011 قد تعمق من خلال قيام الولايات المتحدة بالانسحاب العسكري ونهجها بعدم التدخل في سياسات الحكومة العراقية وقد حدث ذلك بالضبط في الوقت الذي احتاج فيه العراقيون إلى الطمأنة وضبط النفس وبالنسبة للحكومة العراقية على وجه التحديد إن الانسحاب العسكري الأميركي هو ليس وحده ما زعزع الاستقرار في العراق، والحقيقة هي أنه في السنتين التاليتين لبد تخفيض القوات الأميركية نقلّت حوادث العنف، في نوفمبر 2008 عندما تم توقيع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق وقع 1488 عمل هجومي إلاّ إن هذا الرقم قد هبط إلى 302 في نوفمبر 2011، وربما كان الانسحاب العسكري الأميركي النهائي هو السبب المباشر لهذه اللحظة من الهشاشة السياسية، ولكن ظفرة عنف ما بعد ديسمبر 2011 في العراق لم تكن حتمية، وفي الواقع أنها كانت قابلة للتوقع بشكل لأفت، وربما كانت بفضل اتخاذ

([1]) ليلى نقولا الرحباني، مستقبل العلاقات الإقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق. على الموقع :
http://www.islamonline . net/servlet/satellite 31-08-2010

إجراءات دبلوماسية أميركية.. ما الخطأ الذي وقع إذاً...؟ عندما تشكلت حكومات عراقية متعاقبة في العراق ما بين 2004 و 2010 دعمت أميركا باستمرار السياسات التوافقية، وظهور حكومات وحدة وطنية واسعة، ورغم أن هذه الأحلاف السياسية كانت ضعيفة بشتى الطرق إلا أنها كانت ضرورية لتحقيق الاستقرار لأنها في هذه المرحلة المبكرة من التطور السياسي العراقي قد أوجدت نظاماً لم يكن فيه رابحون مطلقون أو خاسرون مطلقون في السياسات العراقية يبدو أن السياسة الأميركية قد تحولت بسرعة بعيداً عن هذا النموذج منذ ديسمبر 2011 ورغم أن الولايات المتحدة قد دفعت باتجاه عقد مؤتمر وطني محل الأزمة السياسية، يبدو أن الدعم الأميركي يقف بثقله خلف رئيس الوزراء نوري المالكي وسعيه لمركزه السلطة على مجلس الوزراء والأجهزة الأمنية والمحاكم الفيدرالية، كما أن المالكي هو المسيطر في الأزمة السياسية الحالية أحدث انقساماً بين السياسيين العرب السنة في كتلة العراقية "ويضع شروطاً لتشكيل حكومة أغلبية تكون فيها بعض المحافظات والجماعات السياسية السنية هي الخاسرة بلا شك وتلك أرضية خصبة لقيام تمرد متجدد نشهد مقدمة بالفعل الآن من المرجح أن تكون سنوات ما بعد الانسحاب من العراق عنيفة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

لقد خاطر رئيس الوزراء نوري المالكي بمعارضة جميع الفصائل العراقية في وقت واحد، وعلى وجه التحديد لأنه يدرك أن أميركا هي بين القوى الخارجية التي تقف وراءه بحزم، ولسخرية القدر إن القوة الأخرى هي إيران ومن الواضح أن المالكي قد عاد من واشنطن متشجعاً مع منتصف ديسمبر 2011 بدون أن يكون قد تعرض ولو لعتاب تحذيري من إدارة الرئيس الأميركي بارك أوباما على أي من القضايا ذات الاهتمام التي ينبغي أن تخطى باحتجاج دبلوماسي مثل التعيين غير الدستوري لقادة أمنيين أو الاعتقالات الجماعية لمن يشتبه في كونهم بعثيين.

خلال سنوات الاحتلال الأميركي وحتى نهاية عام 2011 أصبحت الفوضى الأمنية، وظاهرة العنف الطائفي غطاء كافياً لتقوم الميليشيات الشيعية بتصفية الوجود العربي السني، وقامت بحملة ممنهجة لتصفية أهم رموز أهل السنة الدينية،

والعلمية، والعسكرية، خاصة في العاصمة بغداد وفي المناطق الجنوبية، وقامت الميليشيات العسكرية الشيعية، بالتعاون مع الاحتلال الأميركي بتدمير كثير من المدن السنية مثل الفلوجة، وتلعفر، والعبيدي، وسامراء، وبروانة، وغيرها، وصاحب هذه العمليات العسكرية اعتقالات واسعة وتهجير كثير من الأسر السنية من مناطق العراق خاصة في بغداد من أي وجود سني، وفرض الحكومة العراقية على القيام بالتضييق على أي وجود مؤسسي سني فاعل ابتدءاً بهيئة علماء المسلمين وانتهاء بعملية الإقصاء الممنهج لأهل السنة في المناصب والإدارات الحكومية، ونتج عن سياسة المحاصصة التي دعمتها الإدارة الأمريكية في تأسيس النظام الجديد في العراق سيطرة المليشيات الشيعية على مراكز القوة في الدولة، مثل وزارة الداخلية، والدفاع، والنفط، وغيرها من الوزارات، حيث تم دمج ميليشيات شيعية مثل بدر وجيش المهدي، وكذلك البشمركة في قطاعات الجيش المختلفة، وكل ذلك هدفه إقصاء العرب السنة وتشيع العاصمة بغداد من خلال عملية يقودها إبراهيم الجعفري.

وبعد أن تم تبني مشروع الصحوات من خلال عناصر سابقين في الجيش أخذ نوري المالكي بضم 17 ألف مسلح للجيش ليكونوا تحت إدارته المباشرة وغير خاضعين لوزارة الدفاع، وقام بإرسال المقربين منه على رأس الوفود التي تبرم عقود التسليح ليتمكن من تشكيل قوة خاصة به وغضت الإدارة الأميركية الطرف عن هذه القوة التي أصبحت أداة فاعلة في المدن العرقية لتنفيذ مخططاته.

التقسيمة النيابية التي أفرزتها الانتخابات أظهرت ظلماً شديداً وقع على محافظات " نينوى، والإنبار، وصلاح الدين، وديالي، وبابل " وذلك أثر سلباً في توزيع المناصب الحكومية وبعد هذه النتائج أخذت جبهة التوافق العراقية على عاتقها الدفاع عن جميع العراقيين ومساعدتهم على استعادة حقوقهم.

تصور الكثيرون أن خروج أميركا في نهاية عام 2011 هو الحل الوحيد لإنهاء الأزمات المتتالية في العراق، وأنه السبيل الوحيد لوقف أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين، والبدء في بناء الديمقراطية الحقيقية، وإعادة الإعمار،

وتأهيل جميع القطاعات الحكومية المترهلة، وإنهاء مسألة بناء الدولة العراقية على " المحاصصة الطائفية " التي أوجدها " بول بريمر" المندوب الأميركي في العراق عام 2003 وأخيراً تحقيق العدالة الانتقالية، ولكن سرعان ما أثبتت الأيام عدم دقة هذا التصور، حيث شهدت ومازالت العملية السياسية والعديد من الأزمات المتلاحقة بين حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي من ناحية ومختلف أطراف العملية السياسية في العراق من ناحية ثانية، ففي الوقت الذي لم تنته فيه الأزمة بين نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي اتهمته الحكومة العراقية بالعديد من التهم منها جريمة قتل 380 عراقي، وقد حكمت عليه محكمة عراقية بالإعدام، نشأت أزمة جديدة بين إقليم كردستان العراق والحكومة المركزية، كما تفجرت حركات احتجاجية شعبية عريضة، مما جعل الكثيرين أمام تساؤل كبير، هل رياح الربيع العربي عبرت ووصلت إلى العراق؟، الذي لم يشهد أي تطور على مختلف الأصعدة منذ سقوط نظام صدام حسين، فالاحتجاجات العراقية في 5 يناير 2013 ما هي إلا امتداد طبيعي للأزمات الخانقة التي سادت 2012، ولكن اللافت هذه المرة أن المظاهرات والاعتصامات غير المسبوقة تفجرت في المناطق ذات الأغلبية السنية من العراق مثل الرمادي، وصلاح الدين، والموصل، وكركوك، وحي الأعظمية في بغداد، وديالي، حيث تأزمت الأوضاع في أعقاب قرار الحكومة العراقية في نهاية عام 2012 باعتقال عناصر حماية وزير المالية السني رافع العيساوي ونشر ما وصف بأنه جانب من اعترافات 21 ديسمبر 2012، مجمل القول أن أهل السنة في العراق هم من فجروا هذه المظاهرات إلا أنها أخذت منحنى قومياً ووطنياً وقد تلخصت أهدافها فيما يلي:

1- إطلاق سراح المعتقلين، والنساء المعتقلات بشكل خاص، وتفعيل قانون العفو العام، ومحاسبة المجرمين الذين قاموا بإساءة المعاملة للمعتقلين والمعتقلات.

2- إغلاق جميع الملفات التي تستهدف القيادات السنية، والكف عن تسييس القضاء، وإلغاء قانون الإرهاب رقم (4) الذي يستخدم بشكل مكثف لاستهداف رموز السنة.

3- تحقيق التوازن في كل مؤسسات الدولة، ومنها المؤسسات العسكرية والأمنية.
4- تشريع قانون لحماية الخصوصية الثقافية لأهل السنة، وكل فئات الشعب العراقي، والكف عن التجاوزات التي تمارس بشكل منظم في المناهج الدراسية ووسائل الأعلام الرسمية.
5- تسليم الملف الأمني في كل محافظة لقوى الأمن المحلية، ومنع المداهمات التي يقوم بها الجيش بتوجيه مباشر من الحكومة المركزية.

وقد رأى بعض العراقيين أن هذه المطالب ليست طائفية، وليست موجهة ضد أي مكون من مكونات الشعب العراقي، كما أنها نزيهة عن شبهة التسييس لهذا الحزب أو تلك القائمة، كما أنها ليست قضية إقليم أو طائفة بعينها، فقد تكون اشتعلت نتيجة أزمة معينة ونتيجة عدم العمل على حلها، لكنها تصاعدت لتشمل كل الطوائف العراقية والعراق بالكامل، وهو ما أثار تساؤلاً حول مدى وجود ربيع عراقي، واللافت في هذه المظاهرات:-

أولاً: الحضور القوي للقيادة السياسية من السنة، فلم تخل مظاهرة واحدة من مشاركة لوزير أو برلماني أو محافظ أو أعضاء في مجلس محافظة ..... إلخ، بل إن هناك من يمكن اعتباره محركاً فعلياً للانتفاضة، مثل رافع العيساوي، وأحمد العلواني، وأثيل النجيفي، مما دعا المالكي إلى المطالبة برفع الحصانة عنهم، كما أن القبائل العربية السنية كان لها حضور مميز، مثل عشائر الدليم في الرمادي ومعهم كل العشائر بالأنبار.

ثانياً: مجالس المحافظات، وهؤلاء منتخبون محلياً من أبناء محافظاتهم، وقد تميزت مواقفهم بالتأييد المطلق للانتفاضة، إلى الحد الذي أعلن فيه مجلس محافظة الأنبار إجازة رسمية لكل المشاركين في الانتفاضة من موظفي الدولة.

ثالثاً: إن القوى الأمنية المحلية، وهي أجهزة تشكلت من أبناء المحافظات، وبالتالي فهم يشعرون بأنهم جزء من هذه الانتفاضة، فآباؤهم وإخوانهم وأبناء أعمامهم هم الذين يتحشدون في الساحات، ولا يمكن لهؤلاء إلا أن يكونوا مع أهليهم، وهذا ما حصل بالفعل.

رابعاً: الكرد، وهم الشطر الثاني للسنة، وهؤلاء كلهم بقياداتهم وأحزابهم وفعالياتهم الشعبية، داخلون في العملية السياسية، وهم ركن من أركانها، وهؤلاء قد أدركوا خطورة المالكي ومشروعه الطائفي الإقصائي، وقد عبروا عن تعاطفهم وتأييدهم المطلق للانتفاضة، إلى الحد الذي أعرب فيه مسعود البرزاني عن استعداده لاستضافة أي سنِّي عربي حتى لو كان عزة الدوري، وقد كانت الأعلام الكردية ترتفع في مظاهرات الأنبار، وكان للخطباء الكرد كلمات تضامنية قوية ومميزة، فيما أعرب أهل السنة عن ترحيبهم بالوفود الرمزية التي جاءتهم من المحافظات الجنوبية، مع أن السياق يقتضي مطالبتهم بالتظاهر في محافظاتهم، إن لم يكن بدافع رفع الظلم عن شركائهم فليكن بدافع رفع الظلم عن أنفسهم.

وحينما تذهب للإطلاع على بعض الاحصائيات الخاصة بالتشكيلات الإدارية في المؤسسات والوزارات الحكومية العراقية، فإننا نلاحظ بشكل كبير تأثير الطائفية في هذا الجزء من الدولة، وتبين الإحصائيات الآتي، لا يشمل إقليم كردستان حجم الظلم الواقع على أهل السنة في العراق، موضحة الوجود في الوظائف العليا للسنة والشيعة والأكراد من عام 2003 إلى 2009 في بعض مؤسسات الدولة فقط، أنظر الجدول رقم (9).[1]

جدول رقم (9)

إحصائية تبين نسبة شغل الوظائف العليا للسنة والشيعة والأكراد من عام 2003 إلى 2009 في بعض مؤسسات الدولة

المؤسسة	العرب السنة	الشيعية	الأكراد
وزارة التربية	%8.33	%70.7	%4.16
وزارة الرياضية والشباب	%17.6	%82.4	صفر
وزارة الزراعة	%7.7	%76.9	صفر

(1) أحمد أبوذقة، العراق لا مكان للسنة، مرجع سبق ذكره.

المؤسسة	العرب السنة	الشيعية	الأكراد
وزارة المهجرين والمهاجرين	%8.3	%83.4	%8.3
وزارة الكهرباء	%13.2	%84.2	%2.6
وزارة الصحة	%17.2	%65.5	%3.4
وزارة التخطيط	%11.76	%61.7	صفر
وزارة الخارجية	%33.3	%50	%12.5
وزارة العدل	%36.36	%54.54	%27.27
وزارة التجارة	صفر	%88.9	%5.6
وزارة البيئة	%12.5	%75	صفر
وزارة النفط	%3.3	%76.7	%3.3
وزارة الصناعة	%37	%51.9	%8.6
وزارة الموارد المائية	%5.3	%42.1	صفر
وزارة الإعمار والإسكان	%12.5	79.2	%8.33
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	صفر	%88	صفر
وزارة النقل	غير معلوم	%70	%3.33
وزارة التعليم العالي	%36.8	%57.9	%5.3
وزارة الثقافة	%33.3	%50	%11.11
وزارة الاتصالات	%8.4	%91.6	صفر
وزارة حقوق الإنسان	%16.6	%58.3	صفر
وزارة البلديات والأشغال العامة	%10	%90	صفر
مجلس الأمن الوطني	%9	غير معلوم	غير معلوم
وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني	4% (مديرون عامون فقط)	غير معلوم	غير معلوم
وزارة الدفاع	20% (قادة عمليات فقط)	غير معلوم	غير معلوم
جهاز مكافحة الإرهاب	8% (مناصب ثانوية فقط)	غير معلوم	غير معلوم
وزارة الداخلية	2% (مديرون عامون فقط)	غير معلوم	غير معلوم
أمانة بغداد	%12.5	%79.16	صفر
المفوضية العليا للإنتخابات	%22.2	%55.6	%22.2

المؤسسة	العرب السنة	الشيعية	الأكراد
الهيئة العليا للحج والعمرة	%37.5	%72.5	صفر
مجلس القضاء الأعلى	صفر	%100	صفر
الهيئة الوطنية للاستثمار	%11.1	%50	%5.6
مؤسسة السجناء السياسيين	%6	%88	%6
هيئة النزاهة	صفر	%75	%12.5
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	%14	%71.5	%14
النسبة الإجمالية	%17	%68	%5.4

النظام الانتخابي لعام 2010:

الانتخابات النيابية العراقية لعام 2010 هي انتخابات لمجلس النواب العراقي تم إجرائها في العراق في 7 مارس 2010، وتنافس بالانتخابات قرابة 6281 مرشحاً بينهم 1813 امرأة توزعوا على 12 ائتلافاً كبيراً و 167 كياناً سياسياً على 325 مقعداً في البرلمان، الذي يقوم بانتخاب رئيس العراق ورئيس الوزراء 310 مقعداً منها موزعة على المحافظات الثمانية عشر و 8 مقاعد للأقليات [5 للمسيحيين، ومقعد لكل من الصائبة والايزيديين والشيك] و 7 مقاعد تعويضية تمنح للقوائم التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات.

أسفرت النتائج عن فوز القائمة العراقية التي يقودها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوى، حيث حصلت على 91 مقعداً، مما جعل أكبر القوائم في مجلس النواب، وحلت في المركز الثاني قائمة ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي، وكانت الانتخابات مثيرة للجدل ومحل خلافات قبل الانتخابات حكمت المحكمة العليا بأن قانون الانتخابات الحالي غير دستوري، ولهذا تم تعديل قانون الانتخابات رقم 16 لعام 2005 فتم إلغاء المادة 15 من القانون السابق وتم تعديلها بحيث حددت نسبة المقاعد التعويضية للمكونات التالية [المسيحيون، الايزيديون، والصائبة، الشيك]، وقد أثار تعديل هذه المادة استياءً من قبل هذه المكونات، ورأت فيه انتقاصاً جديد من حقوقها السياسية، وفي 15 يناير 2010

قامت مفوضية الانتخاب بمنع أكثر من 500 مرشح من الانتخابات بسبب ارتباطهم المزعوم بحزب البعث وقبل انطلاق الحملة الانتخابية في 12 فبراير 2010 أكدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن الاستئنافات للمرشحين الممنوعين من الترشح قد رفضت وأن 456 ممنوع من الترشح لن يشاركوا بالانتخابات، ولقد تم إعادة فرز الأصوات في بغداد في 19 أبريل 2010 بناء على الطعن المقدم من قائمة ائتلاف دولة القانون، وفي 14 مايو 2010 أعلنت مفوضية الانتخابات أنه بعد إعادة فرز 11298 صندوق انتخابي لم يثبت أي تزوير أو تغيير في النتائج، وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات نتائج الانتخابات البرلمانية

في 26 مارس 2010 أنظر الجدول رقم (10).[*][*]

وحدثت التعديلات في هذه الانتخابات وذلك باعتبار كل محافظة وفقاً لحدودها الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة تختص بعدة مقاعد متناسبة بعدد السكان في المحافظة حسب آخر الإحصائيات المعتمدة للبطاقة التموينية، وكذلك تم استبدال الترشيح والتصويت بطريقة القائمة المغلقة ليتم التصويت والترشيح وفقاً للقائمة المفتوحة على إلاّ يقل عدد المرشحين فيها عن 3 ولا يزيد عن ضعف المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وتم إعطاء الناخب الحق في التصويت على القائمة أو أحد المرشحين الواردين فيها، كما تم السماح بالترشيح الفردي.

ويقصد بالقائمة المفتوحة هي تلك القائمة التي يكون المصوت قادراً على التصويت بها على مرشح معين ضمن القائمة، الأمر غير ممكن في حالة القائمة المغلقة. وكانت كل الانتخابات البرلمانية السابقة تعتمد على نظام القائمة المغلقة.

جدول رقم (10)
نتائج الانتخابات البرلمانية 2010

---

[*] مركز الأبحاث العالمي، قي قلب الإنتخابات العراقية لعام 2010، على الموقع :
Htth:// carne.gieendowment . orghttp :// Carnegie – mec . org 16-11-2010

المحافظة	القائمة العراقية	ائتلاف دولة القانون	ائتلاف الوطن العراقي	التحالف الكردستاني	حركة التغيير	جبهة التوافق العراقية	ائتلاف وحدة العراق	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	الجماعة الإسلامية الكردستانية	المجموع
بغداد	24	26	17	0	0	1	0	0	0	68
البصرة	3	14	7	0	0	0	0	0	0	24
تينوى	20	0	1	8	0	1	1	0	0	31
دى فار	1	8	9	0	0	0	0	0	0	18
اربيل	0	0	0	10	2	0	0	1	1	14
صلاح الدين	8	0	0	0	0	2	2	0	0	12
بابل	3	8	5	0	0	0	0	0	0	16
النجف	0	7	5	0	0	0	0	0	0	12
الأنبار	11	0	0	0	0	2	1	0	0	14
كركوك	6	0	0	6	0	0	0	0	0	12
واسط	2	5	4	0	0	0	0	0	0	11
السليمانية	0	0	0	8	6	0	0	2	1	17
القادسية	2	4	5	0	0	0	0	0	0	11
ديالى	8	1	3	1	0	0	0	0	0	13
المثنى	0	4	3	0	0	0	0	0	0	7
ميسان	0	4	6	0	0	0	0	0	0	10
كربلاء	1	6	3	0	0	0	0	0	0	10
وهوك	0	0	0	9	0	0	0	1	0	10
تعويضى	2	2	2	1	0	0	0	0	0	7
المجموع	91	89	70	43	8	6	4	4	2	**317**

الثمانية المقاعد المتبقية هي حصة " كوتا " الأقليات ليصبح مجموع مقاعد البرلمان العراقي كله 325، وقد فازت بهذه المقاعد القوائم والشخصيات التالية، أنظر الجدول رقم (11).

جدول رقم (11)[*]

نتائج الثمانية المقاعد المتبقية حصة " الأقليات" انتخابات البرلمانية 2010

حصة الأقليات	الصائبة بغداد	الشيك تينوى	الايزيديين تينوى	المسيحيون عموم العراق والخارج	المجموع
خالد أمين روحى	1	0	0	0	1
محمد جمشيد عبدالله	0	1	0	0	1
الحركة الايزيدية للإصلاح والتقدم	0	0	1	0	1
قائمة الرافدين	0	0	0	3	3
المجلس الشعبي الكلداني الاشورى السريانى	0	0	0	2	2
المجموع	1	1	1	5	**8**

[*]انتخابات البرلمان العراقي 2010، على الموقع :

Htth:// av . Wikipedia . org /w/ index2

المبحث الثاني

تأثير الطائفية على شكل الدولة العراقية الفيدرالية:

يهدف هذا المبحث إلى دراسة الفيدرالية العراقية، كما وردت في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، ثم في الدستور العراقي، للوقوف على ملامح الفيدرالية العراقية، ومدى مطابقتها للمبادئ الفيدرالية المتعارف عليها.

وتجدر الإشارة ابتداءً إلى أن أحد تأثيرات الاحتلال الأمريكي للعراق هو تحويل شكل الدولة العراقية من دولة بسيطة منذ نشأتها في عام 1921 إلى دولة فيدرالية مركبة، وذلك كمدخل لمعالجة الوضع الاجتماعي في العراق.

ويلاحظ أنه لم يظهر التأييد للطرح الفيدرالي للعراق بأكمله إلا من قبل المعارضة العراقية المقيمة في الخارج بعد انتخاب المؤتمر الوطني كمنظمة جامعة تضم بعض أحزاب المعارضة – ومن بينها الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني – برئاسة أحمد الجلبي في فيينا في صيف 1992، ثم انعقد المؤتمر الوطني مرة أخرى في صلاح الدين في أكتوبر 1992، حيث تم الاتفاق على أن يكون الشكل الفيدرالي هو الشكل المستقبلي للدولة العراقية ولم يتحفظ على ذلك سوى حزب الدعوة، في مؤتمر المعارضة الذي عقد في لندن في ديسمبر 2002 – قبيل الحرب الأمريكية على العراق وبرعاية أمريكية – اتفق أعضاء المؤتمر على " أنه لا مستقبل ديمقراطي للعراق إن لم يكن نظامه فيدرالياً "، كما أكدوا " أن الفيدرالية هي الشكل اللازم للديمقراطية لأن الفيدرالية تحمي إرادة الأقلية أمام إرادة الأغلبية "، ويلاحظ أن القوى التي حضرت هذا المؤتمر ضمت ست قوى معارضة للنظام السابق، من بينها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية والمؤتمر الوطني العراقي.[1]

([1]) عمرو الشوبكي، المعارضة العراقية بين التصورات الأمريكية والأزمات الداخلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 153 يونيو 2003، ص 140–143.

وعلى الرغم من أن الفيدرالية كانت محل إجماع لتلك القوى، إلا أنها لم تفلح في وضع تعريف محدد لها، حيث كانت محل جدل واسع بين تلك الجماعات،[1] كما أن الاتفاق على الطرح الفيدرالي تم من قبل جماعات لا تمثل الشعب العراقي.

أولاً: مفهوم النظام الإتحادي (الفيدرالي):

إن مفهوم (الفيدرالية) أو ما يعرف بالنظام الإتحادي يقصد بها لغة، الإتحاد أو النظام التعاهدي، أو الذي يقوم على التحالف، وقد يراد بها الحكم الذاتي، أو الجامعة وذلك نقلاً وتعريباً عن اللغات الأوروبية والإنكليزية Federalist / Federation / federalism / Federal / Self Government / League / Alliance / Confederation / Automic ... إلخ، والتي تردد كوصف لغوي خاص بالولايات أو الدويلات أو الدول المشمولة باتحاد يجمعها في ظل حكومة تعرف بالحكومة الاتحادية أو الفيدرالية والتي تخضع لقانون إتحادي ينظم شؤونها وإدارتها.

هي نظام قانوني يقوم على أساس قواعد دستورية واضحة تضمن العيش المشترك لمختلف القوميات والأديان والمذاهب والأطياف ضمن دولة واحدة تديرها المؤسسات الدستورية في دولة القانون.

إن اللغة ودلالاتها تقدم وصفاً عاماً مبسطاً لهذا المفهوم أو المصطلح والذي يحتاج إلى إضافات قانونية واجتماعية وسياسية لتحديده اصطلاحاً وتعريفه علمياً، هذا ويعتقد الكثير من الباحثين أن مصطلح (الفيدرالية) فضفاض، وربما يرجع هذا أساساً إلى غياب الاتفاق على الدلالة الاصطلاحية وصعوبة وضع تحديد وتعريف لمفاهيمه بشكل واضح، وربما لهذه الأسباب ولغيرها جرت ترجمته إلى اللغة العربية – على سبيل المثال – بطرق مختلفة ومتعددة، مثل الدولة المتحدة اتحاداً مركزياً، أو الدولة التعاهدية، أو الاتحاد الدستوري، ونحوها من التسميات، إن أصول فكرة بناء نظام إتحادي (أو فيدرالي) قديمة جداً في تاريخ النظم السياسية التي عرفتها ومارستها الإنسانية منذ فجر التاريخ وحتى اليوم، فقد عرفت الإمبراطوريات الفكرة العامة لهذا النظام، وكانت الدولة الرومانية تطبقه بطريقة

([1]) المجموعة الدولية لمعاجة الأزمات العراق، هل تستطيع الحكومة المحلية إنقاذ الحكومة المركزية، تقرير الشرق الأوسط رقم 33 أكتوبر 2004، ص 1.

خاصة بها، كما أن الدولة الإسلامية منذ نشأتها وحتى سقوط الدولة العثمانية قامت على أساس نظام الولايات، وكان هذا النظام – ولازال – أساساً في تنظيم السلطة والإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وقد انتشر في دول العالم الحديث كالاتحاد السوفيتي (سابقاً) والإتحاد الروسي، وهو النظام المعمول به في الهند وباكستان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتأسست الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) قبل الانفصال وفقاً لهذا النظام، وهو مشروع سياسي لبناء الاتحاد الأوروبي، إذا ما تم تطوير نظام الجامعة العربية وتفعيله، ومنظمة العالم الإسلامي، فإنه قد يكون أساساً لدولة الإتحاد العربي أو الإسلامي.

إن هناك مجموعة من العوامل هي التي حملت الباحثين على القول بأن هذا النظام الإتحادي (الفيدرالي) غامض، ومشكوك فيه من الناحية الاصطلاحية منها:

- إن هذا النظام قد يختلف في كيانه وهيكله من بلد إلى بلد وعصر إلى آخر، فما كان قائماً ومعمولاً به في النظم الإمبراطورية أو الدولة الرومانية يختلف عنه في الدولة الإسلامية، بل إن ما طبق ومورس في الدولة الإسلامية الأولى يختلف عنه في عهود الدولة الأموية والعباسية والعثمانية، وهو بلا شك يختلف في كيانه وهيكله في الولايات المتحدة الأمريكية عن الإتحاد السوفيتي (سابقاً) وعن كل من الإتحاد الروسي والهند وكندا ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- ثم إن هذا النظام الإتحادي (الفيدرالي) يتباين في نظامه القانوني، وطبيعة نظام المشاركة في السلطة فيه وحدودها، من دولة إلى أخرى، وكل حسب نظامها القانوني الخاص بها.
- كما أنه يتأثر بالمفاهيم والنظريات السياسية والاجتماعية السائدة في تشكيل نظام السلطة والإدارة، وما تتبناه الدولة في نظامها فيما يمكن تصوره وممارسته في دولة ماركسية أو شيوعية لابد وأن يختلف عن نظام دولة تتبنى النظام الديمقراطي أو الرأسمالي أو الإشتراكي، وهو أيضاً يختلف في ظل نظام سياسي إسلامي، أو نظام يقوم على الإقطاع أو الاستبداد أو نظام غير مقيد بلا دستور.[1]

([1]) محمد علي الناصري، النظام الاتحادي الفدرالي في العراق، علي الموقع التالي:
www: Thawa bitnal.con /cuture /book . booksooy.htm

ثانياً: من أشكال النظم الاتحادية:

ويرى الباحثون في النظم السياسة أن الدولة تختلف من حيث تركيب السلطة فيها، وكيفية تكوينها، وأنها تنقسم إلى شكلين أو نمطين رئيسيين هما:

أ- **الدولة البسيطة أو الموحدة:** وهي الدولة التي تتميز بوحدة المؤسسات الحكومية الدستورية أو بمركز موحد للسلطة.[1]

ب- **الدولة المركبة (الاتحادية):** وهي الدولة التي تتميز بتعدد مراكز السلطة، وتتشكل من مركز عام هو السلطة الاتحادية ومراكز خاصة تتمثل في السلطات المحلية.[2]

ثالثاً: شكل النظام السياسي في العراق:

يمكن تحديد شكل النظام السياسي العراقي من خلال تحليل بعض المواد في دستور العراق لعام 2005، خاصة المواد [1، 5، 6، 4]، فقد نصت المادة الأولى على أن: جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق، على أساس مضامين تلك المواد، وعلى هذا الأساس يتضح أن طبيعة النظام السياسي العراقي من الناحية الدستورية النظرية كما يأتي:

1- شكل الحكومة جمهوري.

2- شكل الدولة اتحادي، يفترض أن يكون هذا النظام هو المعمول به والسائد في كل العراق، وليس فقط في المناطق والمحافظات الكردية، إذ أن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية يتحدث في نصوصه عن (حكومات وإدارات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية) ويتحدث أيضاً عن (سلطات الأقاليم والمحافظات ...) وعن (الحكومات الاتحادية والحكومات الأقليمية ...) وبصيغة الجمع لا المفرد، إلا أننا سوف نفاجأ بنوع من التمييز والتفريق بين (إقليم كردستان) والمحافظات، ويتبع ذلك التمييز بين الإدارات

---

(1) كنعان نواف، النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، أثراء للنشر والتوزيع، ص 92.

(2) المرجع السابق، ص 92.

المحلية والبلديات، وأخيراً (إفراد) ما سمي بـــ (إقليم كردســـتان) بوصـــف الفدرالية فقط، وحصر النظام الإتحادي به دون سواه وبشكل مطلق.

3- أسلوب الحكم ديمقراطي، نوعه نيابي، أي يقوم على أساس انتخاب الشـــعب العراقي بصفته مصدر للسلطات وشرعيتها، لنواب يمثلونه.

4- نوع النظام السياسي برلماني.

5- صورة العلاقة بين السلطات الاتحادية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، هـــي الفصل فيما بينها، أما الناحية العملية فإن طبيعة النظام السياسي العراقي من ناحية نوعه البرلماني ومن ناحية صورة العلاقة بين هيئات الدولة الاتحاديـــة في كالأتي:

أ) نوع النظام السياسي: لم يتم اعتماد أسس النظام البرلماني التقليدي، المتحدة في وجود هيئة تنفيذية بجهتين الأولى تتمثل برئيس دولة يســـود ولايحكـــم ومن ثم فهو غير مسئول، والثانية تتمثل بوجود رئيس حكومة يتحكم فعليـــاً ومن ثم فهو مسئول أمام الهيئة التشريعية المنتخبة التي تمثل الشعب.

وتؤكد العديد من مضامين مواد دستور العراق لعـــام 2005، علـــى أنـــه لرئيس الدولة صلاحيات كثيرة وقوية ذات طبيعة تشريعية وقضائية إضـــافة إلـــى صلاحيات التنفيذية، فرئيس الجمهورية يستطيع أن يقدم طلباً إلى مجلس النـــواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، وأن يقدم مقام رئيس مجلس الوزراء عنـــد خلو المنصب لأي سبب كان، وأن يوافق على حل مجلس النواب، وأن يشترك في أقتراح تعديل الدستور وأن يصدر العفو الخاص.

وهذا يعني أن رئيس الدولة لا يسود فقط وإنما يحكم أيضاً وفق نظم الدستور مسائلتيه بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب في أوسع نطاق، وإعفائه بعد إدانته من المحكمة الاتحادية العليا عند تحقيق أحدى الحالات الثلاثة الآتية:[1]

1- الحنث في اليمين الدستورية.
2- انتهاك الدستور.
3- الخيانة العظمى.

([1]) علي هادي حميدى الشكراوي، خصائص النظام السياسي العراقي، 2012/04/19، 06:02:40.

ويتضح من ذلك أن رئيس الدولة له الكثير من الصلاحيات الفعلية من جهة، وهو مسئول أمام مجلس النواب من جهة أخرى، وهذا التنظيم الدستوري مخالف لأحد قواعد النظام البرلماني القاضية بأن يسود الرئيس فيه فقط ولايسائل لأنه حيث لا سلطة لا مسئولية له.

إن ما يؤكد هذا التمييز والتفريق واستفراد (كردستان) فقط هو ما جاء في المادة الثالثة والخمسين من الباب الثامن/ الفقرة جـ والتي تقول (يحق للمحافظات خارج إقليم كردستان فيما عدا بغداد وكركوك تشكيل أقاليم فيما بينها، وللحكومة العراقية المؤقتة أن تقترح آليات لتشكيل هذه الأقاليم على أن تطرح على الجمعية الوطنية المنتخبة للنظر فيها وإقرارها، ويجب الحصول بالإضافة إلى موافقة الجمعية الوطنية على أي تشريع خاص بتشكيل أقاليم جديدة على موافقة أهالي المحافظات المعنية بواسطة استفتاء). إن هذا القانون المؤقت، وكذلك الملحقات والممارسة الفعلية العملية إنما تشرح موضوعاً واحداً فقط هو النظام الاتحادي (الفيدرالي) في كردستان فقط، ويعتبر حكومتها وسلطتها هي الحكومة والسلطة (الفعلية) القائمة، والمعترف بها، أي أن نظام (الفيدرالية) سيطبق فقط في حدود إقليم كردستان، وهي التي يتخيلها واضع هذه النصوص المؤقتة في الحدود الجغرافية الإدارية للأراضي (التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في 19/مارس/2003م الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالي ونينوى ...)..!! وأما المحافظات خارج (إقليم كردستان) فإن عليها أن تشكل (أقاليم) جديدة للاعتراف بها في إطار النظام الإتحادي (الفيدرالي)، وهذه الأقاليم الجديدة تحتاج وفقاً للدستور الدائم إلى اقتراح من الحكومة الاتحادية لوضع آليات، كما يجب أن تطرح فكرة تشكيل (إقليم – أقاليم) على البرلمان المنتخب للنظر فيها وإقرارها كما يجب أيضاً موافقة أهالي المحافظات المعنية بواسطة استفتاء. وهذا يعني بشكل مباشر أن بقية المحافظات العراقية خارج إقليم كردستان، والتي لا ترغب في تشكيل إقليم، أولاً يمكنها ذلك (مثل كركوك أو غيرها)، أو لا يجوز لها تشكيل إقليم (مثل بغداد) إنما هي خارج النظام الإتحادي (الفيدرالي)، وبدلاً من ذلك سوف يطبق عليها نظام (اللامركزية الإدارية)،

وهو نظام إداري يفترض تطبيقه في العراق كله، سواء كان النظام السياسي فيدرالياً أو لم يكن كذلك، هذا ولم يرد تحديد واضح لمصطلح (إقليم، أقاليم، إقليم كردستان) والذي تكرر كثيراً بصيغة الجمع وبما يوحي بأن هناك أقاليم عديدة موجودة فعلاً، أو في طريقها إلى التكوين، باستثناء ما ورد من شروح وملحقات صدرت خارج قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والذي يشمل (تجيمع) عدد من المحافظات، وبإستثناء (إقليم كردستان) وهو الإقليم الوحيد الذي حددت أراضيه في محافظات (السلمانية، أربيل، دهوك، كركوك، نينوى، وديالي)، وحددت حكومته وصلاحيتها، ومصادره المالية، وسلطته التشريعية وعلاقته الخارجية الدولية، ولم يطلب الدستور العراقي الدائم إجراء استفتاء في محافظاته التي شكلت إقليمه، ولم يطلب من الحكومة الاتحادية وضع آليات، واقتراح نظام قانوني معين لتحصيل الشرعية الدستورية، ولم يطلب من البرلمان المنتخب، إجراء التصويت عليه لإقراره أو رفضه حسب القانون المنظم لتشكيل الأقاليم.

وإذا كان الهدف الرئيس الذي أريد بقيام وممارسة النظام الإتحادي (الفيدرالي) هو حل أزمة السلطة والحكم في العراق، وممارسة حياة ديمقراطية عادلة لجميع العراقيين وذلك بـــ (اشتراك) الأكثرية المطلقة العربية (الشيعة والسنة) والكرد والتركمان وبقية الأقليات (العرقية والدينية والمذهبية ...) وذلك بمنحها حقها السياسي والاجتماعي في اختيار سلطتها وممثليها وإدراتها الخاصة بها، فإن نصوص قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدستور الدائم المصوت عليه للعراق تختلف تماماً، ولم تكن موفقة في تحقيق الهدف الرئيس من النظام الاتحادي (الفيدرالي) سواء بالنسبة الأغلبية العربية أو بالنسبة إلى المكونات الأخرى للشعب العراقي، إذا لم يضمن لها حقها في السلطة على نفسها، أو ضمان حقوقها السياسية وتحريرها من الاستبداد والهيمنة، باستثناء القول بأنه (يضمن هذا القانون الحقوق الإدارية والثقافية والسياسية للتركمان والكلدوآشوريين وللمواطنين كافة)، وهذا النص يعني أن الدستور العراقي الدائم وواضع نصوصه لا يضمن لهم حق ممارسة وتطبيق النظام الاتحادي (الفيدرالي) لمناطقهم ومدنهم وتجمعاتهم البشرية، ويكتفي بإلحاقهم بإقليم كردستان، والإكتفاء بنظام (اللامركزية الإدارية)

أو ما يسميه هذا القانون بـــ (الحقوق الإدارية والثقافية والسياسية ...)، وأما التركمان، والعرب في شمال العراق (إقليم كردستان) فلا ذكر لهم مطلقاً، ولا حقوق لهم مع أنهم يبلغون الملايين عدداً...؟!

في الحقيقة إن مجمل الحقوق المشار إليها لبقية الأقليات من سكان إقليم (كردستان) ما هي إلا جزء من منظومة الحقوق القانونية والسياسية والإجتماعية التي يجب ضمانها في دولة يقوم نظامها على قواعد الشورى والعدل والديموقراطية والمساواة، سواء كان النظام العام إتحادياً (فيدرالياً) أو لم يكن فيدرالياً، ومسألة ضمان هذه الحقوق لا علاقة له بتطبيق النظام الفيدرالي في إقليم كردستان، والمطلوب هو إعمال وممارسة مبدأ (المشاركة) في الحكم والسلطة والإدارة للجميع وعلى قدم المساواة القانونية، ومنع تسلط جماعة معينة، وفرض هيمنتها على الآخرين حتى وإن كانت صغيرة في عددها السكاني وتطبيق نظام وقانون واحد على الجميع، وهذا ما لا نجده في النظام المقرر تطبيقه في العراق، فالنظام القانوني المقترح في المحافظات وخارج إقليم كردستان يمكن جمعه في المادة الخامسة والخمسين والتي تنص على أنه (يحق لكل محافظة تشكيل مجلس محافظة وتسمية محافظ وتشكيل مجالس بلدية ومحلية ..)، وأنه يتم تنظيم هذا الوضع الإداري بموجب نص قانون الحكم المحلي، والذي يختلف كلياً عن نظام الأقاليم، أو النظام الفيدرالي وبذلك تخرج جميع المحافظات عن النظام الإتحادي (الفيدرالي).

رابعاً: مؤسسات النظام العراقي الجديد:

1. **مجلس النواب:** وهو المؤسسة الدستورية التي تمارس السلطة التشريعية ويتكون المجلس من (325) عضواً بعد أن كان (275) في برلمان 2005 ويمثلون الشعب العراقي بأكمله ويتم انتخابهم بطريقة الاقتراع العام السري المباشر ويختص مجلس النواب بأربع مهام:[1]

([1]) محمود المنشاوي، مرجع سبق ذكره، ص 228.

أولاً: تشريع القوانين.

ثانياً: الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

ثالثاً: انتخاب رئيس الجمهورية.

رابعاً: المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

2. **رئيس الجمهورية:** هو رئيس الدولة، ورمز وحدة الوطن يمثل سيادة العراق ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدته، وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور، ولرئيس الجمهورية صلاحيات محدودة مقتصرة وبروتوكولية على إصدار العفو الخاص بتوجيه من رئيس مجلس الوزراء والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب وإصدار القوانين التي يسنها مجلس النواب، ومنح الأوسمة والنياشين بتوجيه من رئيس مجلس الوزراء، ويتضح من مراجعة صلاحيات رئيس الجمهورية أن السلطة الفعلية في العراق بيد مجلس الوزراء ورئيس الوزراء، خاصةً أن رئيس الوزراء هو القائد العام للقوات المسلحة.[1]
3. **مجلس الوزراء:** وينص دستور العراق الدائم على أن رئيس الجمهورية يكلف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء، يتولى رئيس الوزراء تسمية أعضاء وزراته، ويمارس مجلس الوزراء صلاحيات واسعة، حيث يعتبر منصب رئيس الوزراء هو الأقوى بين الرئاسات العراقية (الجمهورية والنواب)، وهو ما جعل شركاء العملية السياسية بالعراق يسعون إلى الفوز بهذا النصب، وهو ما أدى إلى استمرار الخلافات بين الشريكين القويين (المالكي وعلاوي)، ومن مهام مجلس الوزراء.[2]

أولاً: تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة.

وثانياً: اقتراح مشروعات القوانين.

ثالثاً: إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ.

رابعاً: إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.

([1]) محمود الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 229.

([2]) محمود الشناوي، المرجع السابق ، ص 230.

خامساً: التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الأجهزة الأمنية والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوِّله، وتكون مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام مجلس النواب تضامنية.

4. **مجلس القضاء الأعلى:** وهو ضمن السلطة القضائية حسبما تشير إلى ذلك نصوص الدستور، ويتولى إدارة شؤون الهيئات القضائية.
5. المحكمة الإتحادية العليا: وهي هيئة قضائية مستقلة مالياً وإدارياً، وتتكون من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي وفقهاء القانون، وتختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور والفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات والفصل في المنازعات التي تحصل بين حكومات الأقاليم والمحافظات، وكذلك الفصل في الاتهامات الموجَّهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء، وإلى جانب هذه التشكيلات، فإن هناك هيئات مستقلة مالياً وإدارياً لها دور في صنع القرار السياسي، منها:[1]
   أ. المفوضية العليا لحقوق الإنسان.
   ب. هيئة النزاهة.
   ج. هيئة اجتثات البعث، (جرى تعديل إسمها إلى هيئة المساءلة والعدالة).
   د. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
   ه. البنك المركزي.
   و. ديوان الرقابة المالية.
   ز. هيئة الإعلام والاتصالات.
   ح. دواوين الأوقاف.

([1]) محمود الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 230.

ط. مؤسسة الشهداء.

ي. بيت الحكمة.

ك. مجلس الخدمة العامة الاتحادية.

رغم أن الدستور حدد أن يكون رئيس الجمهورية منتمياً إلى ثاني أكبر كتلة نيابية إلا أن نظام المحاصصة الطائفية فرض أن يكون الرئيس سني كردي والنائب الأول شيعي عربي والنائب الثاني سني عربي، ويتخذ هذا المجلس قراراته بالإجماع، ولا يجوز لأي عضو أن ينيب أحد العضوين الآخرين مكانه، ومن صلاحياته الموافقة على القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب فضلاً عن الهيئات التي أشار إليها الدستور، فلا يمكن إغفال الدور الذي تقوم به بعض المؤسسات التي تعبر عن الرأي العام العراقي والمتمثلة في الصحافة والإعلام وجماعات الضغط بأنواعها المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي.

ولكن ذلك لا يزال في العراق محدوداً وضيقاً وعلى المستويين العملي والتطبيقي، فإن أي أحد لا يمكن أن يتغافل عن الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والأمم المتحدة من جهة أخرى في صنع القرار السياسي في العراق، وكذلك الاتحاد الأوروبي ودول الجوار العراقي وخاصة "إيران، وتركيا وإسرائيل"، لقد واجه صنع القرار السياسي في العراق الكثير من الإرتباك والغموض، فضلاً عن تعددية مصادره واضطرابها وتناقضها بين بعضها البعض، وتشير الوقائع على الأرض إلى تلك التناقضات والتضارب في المواقف بين مصادر القرار السياسي العراقي، وهو ما انعكس في عدد من المواقف المتضاربة بين مجلس الرئاسة ورئيس النفط والغاز وصلاحية التصديق على قرارات المحكمة الجنائية العليا، والموقف من قانون المساءلة والعدالة، والموقف من الشركات الأمنية الخاصة، والموقف من دستورية المحكمة العليا الاتحادية، والموقف من مجالس الصحوة، وتسليح العشائر، ودمج المليشيات في أجهزة الدفاع والأمن.

خامساً: الفيدرالية في الدستور العراقي الدائم:

يلاحظ أن الدستور العراقي الذي أقر الفيدرالية قد تمت صياغته بواسطة اللجنة المكلفة بصياغة الدستور التي تم تشكيلها من قبل الجمعية الوطنية الانتقالية (البرلمان) في مايو 2005، غير أن هناك عدة ملاحظات على عمل هذه اللجنة تتمثل في التالي:

1- أن الدستور العراقي الدائم لم يكن وليد إرادة عراقية حرة، فقد بني في جانب كبير منه على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، فقد أوضح ضياء الشاكرجي –مستشار رئيس الوزراء الجعفري لشؤون الدستور–: " أن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية قد فرض فرضاً " وبالرغم من ذلك فإنه " لا يمكن للقانون الإداري الانتقالي أن يكون القاعدة الرئيسية للدستور الدائم، إلا انه في الوقت نفسه، إن واضعي الدستور الدائم لا يمكنهم تجاهله كليا".[1]

2- أن نسبة المقاطعين لانتخابات يناير 2005 بلغت حوالي 42% وغالبيتهم من العرب السنة وذلك بسبب إجرائها في ظل الاحتلال،[2] الأمر الذي أثر سلباً على تمثيل العرب السنة في البرلمان ولجنة صياغة الدستور –والتي عينت الجمعية الوطنية الانتقالية أعضاءها من داخل الجمعية نفسها– حيث كان هناك عضوان فقط من السنة من بين 55 عضواً في هذه اللجنة ولا ينتمي أي منهما لأي حزب يعتبر ممثلاً للطائفة السنية،[3] غير أن الولايات المتحدة ضغطت من أجل إشراكهم في العملية الدستورية، فقامت الجمعية الوطنية بإعادة تشكيل لجنة صياغة الدستور لتضم 70 عضواً ضمنهم 25 سنياً منهم عشرة مستشارين ولكن دون إعطائهم حق التصويت الأمر الذي يثير علامات استفهام حول مدى تمثيلهم للطائفة السنية خاصة وأنهم غير منتخبين.[4]

([1]) كاريسز جروب، العراق: لا تستعجلوا الدستور، مرجع سبق ذكره، ص8.

* تجدر الإشارة إلى حقيقة أن حكومة إقليم كردستان العراق لم تكن تدير المناطق المتنازع عليها في محافظات كركوك وديالي ونينوي وأن القول بذلك لا أساس لها من الصحة.

([2]) سليمان الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص66.

([3]) كرايسز جروب، العراق لا تستعجلوا الدستور، مرجع سبق ذكره، ص3.

([4]) خضر عباس عطوان، مشروع الدستور العراقي ورهات الديمقراطية، مجلة شؤون خليجية، العدد 43 خريف 2005، ص 10–12.

3- أدلت أغلبية ساحقة من العرب السنة بأصواتها ضد نص الدستور في الاستفتاء الوطني الذي جرى في أكتوبر 2005: ففي محافظتي الأنبار وصلاح الدين اللتين تسودهما أغلبية كبيرة من السنة، رفض الدستور أكثر من 96%، من الناخبين بينما رفضت محافظة الموصل مسودة الدستور بنسبة بلغت 55.08% غير أن نسبة الرفض لم تبلغ نسبة الثلثين، وهي الكفيلة بإسقاط الدستور، حيث نصت المادة (61/ج) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية على أن " يكون الاستفتاء العام ناجحاً ومسودة الدستور مصدقاً عليها عند موافقة أكثرية المصوتين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين المصوتين في ثلاث محافظات أو أكثر.[1]

4- وقد وافقت بعض الأطراف السنية الدخول في هذه العملية على أساس مبدأ التوافق الذي أقرته الجمعية الوطنية بتاريخ 25 يوليو 2005[2]، وهو ما أوضحه الرئيس العراقي جلال طلباني لدى استقباله وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد والوفد المرافق له حيث صرح: " أن صياغة الدستور ستتم بالتوافق من قبل جميع أطراف الشعب العراقي "، غير أنه في الواقع تم تجاهل هذه القاعدة، فقد اعترض العرب السنة على النموذج الاتحادي الإقليمي، وعلى الأخص على احتمال تكوين إقليم اتحادي شيعي في الجنوب، فضلاً عن رفض السيطرة الإقليمية على إنتاج البترول، كما طالبوا بإقرار أوضح لهوية العراق العربية، ورفض إدانة الانتماء البعثي.[3]

5- يلاحظ أن المادة (61/ج) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية تنص على " يكون الاستفتاء ناجحاً ومسودة الدستور مصادقاً عليها عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر " ويمكن تفسير أغلبية الناخبين على أنه أغلبية المسجلين في القوائم الانتخابية، وأما أغلبية المصوتين في الانتخابات وقد تبنت الحكومة العراقية

([1]) عبدالوهاب حميد رشيد، العراق: تجربة بناء الدستور، مجلة الديمقراطية، العدد 19 يوليو 2005، ص 127–128.

([2]) سليمان الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص67.

([3]) يسرى أحمد عزباوي، العملية السياسية في العراق في ظل الاحتلال (2003 – 2005)، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008، ص 58–59.

ابتداء في أكتوبر 2005 قبيل إجراء الاستفتاء التفسير الأول غير أنها تراجعت وتبنت التفسير الثاني لتمرير الدستور وتجنب إسقاطه، حيث أنه إذا اعتمد التفسير الأول، فإن الدستور يعد غير مصادق عليه، إذ أن مجموع الذين صوتوا ضد الدستور أو قاطعوا الاستفتاء بلغوا حوالي 7.8 مليون فرد، بينما الذين قالوا نعم للدستور بلغوا حوالي 7.7 مليون فرد، وذلك إجمالي المسجلين في القوائم الانتخابية.

نخلص مما سبق إلى حقيقة أن الدستور العراقي الدائم الذي أقر الفيدرالية لم يكن نتاج إجماع طوائف الشعب العراقي، بل أن هناك شكوكاً تنال من شرعيته في ضوء عمليات التزوير التي شابت عملية الاستفتاء، فضلاً عن عدم شفافية المعايير فيما يتعلق بالأغلبية الواجب توافرها لكي يعد الدستور مصدقاً عليه من قبل الشعب.

الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية:

1) " رسم السياسة الخارجة والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها وإبرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية " وسياسات الاقتراض السيادي. (المادة 110/أولاً).[1]
2) " وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها " لتأمين وحماية أمن حدود البلاد والدفاع عن العراق (المادة 110/ثانيا).[2]
3) " رسم السياسة المالية والجمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة التنفيذية وإنشاء بنك مركزي وإدارته " (المادة 110/ثالثاً).
4) وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمار (المادة 110/سابعاً).
5) تنظيم أمور الجنسية العراقية والهجرة واللجوء.
6) تنظيم السياسة الاقتصادية.

([1]) نص الدستور العراقي الدائم، مرجع سبق ذكره. وكذلك أنظر جمال ناصر جيار الزيداوى، اختصاصات الأقاليم والمحافظات في العراق بعد 2003، بحث منشور علي الموقع التالي: http://www.hamoudi.ory/deloyue.of.intellenctl.

([2]) المرجع السابق.

غير أنه يلاحظ أنه على الرغم من أن هذه السلطات وردت على سبيل الحصر للسلطات الاتحادية، إلا أنه يلاحظ أن بعض هذه الاختصاصات تم إدراجها مرة أخرى ضمن السلطات الخاصة بالأقاليم، بينما أدرج البعض الأخر ضمن الاختصاصات المشتركة بين الحكومات الاتحادية وحكومات الأقاليم.

وقد ذهبت المادة (121/رابعاً) لتنص على " تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية "، وذلك على الرغم من أن المادة (110/أولاً) قد أوضحت أن التمثيل الدبلوماسي من السلطات للحكومة الاتحادية وبمتابعة نص المادة (121/رابعاً)[1] وجدنا أن أحد أهداف هذه المكاتب هي متابعة الشؤون الإنمائية، وعند تفسير معنى الشؤون الإنمائية للأقاليم نجد أنه لا يتعدى أن يكون مفهوماً اقتصادياً بصورة متعددة، ومنها مفهوم التجارة الخارجية بمفهومها الواسع من استيراد وتصدير واستثمار وتطوير للبنى التحتية وما يتبعها من أشكال وصور أخرى لمفهوم التنمية[2].

وبينما ذهبت المادة (110/ثانياً) على حق السلطات الاتحادية حصرياً على إنشاء وإدارة القوات المسلحة، جاءت المادة (121/خامساً) لتنص على أن " تختص حكومة الأقاليم بكل ما تتطلبه إدارة الأقاليم وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للأقاليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم " ويلاحظ أن حرس الإقليم لا يمكن تفسيرها سوى على أنها قوات مسلحة، حيث أنها ليست من الشرطة أو قوى الأمن، وهو ما أكده نيجيرفان البارزاني – رئيس وزراء الإقليم الكردي – بوضوح شديد في كلمة ألقاها بمناسبة تخرج الدورة السادسة لقوة حماية كردستان في يوليو 2006، إذ قال: " أنه تم تثبت أحقية إقليم كردستان في امتلاك جيش خاص به للدفاع عنه في الدستور العراقي الفيدرالي الدائم " وأضاف أنه " بسبب المظالم التي لحقت بشعبنا فإنه من حقه الآن أن يكون له جيش مدرب وفق أحدث

---

(1) نص الدستور العراقي الدائم، مرجع سبق ذكره. وكذلك أنظر أسامة مهدي، فيدراليات اللمكونات السنية والشيعية والكردية أصل الأزمات العراق، علي الموقع التالي: http://llelaph.com/web/hews/07/10/2011.2154.htm.

(2) جيار جمعة اللامي، وأحلام رشيد عباس اللامي، دراسة حول مسودة الدستور العراقي الجديد، 15 أيول 2005، موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان على الرابط التالي: http: //www.acht.nu/stu 30 htm

الأساليب العسكرية الحديثة[1] وبالتالي فإن مضمون هذه المادة يتعارض تماماً مع نص المادة (110 / ثانياً) ويلغي تفرد الحكومة الاتحادية بإدارة القوات المسلحة.

وبالتالي فإن إعطاء الإقليم حق التمثيل الدبلوماسي وتكوين قوة مسلحة يعتبر خروجاً عن مفهوم الدولة الفيدرالية ويتعداه ليندرج تحت وصف الاتحاد الكونفدرالي ففي الدول الفيدرالية تبقى صلاحيات إنشاء وتكوين القوات المسلحة وإدارة العلاقات الخارجية من الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية.

وفيما يتعلق بالصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، نجد أنها تتمثل في أمور مثل إدارة الجمارك وتنظيم مصادر الطاقة الكهربائية ورسم السياسة البيئية ورسم سياسة التنمية و التخطيط العام ورسم السياسة الصحية العامة والسياسة التعليمية ورسم سياسة الموارد المائية (المادة 114) فضلاً عن إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة (المادة 112 / أولاً).[2]

على الرغم من أن الدستور ذكر أن هذه الاختصاصات مشتركة بين الأقاليم والحكومة الاتحادية، إلا أن المادة (121/ثانياً) نصت على أنه " يحق لسلطة الأقليم، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم، بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية " ومن ثم فإنه يجوز لحكومة الأقاليم تعديل القوانين الصادرة عن الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بالاختصاصات المشتركة، وبالتالي فإن هذا النص يعطي أفضلية للقوانين الصادرة عن الأقاليم على القانون الاتحادي، الأمر الذي يثير تساؤلاً حول كيفية قيام الحكومة الاتحادية العراقية بتقاسم سلطاتها مع حكومات الأقاليم في قضايا تعد الأولوية فيها للقوانين الصادرة من حكومات الأقاليم على القوانين الاتحادية، الأمر الذي يحول هذه الطائفة من الصلاحيات إلى اختصاص حصري للأقاليم ما لم ترتئي الأقاليم إمكانية التعاون مع الحكومة الاتحادية، ومن جهة ثانية فإن هذا يخالف النظم الفيدرالية المتعارف

---

(1) جمال ناصر جيار الزيداوى، موقع سبق ذكره،

(2) نص الدستور العراقي موقع رئيس الوزراء العراقي على الموقع التالي: http://www.pmo.iq/index/10-01.htm

عليها التي تعطي الأولوية للقانون الاتحادي وعلى قانون الأقاليم، وذلك نظراً لأن القانون الاتحادي يسن من قبل السلطة التشريعية الاتحادية والتي هي أعلى درجة من المجالس التشريعية لحكومات الأقاليم، ومن ثم فإن هذا النص هو خروج مرة أخرى عن أصول النظام الفيدرالي ويتعداه لمفهوم الاتحاد الكونفدرالي.[1]

ويلاحظ أنه فيما يتعلق بتوزيع النفط والغاز، نصت المادة (112/أولاً) من الدستور على أن: " تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد "، وبالتالي فقد أناطت إدارة النفط والغاز المستخرج حالياً فقط بالحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، الأمر الذي يثير التساؤلات حول كيفية إدارة الحقول المستقبلية، بل ويعطى الحق للأقاليم بالتذرع بأحقيتها في إدارة الحقول المستقبلية منفردة دون أي تدخل من الحكومة المركزية[2].

أما فيما يتعلق بالسلطات الخاصة بحكومات الأقاليم، تم فتح مكاتب في السفارات لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية (المادة 121/رابعاً) وإنشاء وإدارة قوى الأمن الداخلي كالشرطة والأمن وحرس الأقاليم (المادة 121/خامساً)، فضلاً عن " كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية تكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم (المادة 115)، الأمر الذي يعني تعزيز سلطات الولايات في مواجهة السلطات الاتحادية،[3] وإضعاف لاحتكار السلطة الاتحادية لهذه لسلطات، ويمكن أن يتم إدراج حقول النفط والغاز المستقبلية، فضلاً عن الثروات الطبيعية الأخرى تحت هذه القائمة، و التي سكت الدستور عن إدراجها ضمن السلطات الحصرية للحكومات الاتحادية أو السلطات المشتركة.[4]

([1]) حبار جمعة اللامي، وأحلام رشيد عباس اللامي، موقع سبق ذكره.

([2]) حبار جمعية اللامي وأحلام رشيد عباس اللامي، موقع سبق ذكره.

([3]) رشيد عمارة، ياس الزيدي، مرجع سبق ذكره، ص119.

([4]) قحطان أحمد سليمان الحمداني، الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي، مجلة المستقبل العربي، العد 360 فبراير 2009، ص31.

أما فيما يتعلق بالسلطات الخاصة بالمحافظات فيلاحظ أن المادة (121/رابعاً) ساوت بين الأقاليم والمحافظات فيما يتعلق بفتح مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية في سابقة لا نظير لها في أي دستور من دساتير العالم كما ذهبت (المادة 115) على " كل ما لم ينص عليه في اختصاصات للسلطات الاتحادية تكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها للقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما.[1]

وبالتالي فقد عامل الدستور المحافظات غير المنتظمة في إقليم كما لو أنها أقاليم فيدرالية ومنحها كل الصلاحيات باستثناء حق تكوين حرس الإقليم وفق نصوص الدستور.

وسعت حكومة المالكي إلى الحد من هذه الصلاحيات المعطاة للمحافظات من خلال قانون المحافظات غير المنتظمة في الإقليم قد ذهبت في المادة (7/ ثالثاً) إلى النص على: " إصدار التشريعات المحلية والأنظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الإدارية والمالية بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ للامركزية الإدارية وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين المحلية ".[2]

وبالتالي فقد أخذ التشريع مبدأ أولوية القانون الاتحادي على قانون المحافظات، وذلك بالمخالفة لنص الدستور، الأمر الذي يعني أنه يمكن الطعن بعدم دستورية قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم لمخالفتها لنص الدستور، وتكشف هذه المساواة بين الأقاليم والمحافظات عن الرغبة في إضعاف الحكومة الاتحادية إلى أقصى حد ممكن، فالمحافظات ما هي إلا وحدات محلية تتواجد في الدول الفيدرالية (مثل الولايات المتحدة) في المستوى الأقل من حكومة الولاية، فكيف تتمتع بمعظم السلطات المذكورة للأقاليم.[3]

وسيراً على هذا الاتجاه الراسي إلى تعزيز سلطة المحافظات في مواجهة الحكومة الاتحادية نصت المادة (122/ خامساً) على أن " لا يخضع مجلس

([1]) نص الدستور العراقي، موقع سبق ذكره.

([2]) جمال ناصر جيار الزيداوى، موقع سبق ذكره،

([3]) سمير محمد عبدالوهاب، الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة (القاهرة) دار الجلال للطباعة والنشر، 2003، ص85.

المحافظة لسيطرة أو إشراف أية وزارة أو أية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله مالية مستقلة " غير أنه معلوم أنه حتى في النظم اللامركزية، نجد أن إذا كان الأصل هو أن تباشر الوحدة المحلية إنشاء وإدارة الخدمات والمرافق ليس استقلالاً مطلقاً، ولكنه مقيد بما للحكومة المركزية من حق ممارسة الرقابة عليها أو على أعمالها، وذلك من أجل التأكد من تنفيذ المجالس المحلية للمهام الموكولة إليها والتأكيد على وحدة الدولة السياسية والإدارية وضمان حصول المواطن المحلي على حد أدنى من الخدمات.[1]

وبالإضافة إلى ما سبق فإن غموض نصوص الدستور وإن عكست عجز الأطراف عن الاتفاق على التفاصيل، إلا أنها تصب في صالح حكومات الأقاليم التي قد توظف هذا الغموض من أجل إضافة صلاحيات أكبر لها.

وفيما يتعلق بمجلس الاتحاد والذي يضم ممثلين للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، فيلاحظ مرة أخرى الميل إلى المساواة بين الأقاليم والمحافظات على الرغم من أن المحافظة ما هي إلا وحدة محلية تتواجد في الأقاليم الفدرالية في المستوى الأقل من حكومة الأقاليم.

ويذهب البعض إلى الاعتقاد بأن أوجه القصور في الدستور العراقي تعود إلى الصياغة المتعجلة، غير أن الحقيقة التي تطرح نفسها هي أن الأغلبية التي كتبت الدستور من الأكراد (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) والشيعة (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية) كانوا يسعون إلى النتيجة التي تحققت بالفعل وهي فرض عراق مقسم إلى أقاليم مع حكومة ضعيفة إن لم تكون منزوعة السلطات.[2]

نخلص مما سبق إلى أن الفيدرالية – كما وردت في دستور العراق – قد جنحت كثيراً تجاه النظام الكونفدرالي من عدة جوانب، فمن جهة فإن الدستور العراقي قد سمح للأقاليم بالاحتفاظ بقوات جيش خاصة بها تحت مسمى حرس الإقليم، كما أتاح لها إقامة علاقات دبلوماسية وورد بنصوص ملتبسة فيما يتعلق باستغلال النفط وسكت عن بيان كيفية توزيع الموارد الطبيعة الأخرى، فضلاً عن

([1]) سمير محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص34–35.

([2]) أيمن إبراهيم الدسوقي، هل القومية الكردية انفصالية: دراسة حالة كردستان العراق، المستقبل العربي، العدد 357 نوفمبر 2008، ص 141.

ذلك فقد أتاح الدستور للأقاليم تعديل القوانين الاتحادية في الأمور التي لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية، بل وأعطى الدستور كل الصـــلاحيات الممنوحة للأقاليم كذلك إلى المحافظات باستثناء حق الاحتفاظ بحرس الإقليم، الأمر الذي يعكس توجهاً قوياً لإضعاف الدولة العراقية من قبل كاتبيه، الأمر الذي يجعل الفيدرالية في النظام العراقي تمثل تهديداً لوحدة الدولة العراقية.

الفصل الثالث

الأطروحات والتطبيقات الفيدرالية

في الواقع العراقي

يبحث هذا الفصل في التطبيقات الفيدرالية في الواقع العراقي، والتي تأخذ طابعاً عرقياً وسوف يختص المبحث الأول بدراسة الفيدرالية في إقليم كردستان العراق، وهو الإقليم الفيدرالي الوحيد الموجود في العراق حتى الآن ولها دستور يحكمها، بينما يهدف المبحث الثاني إلى دراسة الأطروحات الفيدرالية الشيعية المختلفة والجهات المناصرة لكل طرح.

المبحث الأول

فيدرالية إقليم كردستان العراق:

يسعى هذا المبحث إلى توضيح أبعاد الفيدرالية الكردية كما وردت في الدستور الإقليم، للوقوف على مدى السلطات والاستقلالية التي يتمتع بها الإقليم وتأثيرها على وحدة الدولة العراقية، ثم ستعرض بعض الإجراءات العملية والتي تعكس درجة كبيرة من الاستقلالية، ثم نختتم ببيان المعوقات التي تمنع إمكانية انفصال الإقليم الكردستاني عن العراق على الرغم من حجم الاستقلالية التي يتمتع بها.

كردستان العراق هي منطقة حكم ذاتي منذ مارس عام 1970، وهي تقع في شمال العراق تحدها إيران من الشرق وتركيا من الشمال وسوريا إلى الغرب وبقية مناطق العراق إلى الجنوب، العاصمة الإقليمية محافظة أربيل والمعروفة بأربيل الكردية.

وتجدر الإشارة إلى أن أول حديث عن الفيدرالية لأكراد العراق قد بدأ في أكتوبر 1992 عندما اتخذ البرلمان الكردي قراراً أحادياً يتبنى النظام الفيدرالي،[1] فقد نص بيان الاتحاد الفيدرالي الصادر من المجلس الوطني لكردستان العراق الصادر في 4 أكتوبر 1992 على: " أنه قرر بالإجماع تقرير مصيره وتحديد علاقته القانونية مع السلطة المركزية في هذه المرحلة من تاريخه على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني يؤمن بنظام تعدد الأحزاب ويحترم حقوق الإنسان المعترف بها في العهود والمواثيق الدولية ".[2]

ويلاحظ أن هذا التحديد للفيدرالية قد تم بطريقة أحادية من قبل الأكراد، دون الرجوع إلى بغداد، كما أنه قام بتحويل النظام السياسي العراقي من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني، وهو النظام الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية للعراق بعد احتلالها له.

([1]) محمد إحسان، كردستان ودوامة الحرب، مرجع سبق ذكره، ص 223.

([2]) المرجع السابق، ص 319.

وعندما جاء قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في 8 مارس 2004 اعترف بوجود إقليم كردستان بحدوده العراقية كما يراها الأكراد، كما اعترف بالمؤسسات التي طورها الأكراد منذ 1992 مثل المجلس الوطني الكردستاني وحكومة إقليم كردستان، كما تم الاتفاق أن تكون قوات الشرطة والأمن الداخلي من اختصاصات حكومة إقليم كردستان العراق، كما نص القانون في المادة الرابعة منه على أن "نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي" فيدرالي "ديمقراطي تعددي"، الأمر الذي لاقى إجماعاً من قبل الأحزاب الكردية خاصة الحزبين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.[1]

أولاً: النظام السياسي في كردستان العراق:

يغطي إقليم كردستان العراق بمحافظاته الثلاثة دهوك وأربيل والسلمانية مساحة يقارب الأربعين ألف كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانه ما يقرب من أربعة ملايين نسمة، مدينة أربيل هي عاصمة الإقليم، إقليم كردستان العراق إقليم اتحادي ضمن دولة العراق الاتحادية نظامه السياسي جمهوري برلماني ديمقراطي، مؤسساته الرئيسية تتكون من: حكومة إقليم كردستان، رئاسة إقليم كردستان، برلمان إقليم كردستان.[2]

أ) حكومة إقليم كردستان:

تأسست حكومة إقليم كردستان العراق عام 1992 في أعقاب أول انتخابات برلمانية أجراها الإقليم عام 1992، تمارس حكومة إقليم كردستان المنتخبة ديمقراطياً سلطات تنفيذية وفقاً للقوانين الإقليمية التي يسنها برلمان كردستان، وحكومة كردستان العراق هي حكومة ائتلافية تتكون من تسعة عشر وزيراً وهو ما يعكس التنوع السياسي والعرقي في الإقليم، يتم اختيار مجلس الوزراء بواسطة الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية وغالباً ما يقوم رئيس الوزراء باقتراح أسماء الوزراء المرشحين للحكومة، يتقاسم مع الرئيس بعض السلطات التنفيذية.[3]

([1]) عدنان المفتي، بناء الدولة العراقية، رؤية كردية، مجلة السياسة الدولية، العدد 162 أكتوبر 2005، ص 72.

([2]) دهام أحمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، بيروت، الدار العربية للنشر، 2009، ص 51-52.

([3]) محمد إحسان، كردستان ودوامة الحرب، مرجع سبق ذكره، ص 223.

ب) رئاسة إقليم كردستان:

تم إعلان مؤسسة رئاسة إقليم كردستان العراق كمؤسسة رسمية عام 2005 من قبل برلمان كردستان، يتمتع رئيس إقليم كردستان العراق بأعلى سلطة تنفيذية،[1] يمثل رئيس إقليم كردستان الإقليم على المستويين الوطني والدولي ويشرف على العلاقات والتنسيق بين الإقليم والسلطات الاتحادية العراقية، كما يمثل الإقليم في المجلس السياسي للأمن الوطني العراقي، وفي المفاوضات والتشاور مع الأحزاب الأخرى في العراق، ورئيس الإقليم مسئول عن التصديق على التعيينات والترقيات الخاصة الصادرة من رئيس وزراء حكومة الإقليم. وهو مسئول عن التصديق على جميع القوانين التي يصدرها برلمان كردستان لديه حق الاعتراض على أي قانون يصدره البرلمان لمرة واحدة، وذلك لغرض المزيد من المداولات والتعديلات، ورئيس الإقليم هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الكردية " البشمركة " يتم انتخاب رئيس إقليم كردستان العراق بالاقتراع السري في تصويت شعبي كل أربع سنوات وبإمكانه الترشح لفترة ثانية، انتخب الرئيس الحالي السيد مسعود برزاني كأول رئيس لإقليم كردستان في 31 يناير 2005 من قبل البرلمان الكردستاني وأعيد انتخابه بالاقتراع السري من قبل الشعب في يوليو 2009 بعد حصوله على 70% من الأصوات.[2]

ج) برلمان كردستان العراق:

يعد برلمان كردستان العراق أول مؤسسة رسمية تم إنشاؤها في كردستان العراق أجريت أول انتخابات رسمية ديمقراطية لاختيار أعضاء المجلس التشريعي لكردستان العراق في 19 مايو 1992، وشهدت إقبالاً واسعاً من قبل الناخبين، يتكون برلمان كردستان من غرفة منتخبة واحدة مكونة من (111 مقعداً) وتجرى الانتخابات كل أربع سنوات ويتم انتخاب أعضاء البرلمان الكردي وفقاً لنظام القائمة الحزبية المغلقة ويصوت المقترعون لقائمة مرشحي حزب،

([1]) حكومة أقليم كردستان العراق، على الموقع التالي:

.http:lldfr.yor.kvdlplp.aslpx.Fp%3D97%261%3D14%265%3D020200%26r%3D414

([2]) شريف نسيم قلتة بخيت، أثر الاحتلال الأمريكي للعراق على السياسة التركية تجاه أكراد العراق، 2003 – 2009 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، ص 93.

وليس لمرشحين أفراد ويحق لكل مواطن في إقليم كردستان بلغ الثامنة عشرة أو تجاوزها التصويت في إقتراع مباشر عام وسري، وتخصص مقاعد لكل حزب بالتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها، وباستخدام نظام تسلسل المرشحين في قائمته.[1]

وتتركز سلطات البرلمان في ثلاثة وظائف رئيسية، النظر للمقترحات الخاصة بالقوانين الجديدة، التدقيق في سياسات الحكومة وإدارتها، والتداول في القضايا اليومية الرئيسية. فللبرلمان سلطة كبيرة للتداول والتشريع في مجالات عديدة الخدمات الصحية والتعليم والتدريب والشرطة والأمن، بالإضافة لذلك فإنه وفقاً للمادة 121 من الدستور العراقي الاتحادي يحق لبرلمان كردستان تعديل تطبيق القانون العراقي الاتحادي بخصوص المسائل التي لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، كما يتقاسم برلمان كردستان السلطات التشريعية مع المؤسسات الاتحادية في المجالات التالية، مع إعطاء الأولوية لقوانين برلمان كردستان: الجمارك، والطاقة الكهربائية وتوزيعها، التخطيط العام، الموارد المائية الداخلية. ولقد أجريت آخر انتخابات لبرلمان كردستان في 25 يوليو 2009، وأسفرت هذه الانتخابات عن سيطرة تحالف الحزبين الرئيسيين على الأغلبية البرلمانية بعدد مقاعد 59 مقعداً وكان نصيب أكبر حزب معارض 25 مقعداً، في حين تحصل التركمان على خمسة مقاعد، وبذلك تمكن الحزبان "الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني" من تشكيل الحكومة الجديدة في كردستان العراق. وتجدر الإشارة إلى أنه في فبراير 2009 أجري البرلمان الكردستاني عدداً من التعديلات لقانون الانتخابات لزيادة شمول جميع الفئات خفض السن الأولى لمرشح لعضوية البرلمان من 30 عاماً إلى 25 عاماً، وتم رفع عدد المقاعد الخاصة بالمسيحيين والتركمان إلى خمسة لكل مجموعة، وزادت كوتا للنساء في البرلمان من 20% إلى 30% وفي البرلمان الحالي يتواجد 36 امرأة من مجموع 111 نائباً.[2]

([1]) حكومة إقليم كردستان العراق، الموقع السابق.

([2]) الموقع السابق.

د) الحدود العرقية للإقليم:

ذهبت المادة الثانية من مسودة دستور كردستان العراق لترسيم حدوداً عرقية للإقليم تضم كل المناطق ذات الأغلبية الكردية وفق ما يراه الأكراد، فقد نصت المادة (2/ أولاً) على أن "كردستان العراق كيان جغرافي تاريخي تتكون من محافظة دهوك بحدودها الإدارية الحالية، ومحافظات كركوك، والسليمانية، وإربيل، وأقضية، عرقة، والشيخان، وسنجار، وتكليف، وقرقوش، ونواحي زمار، وبعشيقة، وأسكي كلك من محافظة نينوي، وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديالي"، وذلك بحدودها الإدارية قبل عام 1968[1] وتوضح الخريطة التالية حدود إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها.[2]



- لم يتم الاستفتاء على مسودة مشروع قانون كردستان العراق حتى سنة 2011.

([1]) نص مشروع دستور أقليم كردستان العراق، على الموقع التالي: cabinet.gov.Kvd/avticles/detail.asp?mr=114clngynr، 2006/09/24.

([2]) عبدالاله الراوى، تفتيت العراق والوطن العربي مطلب صهيوني صليبي صفوي، على الموقع التالي: www.al-moharer.net/moh271/ab.du/ilah-alvawi271htm، 2015/12/06.

ثم جاءت المادة (2/ ثانياً) لتنص على أنه " يتم تحديد الحدود السياسية لإقليم كردستان العراق باعتماد وتنفيذ المادة (140) من الدستور الاتحاد"، ويلاحظ على هذه المادة ما يلي:

أ. ضم دستور كردستان العراق محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها إلى إقليم كردستان العراق على الرغم من أن الدستور العراقي الدائم وضع في المادة (140 آلية لتسوية النزاع حول هذه المناطق تنتهي بإجراء استفتاء لتحديد إرادة مواطنيها في الانضمام إلى إقليم كردستان أو البقاء خارجه، والأمر الذي يكشف عن الإصرار الكردي عن ضم المدينة بكافة الوسائل، خاصة وأن المادة (2/ثانياً) تنص على اعتماد المادة (140) من الدستور العراقي لرسم حدود الإقليم، كما لو أن المادة (140) حسمت المناطق المتنازع عليها لصالح إقليم كردستان ويدعم ذلك تصريح مسعود البارزاني أن كركوك قلب كردستان وهي مدينة عراقية بهوية كردستانية، وإعلانه استعداده لخوض الحرب من أجل استردادها، وهو موقف سبق وأن أكد عليه الملا مصطفى البارزاني، فقد كانت كركوك هي نقطة الخلاف الرئيسية بينه وبين الحكومة العراقية من الستينيات القرن الماضي حتى الآن وقد سبق وصرح أنه حتى لو أجرى الإحصاء في كركوك وأظهر أن الأكراد هم الأقلية في كركوك فسوف يستمر في المطالبة بها.[1]

ب. يلاحظ أن كلا من الأكراد والتركمان والعرب والأشوريين لهم وجهة نظر خاصة حول كركوك، فالأكراد وإن اعترفوا بالطابع المختلط لكركوك والمناطق المتنازع عليها، إلا أنهم يصرون على كركوك جزء لا يتجزأ من كردستان ويلجئون إلى المعيار الجغرافي بدلاً من المعيار العرقي، حيث يقولون أن كركوك جزء لا يتجزأ من إقليم كردستان، فقد كانت عاصمة ولاية شهرزور وفيما بعد ولاية الموصل خلال الحكم العثماني، ويصفون التركمان أنهم من القادمين الجدد نسبياً وعملاء للإمبراطورية العثمانية، والعرب الأصليين بأنهم من القبائل الرحل الذين استقروا في حقبة حديثة ويعتبرون

([1]) نظام ماردیني، كركوك، صورة نموذجية لعراق فيدرالية متفجر، مجلة شؤون الأوسط، العدد 117 شتاء 2005، ص 128.

الجماعتين علاوة على الأقليات المسيحية مقيمين شرعيين سيكونون أقليات محمية في كردستان، أما بالنسبة للعرب الوافدين فإنهم يريدون لهم العودة إلى مناطقهم الأصلية، وحسب رأيهم فإن الاستفتاء على الدستور في أكتوبر 2005 يبين بوضوح أن كركوك اليوم فيها أغلبية كردية إذ أقر الدستور بنسبة 62% من مجموع الأصوات في محافظة كركوك وجلهم من الأكراد.[1]

كما يؤكد الأكراد أن المناطق الأخرى التي يطالبون بها مثل سنجار وتلعفر وزمار وشيخان والجانب الشرقي من الموصل ومخمور وطوزخورماتو وكفري وخانقين ومندلي، وفيها جميعاً احتياطات نفطية مهمة وسكان أكراد بأحجام مختلفة هي مناطق كردية من الناحية التاريخية والديمغرافية، وقد عُربت على يد أنظمة الحكم السابقة.[2]

أما بالنسبة للتركمان فإنهم يعتبرون كركوك والمدن الأخرى في الحزام مختلط السكان (مثل كفري وطوزخورماتو وتازه خورماتو، ومدن أخرى) ويعزون الوجود الكردي الكثيف في مدينة كركوك إلى الهجرات المدنية بعد العثور على النفط عام 1927 وفضلاً عن ذلك فإنهم يرون أنفسهم كذلك من ضحايا التعريب الذين عانوا من مصادرة الأراضي والتمييز في الوظائف وسياسات لم يكن في وسعهم التخلص منها، إلا إذ سجلوا أنفسهم كعرب، كما يتهم التركمان الأكراد بأنهم سعوا إلى تكريد كركوك، منذ العهد الملكي، كما يرون أن الأكراد الذين أتوا للاستقرار في كركوك بعد الاحتلال الأمريكي من دول مجاورة، وينظر التركمان إلى سعي الأكراد لضم المناطق المتنازع عليها إليهم على أنها محاولة مفضوحة للاستيلاء على النفط.[3] ويدللون على أقدمية الوجود التركماني في كركوك بالرجوع إلى بعض التقارير البريطانية في هذا الشأن، فعلى سبيل المثال يرون أن نائب القنصل البريطاني في الموصل ويلكي يونج H.E. Wilkie Young كتب يقول أن هناك سبعة آلاف منزل في مدينة كركوك، وأن عدد السكان لا يقل عن أربعين ألفاً

([1]) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، العراق والأكراد: بوادر معركة تختمر حول كركوك، تقرير الشرق الأوسط رقم 56 يوليو 2006، ص 3-4.

([2])عدنان المفتي، بناء الدولة العراقية ...، مرجع سبق ذكره، ص 73.

([3]) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، العراق والأكراد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

من بينهم 2,500 يهودي و630 مسيحي والباقي يتكونون من المسلمين من أصل تركماني، بينما رأي هاي (W.R.Hau) وهو مسئول سياسي بريطاني في شمال العراق وجود هلال تركماني يمتد من الموصل وماراً بكركوك حتى الجنوب عند مندلي وأن كركوك هي مركز ثقل السكان التركماني.

أما المسيحيون سواء منهم الأشوريون أو الكلدانيون، فيردون أصولهم في كركوك إلى حقبة الإمبراطورية الأشورية، ومن وجهة نظرهم، فإن جميع الطوائف الأخرى دخيلة على المنطقة، كما يرون أنهم عانوا من تجريد ممتلكاتهم على يد العرب والأكراد في كركوك ومناطق أخرى، إلا أن المسيحيين يشكلون مجموعة صغيرة في كركوك (حوالي 12 ألف شخص) ويتم تجاهل مطالبهم.[1]

أما العرب الأصليون غير الوافدين في كركوك فينتمون إلى ثلاث قبائل رئيسية هي العبيد والجبور والحديد المنتشرون في المناطق الريفية غرب مدينة كركوك والجزء الغربي من كركوك نفسها، وينكرون المدى الذي وصل إليه التعريب حيث يرون أن النظام السابق طرد نحو 12 ألف كردي معظمهم خلال عقد التسعينات فقط ذلك لأن النظام سمح للأكراد الذين سجلوا في التعداد السكاني لعام 1957 بالبقاء بعد عام 1991 أما اليوم الذين عادوا فيبلغون حوالي 354 ألف كردي يدعون أنهم من كركوك من ضمنهم أكراد من محافظتي ديالي ونينوي. ومن أجل ترجيح أي من هذه الروايات يمكن الاعتماد على الحقائق التالية:[2]

1- أن إحصاء عام 1957 يوضح أن الأكراد لم يمثلوا الأكثرية، فقد بلغت نسبة الأكراد في مدينة كركوك وفق هذا الإحصاء حوالي 33.3% في حين بلغت نسبة التركمان 37.6% ونسبة العرب 22.5 كما بلغت نسبة الأكراد في محافظة كركوك ككل 48.2 في حين كانت نسبة العرب والتركمان مجتمعين في محافظة كركوك 49.6%.[3]

([1]) خليل العناني، كركوك ... مدينة على حافة الانفجار، مجلة السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 174-177.

([2]) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات العراق والأكراد، مرجع سبق ذكره، ص 6.

([3]) م. حمد احسان، كركوك والمناطق المتنازع عليها في المتطور الدستوري العراقي، منشورات دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، لسنة 2012 ، ص 87.

كما يلاحظ أن معظم الأكراد هاجروا إلى كركوك قادمين من الجبال بعد ثلاثينات القرن العشرين للعمل في شركات النفط بعد اكتشافه هناك، حيث يرى حنا بطاطو في كتابه الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق أن التركمان لم يمثلوا الأغلبية فقط في كركوك، بل وكذلك في أربيل[1].

2- إن شمال العراق هو منطقة وجود السريان والآشوريين، فقد بني الآشوريون حضارة متميزة، وكانت نينوي عاصمتهم الشهيرة حتى سقوطها عام 612 قبل الميلاد في شمال العراق، بينما كان الأكراد في العراق يقطنون الشريط المكون من السلاسل الجبلية للسليمانية وآربيل ودهوك وليس سهولها، فالأكراد أهل جبل،[2] ويقر الأكراد بهذه الحقيقة، فقد صرح برلماني كردي قائلاً: "أن كركوك منطقة مختلطة، لكن سكانها الأصليين هم الكلدانيون"، غير أنه يلاحظ أن هذا تنازل هين بالنسبة للأكراد بالنظر لصغر حجم الطوائف المسيحية في كركوك وأن المعارضين الحقيقيين للأكراد ليسوا المسحيين بل العرب والتركمان.[3]

3- قيام الأكراد بفرض سياسة الأمر الواقع وذلك من خلال إتباع سياسات تهدف إلى طرد العرب وتوطين الأكراد مكانهم لتغيير الطابع الديمغرافي للمدينة لصالحهم بعيداً عن الآليات الدستورية، فقد بدأت هذه العملية حتى قبل صدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية،[4] فقد قام الأكراد بالآتي:

أ طمس الطابع الديمغرافي للمدينة.

ب توطين الأكراد في كركوك.

ج طرد العرب والتركمان من كركوك.

4- فشل الأكراد في تفسير السبب الذي من أجله يجب أن تصبح كركوك جزءً من المنطقة الكردية، إذ كانت في الواقع ليست كردية بل مختلطة وهذا هو حالها منذ زمن بعيد، كما أنه ليس واضحاً لماذا يجب أن يترجم الوجود

([1]) هيثم الجنابي، العراق بين الانتماء القومي والوطني، مجلة الديمقراطية، العدد 15 يوليو 2004، ص 58-59.

([2]) المرجع السابق، ص 59-60.

([3]) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، العراق والأكراد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

([4]) رجائي فايد، أكراد العراق، الطموح بين الممكن والمستحيل، مرجع سبق ذكره، ص 333.

الكردي في كركوك بحد ذاته إلى مطلب سياسي مطلق في المنطقة خاصة في ظل وجود مطالب أخرى منافسة[1].

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن كركوك لم تكن أبداً مدينة كردية، بل مدينة عراقية مختلطة، وترجع المطالبة الكردية بها والمناطق المتنازع عليها ليس لكرديتها المزعومة بل لوجود كميات هائلة من النفط بها.

هـ) تأكيد استقلالية إقليم كردستان:

بالإضافة إلى ما استقر عليه الدستور العراقي الدائم في بيان هذه العلاقة في صورة اتحاد ضعيف يقترب كثيراً من الصيغة الكونفدرالية منه إلى الصيغة الفيدرالية، سار دستور إقليم كردستان على نفس النهج الداعم لاستقلالية إقليم كردستان العراق.

ففيما يتعلق بإدارة الشؤون الداخلية، ذهبت المادة (3/ أولاً) إلى النص على أن " الشعب مصدر السلطة وأساس شرعيتها، يمارسها من خلال مؤسساتها الدستورية ولدستور إقليم كردستان وقوانينه السيادة والسمو على جميع القوانين التي تصدر من الحكومة العراقية خارج الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية" المنصوص عليها في المادة (110) من دستور جمهورية العراق الاتحادية.[2]

وعلى صعيد آخر أعطى الدستور العراقي سلطات وصلاحيات واسعة للأقاليم وهو ما يعني ضمناً اتساع سلطات وصلاحيات إقليم كردستان العراق وخاصة في المجال الاقتصادي حيث نصت المادة (115) "كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حالة الخلاف بينهما" كما نصت المادة (120) "يقوم الإقليم بوضع دستور له يحدد هيكل سلطات الإقليم وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات على أن لا يتعارض مع هذا الدستور".[3]

([1]) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، العراق والأكراد، مرجع سبق ذكره، ص32.

([2]) نص مسودة دستور كردستان العراق، موجود على الرابط التالي:
http:/www.kvg.org/uploads/documents /draft constition kusrdistan 2009.06.22 h12m 34.53.pdf.

([3]) نص الدستور العراقي الدائم على هذا الرابط: http://www.cabinet.iq//pageviewer.aspx?id=2.

وفيما يتعلق بوضع السياسة الخارجية، أعطى دستور إقليم كردستان العراق الحق في "عقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو الأقاليم داخل دول أجنبية بشأن المسائل التي لا تدخل ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية" (المادة 8/ ثانياً)، وذلك بموافقة الحكومة الاتحادية، حيث "لا تكون الاتفاقية نافذة إذا رفضت الحكومة الاتحادية الموافقة عليها لأسباب دستورية وقانونية" (المادة 8/ رابعاً).[1]

ويلاحظ أن هناك نقطتين أساسيتين في هذه المادة:

أ. أن السلطات الحصرية للحكومة الاتحادية، كما وردت في الدستور العراقي الدائم التبست مع السلطات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، كما سبق الإشارة آنفاً، الأمر الذي من شأنه أن يطلق يد الأقاليم في مجال إبرام الاتفاقيات في مجال السياسة الخارجية.

ب. قيدت المادة يد الحكومة الاتحادية في رفض أي من هذه الاتفاقيات بوجود مبررات دستورية قانونية، الأمر الذي يعني مزيداً من الحرية لصالح إقليم كردستان في إبرام الاتفاقيات الدولية.

أما فيما يتعلق بإدارة الثروة النفطية، يلاحظ أن الدستور العراقي الدائم أشار في المادة (112) على: "أن تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة....."، ويلاحظ أن هذه المادة سكتت عن الحديث عن وضع الحقول غير المستخرجة، غير أنه يلاحظ أن دستور كردستان العراق ذهب في المادة (113/ سادساً) إلى ضم ليس فقط حقول النفط والغاز غير المستخرج إلى إدارة حكومة كردستان العراق، ولكن كذلك حقول النفط والغاز المستخرج غير المنتج تجاريا (أي حقل ينتج أقل من خمسة آلاف برميل يومياً).

ويلاحظ أن إدارة هذه النوعية من الحقول تشمل عمليات الاستكشاف والاستخراج والإدارة والتصنيع والبيع والتسويق والتصدير وغيرها.

وعلى الرغم من أن إدارة النفط والغاز من الحقول الحالية يعد مشتركاً بين الحكومة الاتحادية وبين الأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط والغاز، إلا أن وزير

([1]) نص الدستور العراقي. موقع رئيس الوزراء العراقي على الرابط التالي: http://www.pmo.iq/index/10-01 htm.

الموارد الطبيعية في حكومة كردستان العراق: أشتى هورامي اعتمدا تفسيراً ضيقاً لهذه المادة، فقد صرح في 14 يونيو 2006 " أن المادة (112) من الدستور العراقي الدائم تمنح الحكومة العراقية الدور التنفيذي المتمثل في تصدير وتسويق النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية، ومن ثم فإن السلطات المنتجة للأقاليم والمحافظات المنتخبة هي المخولة بالإدارة والإشراف على عملية الاستخراج، ويلاحظ أن هذا التفسير يهدف إلى تهميش دور الحكومة المركزية تماماً من خلال إعطاء السلطة الميدانية لإدارة الحقل لحكومة إقليم كردستان، كما يلاحظ أن هذا التفسير يجافي الواقع، حيث تقوم الحكومة العراقية بإدارة عمليات الاستخراج والإشراف على الحقول الحالية.[1]

وفيما يتعلق بإدارة القوات المسلحة، ذهبت المادة (12) للنص على أن "الإقليم الكردستاني استناداً إلى الفقرة خامساً من المادة (121) من الدستور الاتحادي قوات بيشمركة دفاعية لحراسة الإقليم..." وبالتالي فقد أكد دستور كردستان العراق على أحقية الإقليم في الاحتفاظ بقوات مسلحة خاصة به، كما ذهبت المادة (65) إلى "السماح بدخول قوات مسلحة اتحادية إلى أراضي كردستان العراق عند الضرورة بموافقة برلمان كردستان العراق على دخول تلك القوات مع تحديد مهامها ومكان ومدة تواجدها".[2]

وذهبت المادة (65/ ثالث عشر) إلى أن لرئيس الإقليم "إرسال قوات حرس الإقليم (البيشمركة) أو قوى الأمن الداخلي إلى خارج الإقليم بموافقة البرلمان الكردستاني".[3]

ويلاحظ أنه بمراجعة هاتين المادتين يتضح لنا الآتي:

أ. أنه قيد دخول القوات الاتحادية إلى إقليم كردستان بموافقة برلمان كردستان، كما أنه قيد مكان ومدة تواجدها، وهو نص لا يمكن أن يوجد في دستور دولة فيدرالية،

([1]) نص دستور العراق الدائم، الموقع في 15 تشرين الأول 2005، على الموقع الخاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن:
.http://www.marafea.Ory/paper.php%3F.Sourcr%3Dakber%26mlf%3Dintevpaye26%sid%D1081
وكذلك منذر الفضل، مستقبل صناعة النفط والغاز في كردستان والعراق الاتحادي، مركز النور، على الموقع التالي:
.http://www.alnoor.se/article%3Fid3D49369.06.06.2009

([2]) نص مسودة دستور كردستان العراق، مرجع سبق ذكره.

([3]) نص مسودة دستور كردستان العراق، مرجع سبق ذكره.

إذ أنه ليس من المتصور ابتداء وجود قوات مسلحة خاصة بالإقليم ناهيك عن تقييد تواجد القوات الاتحادية داخل الإقليم الفيدرالي المكون للدولة الاتحادية.

ب. عدم إرسال قوات البيشمركة أو قوات الأمن الداخلي إلا بموافقة كل من رئيس وبرلمان إقليم كردستان، ويكشف هذا النص طبيعة العلاقات بين الحكومة الإقليمية والاتحادية والتي تؤسس العلاقة بينهما كما لو أنها علاقة بين دول مستقلة.

ومما سبق يتضح لنا أن على رغم كون رسم السياسة الخارجية والدفاع من الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية كما ذهب الدستور العراقي في المادة (110/ أولاً وثانياً)،[1] فإن دستور كردستان ذهب إلى ضمان هذا الحق للإقليم مستغلاً في ذلك التداخل بين كل من السلطات الحصرية للحكومة الاتحادية والسلطات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم الفيدرالية. كما يلاحظ أن مسودة دستور إقليم كردستان العراق قد خلقت نواة دولة مستقلة بكل المعايير فقد ضمنت الاستقلالية للإقليم في إدارة كافة شؤونه سواء الداخلية أو الخارجية في إطار رابطة اتحادية ضعيفة، فضلاً عن إتاحة الاستقلال للإقليم في حالة تغيير نظام الحكم أو في حالة عدم تنفيذ المادة (140) والمادة (8 أولاً وثانياً).

أما على المستوى العملي، فقد قام الأكراد باتخاذ إجراءات عملية تعكس قدراً كبيراً من الاستقلالية منها: رفض رفع العلم العراقي في المناطق التي تحكمها حكومة إقليم كردستان العراق وقاموا بدلاً من ذلك برفع العلم مهاباد، هو العلم الذي رفعته دولة مهاباد الكردية في شمال غرب إيران في 22 يناير 1946 وذلك قبل سقوطها في نفس العام. وينظر إليه الأكراد المقيمون في سوريا وإيران وتركياً على أنه علم خاص بهم كما يستخدم أكراد العراق نشيدهم الوطني الخاص بهم، الذي يختلف عن النشيد الوطني العراقي.[2]

كما قام الأكراد بإبرام عدد من العقود النفطية مع عدد من الشركات الأجنبية، وكما قامت حكومة إقليم كردستان العراق بتمرير قانون النفط والغاز الخاص بالإقليم.

([1]) نص دستور العراق الدائم، موقع سبق ذكره، وكذلك منذر الفضل، مرجع سبق ذكره.

([2]) سهام فوزي حسين يحي، التنوع الإثني والمذهبي والأمن القومي، دراسة حالة العراق بعد إبريل 2003، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص 117–118.

كما يلاحظ أن لكل من الحزبين الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني قوات البيشمركة الخاصة به والتي هي أقرب إلى كونها قوات مسلحة، ويتراوح حجمها ما بين 70 ،120 ألفاً.[1]

لقد سعى القادة الأكراد إلى تشكيل الرأي العام الكردي لصالح تأكيد فكرة الانفصال عن العراق، وذلك من خلال التعليم والإعلام ساعدهم في ذلك فترة الاستقلال النسبي عن الحكم المركزي في بغداد منذ 1991 حيث يقدر أن هناك مليون كردي من الجيل الجديد لم يتعلموا اللغة العربية، كما أن روابطهم الثقافية مع عرب العراق شبه محدودة مقارنة بآبائهم وأجدادهم، بل تأتي اللغة العربية في المرتبة الثالثة بعد اللغة الإنجليزية، وبالإضافة إلى ذلك فقد صرح مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق: "أنه حق مشروع للأمة الكردية أن يتوحدوا ويقوموا ببناء دولتهم المستقلة".[2]

ويضاف إلى ما سبق، وجوب من يرغب في زيارة إقليم كردستان الحصول على تصريح من السلطات الكردية، حيث أن تأشيرة دخول العراق لا تعد سارية في كردستان، ويجب على العراقيين الذي يتوجهون للعيش في كردستان إحضار كفيل كردي كي يتم منحهم حق الإقامة في الإقليم، فقد صرح هيرش خالد – مدير إدارة الإقامة في أربيل: "أن حكومة إقليم كردستان تفرض شروطاً صارمة للحصول على ترخيص إقامة في الإقليم للحد من إعداد النازحين الذين يأتون من المناطق العراقية الأخرى هرباً من العنف، وعلى كل عائلة تريد الإقامة في الإقليم إحضار كفيل كردي بشرط أن يكون موظفاً في إحدى مؤسسات حكومة الإقليم".[1]

غير أن هذا لا يعني أن إقليم كردستان العراق يستطيع الانفصال عن العراق في أي وقت يشاء، فهناك العديد من المعوقات التي تحد من إمكانية حدوث هذا السيناريو وهو ما سيتم تناوله فيما يلي.

([1]) المرجع السابق، ص 118.

([2]) المرجع السابق، ص 118.

ثانياً: معوقات استقلال إقليم كردستان العراق:

يمكن إيراد المعوقات التي تحول دون الاستقلال الفعلي للإقليم في المعوقات المحلية أو الداخلية والإقليمية والدولية.

1) المعوقات المحلية أو الداخلية:

أ. الانقسام الكردي الداخلي:

أن العامل المؤثر في المجتمع الكردي هو الولاء القبلي، فبارزاني يعتمد بصورة أساسية على البنية القبلية للمجتمع الكردي، حيث يعتبر قائداً لتحالف يضم القبائل الكردية الأكثر تنظيماً والتي تمكنت من بسط سيطرتها من خلال الاعتماد على قوة المال والسلاح، وليس نظراً لكونه قائداً لأكبر القبائل الكردية عدداً، وقد أدى غياب الثقة بين الأكراد إلى تقاتلهم فيما بينهم، فكل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني وعبدالله أوجلان رؤساء الأحزاب الكردية الثلاثة الرئيسية اقتتلوا أكثر من تقاتلهم مع الدول التي أنكرت على الأكراد حق تقرير المصير، وبالتالي فإن أحداً من القادة الأكراد لم يستطع أن يسمو عن كونه رئيساً لقبيلة، وهو ما أكده عبدالله أوجلان قائلاً: "إن القبيلة الكردية التقليدية تشكل عائقاً أمام وحدة الأكراد"،[1] وفي داخل العراق تقاتل الحزبان الكرديان الرئيسيان الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، في شمال العراق عدة مرات بين 1966 إلى 1970 وفي الفترة ما بين 1975 و1986 وكذلك في الفترة ما بين 1994 و1998.[2]

وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية اجتمعت بجلال طالباني ومسعود البارزاني وتم عقد اتفاق بينهما برعاية أميركية عرف باسم اتفاق واشنطن سبتمبر 1998 ولكن لم يتم التفاهم فيما بينهم وظل هذا العداء حتى عام 2002 قبل الحرب على العراق عندما تدخلت أميركياً ورعت اتفاقاً تاريخاً للتعاون بين الحزبين الكرديين وقد استمرت الولايات المتحدة في رعاية هذا التعاون حتى تم الاتفاق على توحيد الإدارة في إقليم كردستان في جلسة

---

(1) محمد سعد أبوعامود، الدولة الكردية بين الفكر والحلم والواقع، مجلة السياسة الدولية، العدد 135 يناير 1999، ص 86.

(2) عمرو عبدالكريم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

عقدها البرلمان الكردي في 21 ينـــاير 2006 وحضـــرها زلمـــاني خليـــل زاده سفير الولايات المتحدة.[1]

وعلى الرغم من توقيع اتفاقية لتوحيد الإدارة الكردية في آواخر عام 2005 فإن توحيد الإدارة الكردية لم يشمل توحيد أربع وزارات رئيســية وهـــي الماليـــة والبيشمركة والعدل والداخلية، على الرغم من الاتفاق على توحيد هذه الـــوزارات في أقل من عام، وقد تم توحيد ثلاث وزارات منهـــا هـــي العـــدل والبيشـــمركة والداخلية في إبريل 2009، ولم توحد المالية بعد، ولا يتوقع أن يكون هذا التوحيد لوزارتي الداخلية والبيشمركة توحيداً فعلياً، فالتجربـــة تقـــول أن الإدارة الكرديـــة الموحدة التي أنشأها الأكراد في عام 1992 لم تتضمن توحيـــد وزارات الماليـــة والبيشمركة والداخلية سوى شكلياً. فقد كان الحزبان الكرديـــان يســـيطران علـــى الموارد المالية الخاصة بهما، وليس حكومة إقليم كردستان، كما أنه على الرغم من أن السيطرة على الأجهزة الأمنية قد أعطيت لحكومة الإقليم، فإن الأجهزة الأمنيـــة ظلت منقسمة فعلياً ومهيمناً عليها من قبل الحزبين كل في مناطق نفوذه، كمـــا أن الوزارات في الإدارة الموحدة تم تقاسمها مناصفة تقريباً بين الحزبين فقد حصـــل الحزب الديمقراطي الكردستاني على 13 وزارة بينما حصـــل الاتحـــاد الـــوطني الكردستاني على 14 وزارة.[2]

وعملياً وعلى أرض الواقع، فإن مسعود البارزاني يســـيطر علـــى دهـــوك وأربيل، بينما يسيطر طالباني على السليمانية ويعتمد كل من الحزبين على أعضاء عائلته المقربين من أجل السيطرة على مناطق نفوذه.

ويقوم كل من طالباني والبارزاني بتمويل إدارتيهما من أموالهما الخاصـــة، كما يهمين كلاهما على الحياة الاقتصادية كل في مناطق نفوذه من خلال الشركات المملوكة لبارزاني وطالباني وأقاربهما وحزبيهما السياسيين.

([1]) أسامة مخيمر، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 135 يناير 1999، ص 113.

([2]) نص اتفاقية توحيد إدارتي حكومة إقليم كردستان العراق، موجود على الرابط التالي:

.http:llar wikipediaory/wiki%25D8%25 7%25Dy%2584%25D8%25dy%.01.12.2007

ويلاحظ كذلك أن الأجهزة الأمنية في إقليم كردستان منقسمة بين الحزبين الكرديين، فلكل حزب في مناطق نفوذه أجهزته الأمنية الخاصة به، فالجهة الاستخبارية الأساسية في الحزب الديمقراطي الكردستاني هي البارستين، وتلك الخاصة بالاتحاد الوطني الكردستاني هي دازغاي زانياري، وينطبق الحال على قوات أسايش،(*) فضلاً عن البيشمركة، بل ويلاحظ أنه عندما طلبت وزارة الدفاع العراقية والولايات المتحدة قوات كردية للمشاركة في خطة أمن بغداد فإنها اضطرت إلى أن تطلب ذلك من كل من الحزبين الكرديين كل على حدة.[1]

وعملياً ليس هناك إدارة كردية موحدة، بل إدارتان كرديتان تتمتعان بمؤسسات موازية لبعضهما البعض، يضاف إلى ذلك غياب اتفاق على منظور محدد لإدارة كردية موحدة، فبينما يفضل الحزب الديمقراطي الكردستاني "مسعود البارزاني" حكومة مركزية في إقليم كردستان يبسط سيطرته عليها، يرغب الاتحاد الوطني الكردستاني " طالباني " في أسلوب لا مركزية تتمتع السليمانية بمقتضاه بقدر من الاستقلالية، وذلك لضمان سيطرته عليها.[2]

يضاف إلى ذلك بروز تحد للحزبين الكرديين في الموصل من جانب حزب الحرية والعدالة الكردستاني، الذي يتكون من عشائر السروجية والهركية والزيبارية ويعارض توجهات الحزبين الكرديين: الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، لا سيما فيما يتعلق بإقامة دولة كردية أو الانفصال عن العراق أو ضم المناطق المتنازع عليها إلى إقليم كردستان كما يطمح الحزبان الكرديان، ويعكس هذا الحزب توجهاً وطنياً عراقياً، فقد استنكر وعارض قرار مجلس الشيوخ الأمريكي الداعي إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول، فضلاً عن رفضه القاطع لتغير العلم العراقي باعتباره رمزاً للسيادة الوطنية، ويدعو إلى حل القضية الكردية من خلال إقامة حكم ذاتي للأكراد بالتفاهم مع العرب.

(*) وهو جهاز أمني خاص بملاحقة الجرائم الاقتصادية مثل التهريب والجرائم السياسية مثل التجسس وأعمال التخريب والإرهاب.

([1]) أسامة مخيمر، المرجع السابق، ص 114.

([2]) المرجع السابق، ص 114.

ب. الطابع المختلط للمدن المتنازع عليها:

أن أحد المعوقات الأساسية لقيام دولة كردية ينبع من الخلافات حول الحدود خاصة في الموصل و كركوك وغيرهما من المدن المتنازع عليها، حيث يوجد بها احتياطات نفطية هائلة، كذلك تعتبر موطناً للمجتمعات الأثينية منها العرب والتركمان والأكراد، ومن المتوقع أن تثير أية محاولة لضم هذه المناطق إلى إقليم كردستان قسراً إلى انفجار نزاع مسلح بين مختلف الطوائف.

(ج) مشكلة كركوك والمادة 140 من الدستور الدائم:

يشير الدستور العراقي الدائم الذي تم إقراره في أكتوبر 2005 إلى ضرورة تطبيع الأوضاع مع كركوك بنهاية ديسمبر من عام 2007 حيث تنص المادة 140 من الدستور على تطبيع الأوضاع وإجراء إحصاء سكاني واستفتاء في كركوك وأراضي أخرى متنازع عليها لتحديد ما يريده سكانها وذلك قبل 31 ديسمبر 2007،[1] حيث تحدد العملية السياسية المنصوص عليها في المادة 140 عملية مكونة من ثلاث مراحل تشمل التطبيع (أي إزالة العائلات العربية وعودة الأكراد والأشوريين " المسيحيين " والتركمان المنفيين)، إجراء تعداد حيث ستتخذ الخصائص الديموغرافية لكركوك بعد التطبيع، وأخيراً الاستفتاء من سكان محافظة كركوك الذين يرغبون في الاندماج مع إقليم كردستان أو البقاء خارجه، وقد صمم الأكراد على إجراء الاستفتاء في موعده المحدد في شهر ديسمبر 2007،[2] وتعد المادة 140 نسخة معدلة من المادة 58 التي وردت في قانون إدارة الدولة الانتقالية الذي أقر في مارس 2004 والتي أصر الأكراد على عدم التنازل عنها باعتبارها خطوة أساسية على طريق ضمان كردية مدينة كركوك، وما يمكن أن يؤدي إليه من إلحاق المدينة بإقليم كردستان، وبذلك اتجه قادة الأكراد وبقوة إلى محاولات تغيير معالم كركوك الجغرافية والديموغرافية عن طريق توطين كركوك بأغلبية كردية لضمان الاستفتاء لكن

([1]) محمد إحسان، كركوك والمناطق المتنازع عليها في التطور الدستوري العراقي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

([2]) ريم فؤاد شلبى، قبول الحقائق في العراق، قرارات إستراتيجية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة الثانية عشر، العدد الثامن أغسطس 2007، ص 26.

المادتين (58 – 140) تثيران جدلاً كبيراً من حيث كيفية تطبيع الوضع الديموغرافي والسياسي في كركوك وتنص المادة 58 على ما يلي:[1]

1. عودة السكان المبعدين مع إعادة الممتلكات المفقودة أو التعويض عنها.
2. الأفراد الذين تم توطينهم في هذه المناطق من قبل النظام السابق يمكن إعادة توطينهم.
3. إلغاء قانون التصحيح الوطني الذي تم استخدامه في كركوك لإجبار الأكراد على إعلان أنفسهم بأنهم عرب إذا أرادوا شراء عقار أو تلقي خدمة أو حقهم في الحصول على عمل من دوائر الخدمة المدنية أو العمل في قطاع الطاقة.

وفي حين المادة (140) من الدستور العراقي لا تقدم أية تفاصيل حول كيفية تطبيع الأوضاع في كركوك باستثناء الإشارة إلى ميعاد الاستفتاء على هذا التطبيع الذي حددته في 31 ديسمبر 2007 فعلى سبيل المثال لا تشير هذه المادة إلى أي تفاصيل حول الاستفتاء أو من هم المواطنون الواجب عليهم الاستفتاء.[2]

ومن هنا فإن إجراء استفتاء حول المدينة يبدو أمراً صعباً للغاية، فالأقليات الموجودة داخل كركوك تخشى من الأكراد بعد الاستفتاء، لذلك يعارض العرب والتركمان إجراء استفتاء بسبب التغييرات الديموغرافية التي طالت المدينة لمصلحة الأكراد، فقد قام الأكراد بتهجير عائلات عربية من المدينة واستجلاب أكراد من مناطق كردية إبان توغل قوات الاحتلال في الشمال. وبعد سقوط نظام صدام حسين زادت نسبة الأكراد في كركوك من 700 ألف نسمة إلى 800 ألف نسمة على الرغم من إجبار العديد من التركمان والعرب على الرحيل من كركوك، فقد تم إجبار 150 ألف عربي بالخروج من المدينة نتيجة لأعمال العنف التي قامت بها قوات البشمركة ضدهم. وذكرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز أن 350 ألف كردي استوطنوا المدينة، ويوجد من بينهم 100 ألف على الأقل لم يعيشوا أبداً في كركوك قبل إبريل 2003 وذلك بتشجيع من السلطات الكردية التي تسيطر على

([1]) خليل عناني، كركوك مدينة على حافة الانفجار، مرجع سبق ذكره، ص 176.

([2]) محمد أحسان، مرجع سبق ذكره، ص 126–127.

الأجهزة الأمنية في المدينة والتي قامت بمنحهم الأموال اللازمة لاستيطانهم فقد قامت بمنحهم أوراق ملكية مزورة وأوراق إقامة لأكراد أتراك وقامت السلطات الكردية بتغيير أسماء الشوارع والمباني من اللغة العربية إلى اللغة الكردية كمحاولة لطمس هوية المدينة، ويرى البعض أن أعداد الأكراد الذين تم جلبهم إلى كركوك من قبل الحزبين الكرديين في سنوات ما بعد الاحتلال يماثل ثلاثة أمثال العرب الذي ثم جلبهم إلى كركوك في عهد النظام السابق خلال 35 عاماً، فمنذ دخول القوات الكردية إلى كركوك في إبريل 2003، والسلطات الكردية تقوم بمحاولات جادة لإضفاء الطابع الكردي على المدينة وطرد جميع الأثنيات الأخرى منها وخاصة العرب،[1] ولذلك يمكن القول إن الأكراد بقيادتهم الحالية عملوا منذ عام 2003 على تهجير العرب والتركمان من كركوك، وإسكان الأكراد محلهم بدعوى أن النظام السابق قد هجر الأكراد وأسكن محلهم العرب، والهدف هو ضمان كثافة كردية في كركوك قبل الانتخابات وتطبيق الاستفتاء الذي أشار إليه الدستور العراقي الجديد الذي تمت صياغته بعقلية أمريكية انقسامية هي عقلية (بول بريمر) وعقلية (جوزيف بايدن) صاحب فكرة الفيدرالية من أجل طموح الأكراد للسيطرة على آبار النفط في كركوك والإشراف المباشر على عمليات الاستكشاف والحفر والتصدير ومن ثم نيل القسط الأكبر من العائدات النفطية.[2]

لقد مثلت مشكلة كركوك مسار خلاف رئيسي في إطار العملية السياسية الداخلية في العراق ولم يحدث حتى الآن أي استفتاء بشأن كركوك ولم تنه لجنة المطالبات مهمتها، ولم يتم إجراء انتخابات مجالس المحافظات في كركوك وأصبح مصير كركوك غامض. ولذلك يمكن القول أن مسألة الاستفتاء تصادف مشاكل معقدة تتصل بسلسلة من التدابير التي يصعب بل يستحيل التوصل إليها بالتوافق السياسي، فالاستفتاء يتطلب تنظيم إحصاء سكان دقيق جداً، وهذا بدوره يصطدم بمشكلة معقدة تتعلق بما يصفه التركمان والعرب بموجبه استيطان كردي مدعوم بوثائق وأوراق ثبوتية مزورة تعيد تعريف 250 ألف من المواطنين الأكراد الجدد

([1]) سهام فوزي حسن يحي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

([2]) حسن طواليه، التصفية العرقية في العراق إلى أين، جريدة العرب اليوم الأردنية، 23-7-2009 ف.

كمهجرين عادوا إلى مساكنهم، ومشكلة وجود هؤلاء الوافدين تصطدم بدورها بمشكلة إنسانية موازية، تتعلق بوجود أعداد من المهجرين التركمان تم طردهم خلال الفترات السابقة على الاحتلال الأمريكي وخلاله، ويمنع عليهم العودة إلى مدينتهم فهؤلاء قد لا يتمكنون جميعاً من تقديم الأوراق الثبوتية، كما يفعل الأكراد الذين باستطاعتهم تقديمها، وهذه مشكلة قانونية ترتبط بمشكلة أخرى قائمة بذاتها وغاية في التعقيد وهي مشكلة تزوير الوثائق والأوراق الثبوتية، فالتحقق من كل هذه المسائل في ظل أوضاع متوترة ومضطربة ومع ضعف الدولة المركزية سوف يجعل من تطبيع الأوضاع في كركوك كما تطالب المادة الدستورية أمراً مستحيلاً، ولكن نص المادة يثير بذاته مشكلة دستورية حيث تقول المادة 140:

أولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة 58 من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانياً: المسئولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة 58 من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على أن تنجز كامل التطبيع، والإحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، لتحديد إرادة مواطنيها في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2007 ويلاحظ في هذا النص أنه يحدد سقفاً زمنياً لحل مشكلة تاريخية خطيرة وهذا غير مألوف في الدساتير، ولذلك يحتج العرب والتركمان بالقول أن المادة 140 باطلة بحكم انتهاء السقف الزمني للتطبيق.[1]

وفضلاً عن ذلك، فقد بدأت الحكومة العراقية تسعى إلى تقليص النفوذ الكردي في المناطق المتنازع عليها خارج إقليم كردستان العراق، ومن ذلك الصراع الذي نشب حول مدينة خانقين الغنية بالنفط والتي كان بها قوات كردية من البيشمركة منذ عام 2005، حيث قام الجيش العراقي في أغسطس 2008 وتحت أوامر من المالكي بإصدار أوامر للقوات الكردية بالانسحاب من خانقين خلال

([1]) فاضل الربيعي، احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً، المستقبل العربي، لسنة 27، العدد 303 مابو 2004.

24 ساعة، وقد تدخلت الولايات المتحدة لتهدئة الأزمة بين الطرفين كما قام الجيش العراقي بنشر الفرقة الثانية عشر من الجيش العراقي ذات الأغلبية العربية في محافظة كركوك بعد شهرين من أزمة خانقين، وقد بلغ حجمها حوالي 9.500 جندي.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأكراد منذ انهيار النظام العراقي السابق قد تمكنوا من لعب دوراً سياسياً فاعلاً حيث يمكن الأكراد من تحقيق العديد من أهدافهم السياسية. حيث وافقت بغداد على العديد من مطالب الأكراد والتي من أهمها الموافقة على إجراء استفتاء حول كركوك. وهذا يعد تطوراً خطيراً للأكراد، ويضاف إلى ذلك أن الأكراد تمكنوا من تدشين شبه دولة مستقلة في الشمال كانت أكثر مناطق العراق آمناً وازدهاراً.

2) الرفض الإقليمي لإمكانية قيام دولة كردية في شمال العراق:

يلاحظ أن الدول المجاورة لإقليم كردستان العراق والمتمثلة في تركيا وإيران وسوريا، بها أقليات كردية يعتد بها على الرغم من عدم وجود إحصاء في هذه الدول لبيان عدد الأكراد، أو عدم السماح به أساساً، وتخشى كل من تركيا وإيران وسوريا من أن تؤدي التطورات التي حققها الأكراد في شمال العراق من فيدرالية أقرب إلى الكونفدرالية ووضع أقرب إلى الاستقلال إلى تشجيع الأكراد في الدول المجاورة للتمرد من أجل الحصول على الاستقلال أو على وضع مشابه لأكراد العراق، وقد تأكدت هذه المخاوف عقب إصدار قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والذي نظم علاقة أكراد العراق بالعراق من خلال الرابطة الفيدرالية، حيث قام أكراد سوريا بالتظاهر في عام 2004 في القامشلي ودمشق وقاموا بالتصادم مع قوات الأمن السورية في حلب والقامشلي في 2005 مطالبين بالفيدرالية والاستقلال.

---

(1) أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

3) الانحباس الجغرافي للإقليم الكردستاني في شمال العراق:

أن أحد المعوقات الأساسية أمام قيام دولة كردية في شمال العراق هي حقيقة الوضع الجغرافي الذي سيجعل من دولة كردستان العراق دولة حبيسة، وبالتالي فإنه ليس هناك إمكانية لقيام دولة كردية إلا إذا اعتمدت على دعم جيرانها، وذلك من أجل الاتصال بالعالم الخارجي اقتصادياً وسياسياً، وبالتالي فإن الرفض الإقليمي للدول المجاورة للعراق للكيان الجديد الناشئ في شمال العراق من شأنه أن يقضي على إمكانية قيام دولة كردية.

4) التردد الأميركي في ضم كركوك إلى إقليم كردستان أو السماح باستقلال كردستان:

كان الأكراد يرون أن الولايات المتحدة قد قامت باحتلال العراق لتنفيذ أجندة خفية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من جديد، الأمر الذي أعطى الأكراد آمالاً بأن يتم إعطاؤهم وطناً لهم، غير أن هذه الآمال قد تبددت بعدما تحولت السياسة الأميركية في العراق من مؤيد للأكراد إلى سياسة تؤيد التوصل إلى تسوية سياسية حتى لو ترتب عليه تهميش الوضع الكردي في شمال العراق، يدعم ذلك تصريحات فؤاد حسين، المتحدث الرسمي باسم مسعود البارزاني، قائلاً: "إذا وافق الأميركيون على تأمين مطالبنا في كركوك والموصل، فسوف نقوم بضمهما بسرعة"، الأمر الذي يدل على غياب موافقة أميركا على ضمها إلى منطقة إقليم كردستان العراق، وهو ما أكده محمود عثمان النائب الكردي في البرلمان العراقي – حيث قال: "عندما نسأل المسئولين الأميركيين عن رأيهم في موقف حكومة بغداد من القضية يجيبوننا بالقول أننا لا نحب أن نتدخل في تلك المسألة معقباً أنهم قاموا بشن الحرب على العراق واحتلوها على مدار أربعة أعوام، وعلى الرغم من ذلك يتذرعون بحجة عدم التدخل، وبالتالي فإنهم لا يعارضون سلوك بغداد تجاه القضية.[1]

([1]) رد النائب محمود عثمان على تصريحات القنصل الأميركي في كركوك هاوارد كيفن إلى صحيفة آسو في 2008/9/23 على الموقع: .www.irak.dk/index.php?option=com.content.task.id

قد اتضح تخلي الولايات المتحدة عن الأكراد في عدة مناسبات منها:

أ- قيام قبيلة الجبور بتشكيل مجلس الصحوة في حويجة العبيد "منطقة عربية في كركوك" في نوفمبر 2007، لإعادة الهدوء إلى المنطقة، وذلك على الرغم من الرفض الكردي لإقامة أية مجالس صحوة في المناطق المتنازع عليها.

ب- قيام الولايات المتحدة في 16 ديسمبر 2007 بدعم الغارات الجوية التركية في شمال العراق للقضاء على حزب العمال الكردستاني، بل وساعدتها أيضاً عبر منحها معلومات استخبارية.

ج- تصريح القنصل الأميركي في كركوك هاوارد كيغن إلى صحيفة آسو في 2008/09/23 بأن مجلس محافظة كركوك غير شرعي لأن انتخابات عام 2005 كانت غير شرعية، وأن مطالبته بضم كركوك إلى إقليم كردستان غير شرعية، وأن التظاهرات التي خرجت لتأييد مجلس كركوك معدة من قبل الأحزاب الكردية، وأعتبر المادة (24) من قانون انتخابات المحافظات إنجاز مهم أجبر جميع الأطراف على الجلوس والتحاور، ويلاحظ أن المادة (24) تتمثل البديل الفعلي عن تنفيذ المادة (140) إذ أنها تنص على تقاسم السلطة بين المكونات الأساسية للمدينة، واستقدام قوات عسكرية من وسط وجنوب العراق إلى مدينة كركوك، كما حذر هاواردكيغن الأكراد أنهم ليسوا وحدهم في كركوك فهي تضم العرب والتركمان والآسوريون، وأضاف القنصل بأن أميركا تؤيد تطلعات الشعب العراقي إذا أراد شيئاً خارج الدستور.

وختاماً يمكن القول أنه بالإضافة إلى ما استقر عليه الدستور العراقي الدائم في بيان العلاقة بين المركز والأقاليم في صورة اتحاد ضعيف يقترب من الصيغة الكونفدرالية منه إلى الفيدرالية، صارت مسودة دستور كردستان على نفس النهج داعمة لاستقلالية إقليم كردستان العراق، فقد أكد على حق الإقليم في إبرام اتفاقيات مع الدول الأجنبية وفي الاحتفاظ بقوات مسلحة اتحادية، بل وتقييد دخول قوات مسلحة اتحادية إلى الإقليم بموافقة برلمان كردستان العراق، على أن تحدد مهامها ومكان ومدة تواجدها، كما اتخذ الأكراد العديد من الخطوات على المستوى العملي

أبرزت هذه الاستقلالية ومنها: رفض رفع العلم العراقي، وإبـــرام عقـــود نفطيـــة بطريقة أحادية بدون الرجوع إلى بغداد واحتفاظ كل مـــن الحـــزبين الـــديمقراطي والاتحاد الكردستاني بقوات البيشمركة الخاصة بهما، ورغم كل ذلك فإن إمكانيـــة استقلال إقليم كردستان صعبة للغاية إن لم تكن مستحلية، وذلك بسبب المعوقـــات الداخلية فيما بينهم ورفض الطوائف العراقية الأخرى لهذا الاستقلال، وفضلاً عـــن الرفض الإقليمي لهذه الدويلة وفي ظل انحباس إقليم كردستان العراق جغرافياً مع تراجع الولايات المتحدة الأميركية عن دعم استقلال الأكراد.

المبحث الثاني

الأطروحات الفيدرالية الشيعية

يهدف هذا المبحث إلى بيان أبرز المشاريع الفيدرالية التي قدمت لإقامة فيدرالية شيعية جنوب بغداد، وبيان مناصري كل مشروع مع دراسة أبرز المعوقات التي تواجه إقامة فيدرالية في جنوب العراق بغض النظر عن الاختلافات بين هذه المشاريع.

أولاً: تصورات الفيدرالية الشيعية:

يمكن القول أنه ليس هناك سابقة لفيدرالية طائفية في تاريخ العراق، كما أن المشروع الانفصالي الوحيد الذي ظهر في منطقة جنوب العراق في القرن العشرين لم يكن له علاقة بالشيعة، حيث كان أنصار هذا المشروع هم النخبة التجارية في البصرة المكونة من التجار وملاك الأراضي من السنة ومن غير المسلمين، حيث قامت لديهم فكرة إقامة جمهورية تجارية مستقلة تحت الحماية البريطانية في البصرة، أما الأغلبية من العرب الشيعة فقد تم تهميشهم تماماً، غير أن تلك المحاولة باءت بالفشل، حيث ناهضه تحالف من القوميين العراقيين ذوي خلفيات أثنية مختلفة من الشيعة والأكراد والتركمان والطبقة الدنيا من اليهود، وعندما قامت الدولة العراقية في عام 1921 تأقلم العرب الشيعة في إطار الدولة العراقية، وكانت كافة الثورات التي قاموا بها خلال القرن العشرين موجهة تجاه نظام الحكم في بغداد ولم تكن أبداً موجهة تجاه وحدة الأراضي العراقية.

وقد بدأ الطرح الفيدرالي للعراق ككل في مؤتمر لندن الذي انعقد في ديسمبر 2002 حيث أشار البند الثاني من البيان السياسي للمؤتمر على أن عراق المستقبل هو دولة ديمقراطية برلمانية تعددية فيدرالية، ثم ذهبت المادة الخامسة عشرة منه إلى مدح تجربة الحكم في كردستان وعلى إمكانية تعميمها على كافة أنحاء العراق، غير أن بطبيعة الحال هذا المؤتمر وما تمخض عنه من

نتائج لا يعد ملزماً للشعب العراقي، بالنظر إلى أنه تم من جانب قوى معارضة مقيمة في الخارج مدعومة بأمريكا.[1]

بعد الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003 بدأت تظهر أطروحات لدى بعض الأحزاب الشيعية لإقامة فيدرالية في الجنوب العراقي ولعل أبرز التصورات المطروحة تتمثل في ثلاث تصورات أساسية هي:

1. فيدرالية إقليم جنوب بغداد.
2. فيدرالية إقليم الجنوب.
3. فيدرالية إقليم البصرة.

وفيما يلي توضيح لهذه التصورات على التوالي:

1) إقليم الوسط والجنوب أو فيدرالية إقليم جنوب بغداد:

يعد النصير الأساسي لهذه الفيدرالية هو المجلس الأعلى الإسلامي العراقي (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق سابقاً)،[2] والذي أنشأته إيران في عام 1982، وحارب إلى جانبها خلال الحرب العراقية الإيرانية، والذي كان يتبع قادة إيران الدينيين أية الله الفطمي خوميني ثم خامنئي، وقد كان قائد الحزب محمد باقر الحكيم هو أول مفكر شيعي يروج بخطة شاملة للتوحيد السياسي للشيعة من إيران إلى لبنان في إطار نظام فيدرالي تحت قيادة طهران، وذلك منذ منتصف التسعينات في كتابه "عقيدتنا ورؤيتنا السياسية".

وقد سميت تلك الفيدرالية ابتداء "إقليم الوسط والجنوب"، غير أنه في يونيو 2007 غيّر عمار الحكيم حفيد عبد العزيز الحكيم ورئيس الحزب الاسم إلى إقليم جنوب بغداد، وقد طرح عبد العزيز الحكيم – رئيس المجلس الأعلى الإسلامي تلك الفيدرالية لأول مرة في 2005 فور عودته من زيارة إلى إيران في يونيو 2005، فقد صرح "أنه من الضروري إنشاء إقليم واحد للمناطق

([1]) نيفين عبدالمنعم مسعد، أثر المتغيرات الداخلية على سيناريوهات المستقبل العراقي في: د/حسن نفعة، د/نادية محمود مصطفى (محرران)، العدوان الأمريكي على العراق، خريطة أزمة ومستقبل أمة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى 2003، ص 210.

(2) أكرم حسام وآخرون ، الفيدرالية والأقاليم في العراق حل للأزمة أو خطوة نحو التقسيم على الموقع الآتي:

مركز بغداد للتدريب والاستشارات والإعلام، قطاع البحوث، 2012/10/7. www.baghadc enter.net print- 88htm

الوسطى والجنوبية من العراق"، نظراً للروابط المشتركة التي تجمع قاطني هذه المناطق، وتقوم الفكرة على إقامة منطقة فيدرالية يسيطر عليها الشيعة، وتضم تسع محافظات وتشمل كامل أراضي العراق جنوب بغداد.[1]

ومن المتوقع أن تكون عاصمتها النجف، وقد قال عمار الحكيم القائم بأعمال والده عبد العزيز الحكيم بعد إصابته بالسرطان في حديث لصحيفة (الشرق الأوسط) حديثنا عن إقليم الوسط ليس جديداً بل منذ أن تم الاستفتاء على الدستور العراقي والدستور ينص على أن العراق دولة فيدرالية ديمقراطية وأعطى الحق للمحافظات العراقية أن تكون فيدراليات خاصة بها.[2]

وقد جاء هذا الإعلان عن الفيدرالية من قبل الحكيم في وقت سيء للغاية عندما كانت عملية كتابة الدستور تمر بمرحلة متعثرة، وبدت كما لو أنها هدفت إلى إثارة العرب السنة لاستبعادهم من المشاركة في تلك العملية، حيث كان ذلك يعني أن الأحزاب الشيعية والكردية سوف تتقاسم حقول النفط فيما بينهما (كركوك للأكراد والبصرة للشيعة) تاركةً العرب السنة بلا موارد وعقب زيارة ثانية للحكيم إلى طهران في يوليو 2006 أعاد الحكيم إحياء الفكرة مرة أخرى، وذلك في وقت كانت البلاد تغرق في العنف الطائفي، وتوحي توقيت تصريحات الحكيم عقب زيارته إلى إيران بوجود أياد إيرانية وراءها ويلاحظ أنه في ظل غياب جهاز دولة مركزية قادرة على إدارة ترتيب فيدرالي تكون النتيجة المحتملة لمثل هذه الفيدرالية الشيعية انهياراً كاملاً للعراق.[3]

وقد استمرت مساعي الحكيم لتطبيق الفيدرالية في العراق من خلال الدفع "قانون تكوين الأقاليم في العراق"، الذي يحدد آليات تشكيل منطقة فيدرالية في العراق، وقد تم تمرير هذا القانون على الرغم من معارضة العرب السنة وبعض الشيعة وبمراجعة نصوص هذا القانون تلمس إصراراً على تطبيق الفيدرالية في العراق، حيث أن المادة التاسعة منه تنص على أنه "في حالة عدم نجاح الاستفتاء

([1]) كرايسز جروب، سياسات الشيعة في العراق، دور المجلس الأعلى، مرجع سبق ذكره، ص 22.

([2]) د. عبدالعزيز بن مصطفى كامل، تقسيم العراق الضرر والضرورة، مواقع إسلامية، محرم 2008.

([3]) كرايسز جروب، سياسات الشيعة في العراق، دور المجلس الأعلى، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

يجوز إعادته بعد مرور سنة من تاريخ إعلان النتيجة وبإتباع الإجراءات ذاتها"،[1] وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستفتاء على تشكيل الأقاليم يكون ناجحاً في حالة حصوله على نسبة أكبر من 50 % من أصوات المنتخبين، إذا كانت نسبة المصوتين لا تقل عن 50 % من نسبة الناخبين المسجلين، ومن ثم فإن هذه النسبة تيسر إقامة أقاليم فيدرالية إلى أبعد حد، ذلك لأنه إذا كانت نسبة المصوتين بلغت 50% ووافق أكثر من نصفهم على تكوين إقليم فيدرالي، فإن هذا يؤدي إلى إمكانية تكوين إقليم فيدرالي بناء على رغبة 26% فقط من سكان هذه المحافظة.[2]

وعلى الرغم من أن المجلس كان من القوى التي أعلنت رفضها قرار مجلس الشيوخ الأمريكي الداعي لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات شيعية وسنية وكردية، فإنه لم يكن من القوى التي وقعت على البيان الصادر من مجلس الشيوخ الأميركي. والجدير بالذكر أن المجلس اهتم بالتأكيد على عدم تشابه مشروعه الفيدرالي مع ما ذهب إليه قرار مجلس الشيوخ، على الرغم من التطابق الفعلي بين المشروعين.[3]

فالعراق الذي كان يمثل القوة الأكبر والأهم في دائرة الهلال الخصيب، فقد كان المخطط له دائماً أن يقسم إلى ثلاث دول: أحداها دولة للشيعة في جنوب العراق وبخاصة البصرة، والثانية دولة كردية في الشمال، والثالثة دولة سنية ضعيفة في بغداد. وعندما كشف النقاب عام 1982 عن مخطط التقسيم الجديد الذي يستهدف أكثر الدول العربية كان الكلام عن كل من سوريا والعراق بالغ الوضوح والخطر، ففي تقرير المنظمة الصهيونية العالمية الذي نشرته مجلة (كيفونيم) "اتجاها" الصهيونية الصادرة في 14 فبراير 1982 والذي نقلته في حينه صحيفة (الأهرام الاقتصادي) المصرية جاءت عبارات صريحة تحاك ما يحدث للعراق الآن وما يدبر لسورية.

([1]) إسلام جوهر، شادي محمد، تقسيم العراق، الصيغ المطروحة وإمكانيات التنفيذ، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 39 يناير 2008، ص 47.

([2]) قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الإقليم موجود على الرابط التالي:

.http://www.parliamenet iq/Iraqi council of Representatires

([3]) إسلام جهور، شادي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

أقر الشيعة التقسيم من خلال غالبيتهم في البرلمان العراقي ولم يعترض على ذلك القانون إلا نواب من العرب السنة الذين كان التحاقهم بهذا البرلمان إضفاءً للشرعية عليه، حتى صارت مقرراته واجبة التنفيذ.

يتضح من العرض السابق أن الفيدرالية التي يروج لها الحكيم هي فيدرالية طائفية بكل المعايير، خاصة وأن المحافظات التسع في الجنوب والوسط هي محافظات شيعية بها أقليات من السنة ومن الطوائف الأخرى مورس ضدها العنف الطائفي من قبل ميلشيات بدر المدربة والمدعومة من إيران والتابعة للمجلس الأعلى، فضلاً عن المليشيات التي كانت تتبع جيش المهدي واخترقتها إيران، الأمر الذي يعني نزوح سني من المناطق الشيعية وتكوين مناطق شيعية خالصة لا يسكنها السنة، وهو ما يوضح بجلاء البعد الطائفي للفيدرالية.

2) إقليم الجنوب:

ويضم كلاً من البصرة وميسان وذي قار، فهذا المشروع يجد شعبيته عند بعض قادة القبائل المقيمين هناك، فضلاً عن المجلس التأسيسي لإقليم الجنوب الداعي لهذا المشروع، حيث أعلن عقب قيام حزب الدولة بجمع التوقيعات لإقامة فيدرالية في البصرة، بأنه سيواصل حملة لجمع توقيعات الأهالي في المحافظات الثلاثة لتكون نسبتها 2 % لتؤهله لتقديم طلب رسمي إلى المفوضية لإجراء استفتاء لتشكيل إقليم الجنوب يضم المحافظات الثلاثة، والمجلس التأسيسي كان عبارة عن كيان سياسي تأسيسي في محافظة البصرة عام 2003 ويضم فئات مختلفة، ويلاحظ أن نجاح هذا الإقليم الفيدرالي يعني ترك المحافظات الشيعية الست الأخرى بدون نفط باستثناء الوسط.

3) إقليم البصرة:

يهدف إلى إقامة مشروع فيدرالي يضم محافظة البصرة وحدها، وقد قام حزب الدولة وهو حزب تشكل من قبل النائب العراقي المستقل وائل عبداللطيف للمشاركة في انتخابات المحافظات، وكان وائل عبداللطيف قد سبق وانشق عن القائمة العراقية في نهاية عام 2007، وقد قام هذا الحزب بجمع

توقيعات 34,800 شخص من البصرة وقدمها إلى مفوضية الانتخابات، والتي أعلنت موافقتها على إجراء استفتاء شعبي حول تشكيل الأقاليم، والجدير بالذكر أن هذا المشروع لاقى اعتراضاً من قبل قادة حزب الفضيلة في ذي قار.

أما حزب الفضيلة الشيعي فيقف متردداً بين فكرة إقامة فيدرالية في محافظة البصرة وحدها أو ضم إليها محافظتي ميسان وذي قار المجاورتين للبصرة، نظراً لأن الحزب لا يملك أنصاراً في أماكن أخرى في العراق سوى في هذه المحافظات الثلاثة،[1] وقد قام الفضيلة بالترويج لهذه الفيدرالية منذ صيف 2004 وظل يروج لها حتى بعد إعلان الحكيم لفيدراليته في 2005 وقد قام بعقد عدد من الندوات واستغلال خطب الجمعة من أجل الترويج لفيدراليته والتمييز بينها وبين فيدرالية الحكيم، حيث ينظر إلى فيدرالية الحكيم باعتبارها تمثل خطراً كبيراً عليه لأنها من شأنها أن تضعف نفوذه إلى حد كبير، إذ ستبتلع كل من البصرة وميسان في إطار مشروع الحكيم الفيدرالي الذي سيهيمن هو عليه.[2]

وقد برر حزب الفضيلة مطالبته بهذا الشكل من الفيدرالية للأسباب الآتية:

1. الإهمال والتهميش التي تتعرض له المحافظات الثلاث الجنوبية على الرغم من أن البصرة وفضلاً عن ميسان وذي قار تحتوي على 70% من ثروة العراق النفطية.
2. الإحساس بالمعاناة، حيث يشعر أبناء المحافظات الثلاثة الجنوبية بالحرمان والمعاناة أكثر من بقية العراقيين، بما في ذلك الشيعة المقيمين في وسط العراق، حيث عانوا من آثار الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت على مدار ثمانية أعوام كاملة، فضلاً عن الدمار الهائل الذي شهدته المنطقة عقب حرب الخليج الثانية في 1991.

ويلاحظ أن الأطروحات الفيدرالية التي يقدمها حزب الفضيلة تتسم بعدم التبلور، ويمكن إرجاع ذلك إلى قوة الهوية العراقية الوطنية لدى حزب الفضيلة والتي تبلورت في عدة مواقف منها:

([1]) كرايسز جروب، إلى أين يتجه العراق، دروس من البصرة، تقرير الشرق الأوسط، رقم 67 يونيو 2007، ص 9.

([2]) المرجع السابق، ص 9.

أ. اتهام المجلس الأعلى بالعمالة الإيرانية، بينما يؤكد الحزب على توجهاته الوطنية العراقية.

ب. تأكيد آية الله محمد اليعقوبي – الزعيم الروحي لحزب الفضيلة – دوماً على مركزية الدولة العراقية، بل ومعارضته للفيدرالية، كما أنه يرفض أي نمط للفيدرالية مشابه للفيدرالية الكردية، كما أكد محمد اليعقوبي على قيم التوافق ورفض الطائفية كأساس لمناهضة الفيدرالية الداعي إليه الفضيلة.

ج. نقد الأكراد لتحديهم لإطار الدولة العراقية الموحدة، بسبب رفضهم رفع العلم العراقي في المنطقة الكردية.

د. انسحاب الفضيلة من قائمة الائتلاف العراقي الموحد والذي جاء في جانب منه بسبب إتباع الحكومة لسياسات المحاصصة الطائفية، ودعوته لإقامة تكتلات عابرة للطائفية.[1]

ه. إضطلاعه بدور إيجابي وبناء في تعامله مع الطائفة السنية، وذلك من خلال عقد عدة لقاءات بين السنة والشيعة، والترويج لاتفاقية مكة الداعية إلى إنهاء العنف الطائفي في العراق.

وقد تراجع حزب الفضيلة عن فكرة الفيدرالية، حيث حذر النائب عن كتلة الفضيلة الشيخ صباح الساعدي من سعي بعض القوى السياسية إلى إقامة فيدرالية في البصرة أو ضمها إلى إقليم أوسع في ظل الصراع السياسي الذي تشهده المدينة وهشاشة الوضع الأمني فيها، كما ذهب السيد حسن الشمري رئيس كتلة الفضيلة للقول أنه يمكن إجراء استفتاء أو انتخابات من قبل الشعب للوقوف على مدى حاجته للفيدرالية.[2]

([1]) أنس العبيدي، الفضيلة الشيعي، موقع سبق ذكره.

([2]) موقع حزب الفضيلة الرسمي، موجود على الرابط التالي:

.http://www.alfadhela.org/news/news details.asp?field=general

ثانياً: معوقات إقامة الفيدرالية الشيعية في العراق:

يمكن إيجاز معوقات إنشاء كيان فيدرالي شيعي في النقاط التالية:

1) داخلياً:

يمكن القول أن هناك رفضاً داخلياً من قبل الشيعة والسنة على إقامة فيدرالية شيعية وذلك على النحو التالي:

أ- الرفض الشيعي للفيدرالية الشيعية:

حيث يلاحظ أنه ليس هناك من مؤيد للفيدرالية الشيعية الطائفية سوى المجلس الأعلى الإسلامي الذي روج لهذه الفكرة، بل ويلاحظ أن هناك بعض المسئولين داخل المجلس يرفضون هذا التوجه، فقد صرح أحد مسئولي المجلس الأعلى الإسلامي العراقي: "أنا ضد ذلك تماماً ..." أعتقد في البداية أن هذا الطرح يهدف إلى تحسين موقفنا التفاوضي، ولكن الآن أعلم أنه طرح حقيقي وأنا ضد الزعيم في هذه القضية.[1]

ويعارض كل من التيار الصدري وحزب الفضيلة هذا الطرح كذلك، فبالنسبة للتيار الصدري، فإنه ينظر إلى فيدرالية الحكيم على أنها أداة يستخدمها المجلس من أجل انتزاع القوى الاقتصادية والسياسية من أنصار التيار الصدري المقيمين أساساً في بغداد، فضلاً عن كون التيار الصدري يعكس توجهاً قومياً عربياً قوياً، وبفضل وجود دولة مركزية قوية تسيطر على البلاد بأكملها، وقد أعلن الصدريون موقفهم القائل بضرورة عدم اتخاذ أي قرار بشأن الفيدرالية طالما بقى العراق تحت الاحتلال،[2] أما بالنسبة للفضيلة، فإنه يرفض كذلك فيدرالية الحكيم، كما يعارض حزب الدعوة بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي الفيدرالية ويتضح ذلك من تبني المالكي لفكرة تعديل الدستور بما يسمح بتقوية سلطة الحكومة المركزية على حساب المحافظات والأقاليم.[3]

([1]) كرايسز جروب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

([2]) المرجع السابق، ص 23.

([3]) سامي شورش مقال عن الصراعات الشيعية – الشيعية أفشلت فيدرالية البصرة، موقع شبكة الدفاع عن السنة .dd-sunnah.net 2009.01.27

وبالإضافة إلى ذلك فإن آية الله السيستاني لم يبد حماساً للفيدرالية الشيعية ومثله كثير من المستقلين غير المنتظمين سياسياً الذين يتبعون قيادته.

وفضلاً عن ذلك فقد أظهر استطلاع للرأي رفض الأغلبية للفيدرالية ففي استفتاء للرأي أقامته شبكة بي بي سي بالتعاون مع شبكة أي بي سي أجري في إبريل 2007، أظهر أن 56% من الشيعة يفضلون وجود حكومة مركزية، بينما لم يؤيد الشكل الفيدرالي سوى 42% من الخاضعين للاستفتاء.

ويوضح هذه الحقيقة بجلاء رفض فيدرالية البصرة، فقد فشل وائل عبداللطيف الداعي الرئيس لإقامة فيدرالية البصرة في الحصول على التوقيعات، وهي نسبة 10% التي يحددها الدستور من أجل إقامة استفتاء على إقامة فيدرالية في البصرة، (وذلك في الفترة من 15 ديسمبر 2008 وحتى 15 يناير 2009) الأمر الذي يدل على محدودية الدعم المقدم من قبل الشيعة ومن جانب أهالي البصرة تحديداً للمشاريع الفيدرالية، والذين عارضوا هذا المشروع على أسس وطنية ودفاعاً عن مركزية الدولة العراقية[1].

وبالإضافة إلى ذلك فقد عبر العرب الشيعة عن دعمهم لمركزية الدولة العراقية في الانتخابات المحلية التي أجريت في عام 2009، حيث فاز ائتلاف دولة القانون بأغلبية أصوات الناخبين في معظم المحافظات الجنوبية، والذي رفع شعار مركزية الدولة العراقية وطالب بتعديل الدستور من أجل هذا الغرض، فضلاً عن تأكيده على الهوية الوطنية العراقية وذلك في مواجهة الأحزاب الطائفية الداعية للفيدرالية، فقد حصل ائتلاف دولة القانون التابع لرئيس الوزراء نوري المالكي على 35% من أصوات الناخبين في كل من بغداد والبصرة، وعلى 23% من أصوات الناخبين في ذي قار والقادسية وما بين 10-20% في كل المحافظات الجنوبية المتبقية، بينما خسر المجلس الأعلى الهيمنة التي يتمتع بها على المحافظات الجنوبية، الأمر الذي يعكس انتكاسه للمشروع الفيدرالي الذي كان ينادي به المجلس الأعلى.[2]

([1]) كرايسز جروب، مرجع سبق ذكره، ص 23، وكذلك أنظر سامي شورش، مقال سبق ذكره.

([2]) قحطان حسين ظاهر، معوقات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، على الموقع التالي:

.http://moheet.com/details.avticle/2219923%25Da%2585.19/02/2015.20:12:16

ب- الرفض السني لمثل تلك الفيدرالية:

يعارض السنة تماماً مفهوم الفيدرالية وهم إن قبلوا به فذلك على سبيل الحصر والاستثناء كعلاج للمسألة الكردية، حيث ترفض كل من جبهة التوافق وجبهة الحوار السنية والقائمة العراقية النظام الفيدرالي ويتلاقى العرب السنة مع التيار الصدري في رفضه للفيدرالية، وتأكيد مركزية الدولة العراقية.

2) إقليمياً:

يلاحظ أن أغلب الدول المجاورة للعراق ترفض إقامة فيدرالية شيعية في جنوب العراق خصوصاً في ظل الرابطة الفيدرالية الضعيفة المنصوص عليها في الدستور العراقي، بما يتيح إمكانية انفصاله مستقبلاً، فبالنسبة لتركيا، فإنها ترفض إقامة فيدرالية شيعية في جنوب العراق، خوفاً من أن يعزز هذا المكاسب الفيدرالية الكردية في الشمال وبما يعزز استقلاليتها ويفتح الباب مستقبلاً أمام انفصالها، ولا تختلف الدوافع السورية عن مثيلتها التركية، أما فيما يتعلق بكل من الكويت والسعودية فيلاحظ أن كلتيهما تتخوفان من استقلالية العرب الشيعة في جنوب العراق خوفاً من أن يشجع ذلك على النوازع الانفصالية للشيعة في الدولتين، أما الأردن، فإنها ترغب في وجود دولة عراقية قوية مركزية تقلل من المخاطر النابعة من عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، ومن ثم فإنها ترفض الفيدرالية الشيعية، أما فيما يتعلق بإيران، فإنه على الرغم من أنها الدولة الإقليمية الوحيدة الداعمة لإقامة فيدرالية شيعية من خلال المجلس الأعلى، فإن مشروعها واجه انتكاسة كبيرة بسبب وجود رأي عام شيعي رافض لمثل تلك الأطروحات.

3) دولياً:

والمتمثل بالأساس في الموقف الأميركي والفرنسي، فيلاحظ أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة التي وضعت نظاماً طائفياً في العراق، ومهدت لإقامة الفيدرالية على الأسس الطائفية، بل وطرحت مشاريع لتقسيم العراق إلى ثلاث أقاليم فيدرالية شيعية وسنية وكردية، حاولت الولايات المتحدة الأميركية وضع المخططات والتصورات التي تؤدي إلى إقامة نظام في العراق يستند إلى

الترتيبات الطائفية مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تقسيم العراق، وحاولت الترويج لهذه الأفكار على المستوى الدولي ولذلك جاءت المواقف الدولية أيضا مختلفة ما بين مؤيد للنظام الفيدرالي في العراق وما بين معارض لأي اطروحات من شأنها أن تؤدي إلى تقسيم العراق. كما حاولت بشكل قوي فرض التقسيم الفعلي، وأعطت الضوء الأخضر للعديد من الأطراف من ذوي النزعة الانفصالية لتعزيز اتجاهاتهم، ولكن بما يتفق بالدرجة الأولى مع الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها متخذة من العراق منطلقاً، ونقطة في خطة بعيدة المدى لإعادة تشكيل خريطة المنطقة، وفق استراتيجية طموحه جوهرها "تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ".

ولذلك عملت الولايات المتحدة على وضع فكرة الفيدرالية كمسار لحل الأزمة في العراق من أجل خلق فرصة لتسوية سياسية، وبررت الولايات المتحدة موقفها حيث أكدت أنها لا تسعى إلى التقسيم بل أنها تسعى جاهدة لتحافظ على العراق بإحياء نظام الفيدرالية المتضمن في دستوره، وحيث أكدت أن عراقاً فيدراليا يعني عراقا موحداً، ولكنها تعني منح القوة إلى حكومات محلية، وتتحمل حكومة مركزية محدودة مسؤولية القضايا المشتركة مثل حماية الحدود وتوزيع عائدات النفط، وكان للولايات المتحدة الاميركية دور كبير في اتجاه تطبيق الفيدرالية في العراق، بل وكان طرح التقسيم كذلك من الأطروحات القديمة في الإدارة الأميركية، إلا أن محاولتها تلك لم تكلل بالنجاح بسبب وجود رأي عام عربي شيعي وسني قوي رافض لمثل هذه التوجهات.

أما الموقف الفرنسي؛ فأن الحكومة الفرنسية جددت تمسكها بوحدة العراق وسلامة أراضيه وسيادته، وقالت على لسان مساعد الناطق باسم وزارة الخارجية آنذاك فريديريك دوزانيو إن الشعب العراقي هو صاحب الحق في تقرير الشكل الدستوري الذي يريده للبلد وجدد دوزانيو الموقف الفرنسي المؤيد لوحدة العراق وسلامة أراضيه وسيادته.

الفصل الرابع

المواقف الإقليمية من الترتيبات الطائفية في العراق

يلاحظ أن الترتيبات الطائفية التي استحدثتها الولايات المتحدة في النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال قد خلقت بيئة داعمة للتدخل الأجنبي خاصة مع وجود نظام اتحادي قائم على أسس طائفية: عرقية ومذهبية في ظل رابطة ضعيفة أقرب إلى الكونفدرالية منه إلى الفيدرالية، وفي ظل الخوف من جانب دول الجوار من أن تنعكس الأوضاع الداخلية المتدهورة ومخاطر انقسام العراق سلباً عليها، خاصة في ظل تشابه الـ ـيبة الاجتماعية للعراق مع دول الجوار، ومن جهة ثانية فإن حدوث توافق طائفي في العراق وقدرة الطوائف المختلفة على التوصل إلى ترتيبات لتقاسم سلطة مقبولة من الجميع تظل مرتهنة بقدرة الدول الإقليمية على التوصل إلى توافق سياسي أوسع خصوصاً مع تقديم بعض الدول الإقليمية نفسها كمدافع عن طوائف معينة، ومن جهة ثالثة فإن استمرارية الاستقرار في النظام السياسي العراقي سيظل معتمداً على المصالح الإقليمية والصراع الدائر بين هذه القوى الإقليمية المجاورة للعراق.

المبحث الأول

المواقف الإقليمية المعارضة للترتيبات الطائفية في العراق:

يسعى هذا المبحث إلى بيان المواقف الإقليمية المعارضة للترتيبات الطائفية في العراق، ويقوم الافتراض الأساس هنا على أن معظم دول الجوار العراقي ترفض هذه الترتيبات الطائفية، خاصة الفيدرالية الطائفية في ضوء تشابه التركيبة الاجتماعية للعراق مع أغلب هذه الدول، كما أن الفيدرالية المتبعة في العراق تفتح الباب أمام تفكيكه بما يثير مخاوف من أن يكون تقسيم العراق هو نقطة البداية لتقسيم المنطقة بأسرها، ويمكن القول أن الدول التي تتبنى هذا الموقف هي تركيا، والسعودية وسوريا والأردن والكويت وذلك على النحو التالي:

أولاً: الموقف التركي:

تعتبر تركياً بلداً ديمقراطياً علمانياً، للجيش دور كبير في الحياة السياسية، وتتطلع بثقلها العسكري والديمقراطي وموقعها الإستراتيجي إلى أن تكون أكبر قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وأن تحقق توسعاً جغرافياً إذا أمكن باتجاه الأراضي المجاورة خصوصاً العراق (باعتبار ولاية الموصل وكركوك كانت جزء من أراضي الدولة العثمانية)، ولهذا تسعى تركيا إلى أن تجعل من جيشها قوة ردع رئيسية في المنطقة تأكيداً لدورها لقوة إقليمية تستمد زخمها من عضويتها في حلف شمال الأطلسي.[1]

ولقد لعبت المؤسسة العسكرية دوراً محورياً في صنع وتنفيذ السياسة التركية اتجاه الأكراد خاصة فيما يتعلق بمواجهة الأكراد عسكرياً.[2]

([1]) عامر كامل أحمد، الموقف التركي من الفيدرالية في إقليم كردستان، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 33 إبريل 2007، ص 62.

([2]) هاني عادل ديمتري، معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 152 إبريل 2003، ص 141–144.

وترتكز السياسة التركية على مجموعة من الثوابت اتجاه العراق وهي:[1]

أ- المحافظة على وحدة الأراضي العراقية، فأي تقسيم لأراضي سينتج عنه تقسيم لدول الجوار وتركيا هي أول المرشحين لذلك.

ب- ضرورة وقوف تركيا خلف تركمان العراق ومساندتهم في مطالبهم في الحكم الذاتي وليبقى التركمان جيباً تركياً داخل العراق سواء تجاه بغداد أو اتجاه الأكراد، ويلاحظ دوماً أن تركيا قدمت نفسها بمثابة المدافع الأول عن الأقلية التركمانية وذلك لإبقاء تدخلها في شمال العراق قائماً ولمنع الأكراد من السيطرة على مدينة كركوك، فلم تعترض تركيا على عمليات التعريب التي قام بها صدام حسين على الرغم من تضرر التركمان منها، وبينما هددت تركيا باجتياح شمال العراق عام 1959 بعدما وقعت هجمات على التركمان ولم تهدأ إلا بتدخل الجيش العراقي لفض الاشتباكات،[2] كما قامت تركيا بلعب دور كبير في منع الأكراد من ضم كركوك، إذ أنها طلبت من الولايات المتحدة عدم ضم كركوك إلى المنطقة الآمنة الكردية في شمال العراق.[3]

ج- منع تشكيل العراق أي تهديد آني أو مستقبلي لتركيا.

د- منافسة النفوذ الإيراني في العراق، وإذا كان لابد من إقامة مناطق حكم ذاتي متعددة، فإن تركيا تعارض إقامة منطقة حكم ذاتي للشيعة في الجنوب وتفضل أن تكون تابعة لبغداد أي أن تركيا تؤيد وجود ثلاث مناطق للحكم الذاتي للأكراد في الشمال وللتركمان في الموصل وكركوك ومنطقة حكم ذاتي لما تبقى من العراق.

وفي سبيل الدفاع عن مصالحها في العراق، قامت تركيا باستخدام العديد من الوسائل من أجل ضمان عدم استقلال الأكراد في شمال العراق وإنهاء تواجد حزب العمال الكردستاني، فقد وظفت تركيا العديد من الوسائل التي تراوحت

([1]) محمد نورالدين، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 408–409.

([2]) مصطفى اللباد، احتلال العراق وانعكاساته الإستراتيجية على تركيا ودورها في المنطقة، في أحمد السيد النجار (محرر) نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية، القاهرة، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003، ص 365.

([3]) مصطفى اللباد، العامل الكردي في السياسة التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 192.

ما بين خيار الضغط الدبلوماسي والخيار العسكري والتهديد بفرض العقوبات الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

1) الحوار مع أكراد العراق:

كانت دعوة جلال طالباني لزيارة تركيا في فبراير 2008، ثم زيارته لها في مارس 2008 بداية هذا التوجه لحزب العدالة والتنمية، وقد تبع ذلك لقاء مراد أزجلك –المبعوث الخاص التركي– ثم اللقاء الذي جمع أحمد داوود أوغلو المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع رئيس وزراء إقليم كردستان نيجيزمان البارزاني في الإقليم في مايو 2008، ولقاء مراد أوزجلك مع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني في أكتوبر 2008،[1] تهدف تركيا من وراء إقامة الحوار مع حكومة إقليم كردستان العراق تحقيق عدد من الأهداف تتمثل في التالي:

أ- قيام مسعود البارزاني بالتفاوض مع حزب العمال الكردستاني لوقف عملياته ضد تركيا.

ب- دفع الإدارة الكردية لبذل جهود لمنع حزب العمال الكردستاني من الوصول إلى النقاط الحدودية التركية من الجانب العراقي.

ج- وقف الإمدادات والدعم عن حزب العمال الكردستاني.

2) التهديد باستخدام القوة المسلحة:

هددت تركيا الأكراد أكثر من مرة بأنها ستستخدم القوة ضدهم إذا حاولوا الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك، فقد أعلن وزير خارجية تركيا آنذاك عبدالله غول إن تركيا سوف تتدخل عسكرياً لمنع الأكراد من اتخاذ كركوك عاصمة لهم، وذلك عندما دخلت القوات الكردية (البيشمركة) مدينة كركوك والموصل 2004، لقد أرسلت تركيا قوات شمال العراق بحجة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، ولا شك أن تركيا تريد من وراء هذه الحجة أن تكون أحد اللاعبين الأساسيين على الساحة العراقية، وكانت تركيا قد عبرت عن تخوفها

([1]) إسلام جوهر وشاي عبدالوهاب، سياسة تركيا تجاه المشرق العربي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 43 يناير 2009، ص 159–160.

من ألا تقبل أميركة الطلب التركي بمنح مدينتي كركوك والموصل وضعا خاصا وعدم السماح لهما بالانضمام إلى كردستان العراق أو الحكومة المركزية وإلا ستزج تركيا بنفسها في النزاع الأثني الدائر هناك ولفت وزير خارجية تركيا (عبدالله غول) نظر الأمم المتحدة من "اتجاه مثير للقلق" وقال في رسالة إلى الأمم المتحدة" إن محاولة تغيير التركيبة السكانية لكركوك استمرت دون توقف من خلال نقل غير مشروع لعدد كبير من السكان إلى المناطق المتنازع عليها، كما صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 9 إبريل 2007 أن تركيا لن تقف مكتوفة الأيدي إذا سيطر الأكراد العراقيون على مدينة كركوك الغنية بالنفط في شمال العراق.[1]

وفي 17 أكتوبر 2008 قام البرلمان التركي بالسماح للقوات التركية بشن هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وتمديد هذا التفويض في أكتوبر 2008، وقد أكد رجب طيب أردوغان –رئيس وزراء تركيا– بأن تركيا لن تتراجع عن خيار شن عملية عسكرية في شمال العراق، إلا إذا اتخذت حكومة العراق اجراءات عاجلة ودائمة ضد الحرب، وذلك أثناء زيارته إلى أميركا،[2] كما إن تركيا كادت أن تفقد صبرها وتجتاح شمال العراق في اغسطس 2006، لولا تدخل أميركا في اللحظات الأخيرة وتفاوضها مع تركيا حول حزب العمال الكردستاني.

وتحذر تركيا من إقامة اتحاد فيدرالي على أساس عرقي في العراق. إذ سيواجه هذا الاتحاد مستقبلاً صعباً ودموياً وهذا ما أكده الجنرال (أيلكر ياسيج) وهو الرجل الثاني في هيئة الأركان التركية، إذ حذر الأكراد من خطورة إعلان دولة مستقلة وأوضح أن إقامة اتحاد على أساس جغرافي سيكون مناسباً أكثر للعراق.[3]

([1]) حسين عبدالرازق، العراق بين صراعات الداخل والخارج، القاهرة، دار الثقافية الجديدة، الطبعة الأولى، 2009، ص 202.

(2) أماني عاطف، الأزمة الكردية والتركية ما بين التصعيد والتهدئة، مجلة الشؤون خليجية، العدد 52 شتاء 2008، ص 132.

([3]) جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية (احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص 662.

وعلى هذا الأساس بنت تركيا موقفها من العملية السياسية في العراق، فرفضت تركيا من البداية صيغة مجلس الحكم الانتقالي في يونيو 2003 لأنه قائم على أساس عرقي طائفي، كما أنه أتاح للأكراد تمتعهم بنفوذ سياسي على الساحة السياسية العراقية،[1] ثم جاء رفض تركيا لبعض نصوص الدستور العراقي الذي استفتى عليه في ديسمبر 2005 وخاصة المادة المتعلقة بالفيدرالية وكركوك، وجاء هذا الرفض على لسان المتحدث باسم الحكومة التركية "جميل تشينيك" لسنا مرتاحين للدستور الجديد وأنه يزيد من مخاوفنا، ولن يساعد على إحلال سلام دائم في العراق وسيقود إلى مزيد من الاضطرابات وانعدام الاستقرار،[2] فالدستور من وجهة النظر التركية يكرس إقامة نظام فيدرالي على أساس عرقي لإقليم الشمال الكردي، وبالتالي سيطرة الإقليم على موارده النفطية، مما يشجع الأكراد على إقامة دولتهم المستقلة، أما المادة (140) من الدستور، اعتبرتها تركيا من المواد ذات المساس بأمنها القومي، لأنها تتيح للأكراد تقوية نفوذهم في كركوك على حساب التركمان وتهميش دورهم في العراق، فتركيا تعتبر نفسها حامية للأقلية التركمانية في العراق.

هناك مخاوف تركية من انفصال الأكراد وهذا ما صرح به مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق في 2005/11/18 (أنه في حال نشوب حرب أهلية في العراق سوف نعلن دولتنا المستقلة)،[3] لذلك سعت تركيا للتعامل مع هذا الوضع الجديد من خلال الآتي:

أ- تصفية حزب العمال الكردستاني وحرمانه من الملاذ الآمن في شمال العراق وخاصة في ظل دعم حكومة إقليم كردستان له من خلال رفض اعتقال قادة الحزب وتركهم يتحركون بحرية في شمال العراق.[4] وعلى أثر حوادث الاعتداءات التي ينفذها حزب العمال الكردستاني في شمال العراق على

([1]) هيثم كريم صوان، العراق تحت الاحتلال، تدمير الدولة وتكريس الفوضى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 341.

([2]) جاسم يونس الحريري، قراءة في مستقبل العراق السياسي وانعكاساته على الأمن الإقليمي الدولي، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 72، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005، ص 40.

([3]) أماني عاطف، الأزمة الكردية – التركية ما بعد التصعيد والتهدئة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

([4]) إسلام جوهر وشادي عبدالوهاب، المرجع السابق، ص 158.

عناصر من الجيش التركي وبعض المدنيين، وافق البرلمان التركي بأغلبية ساحقة على شن عمليات في شمال العراق لملاحقة الانفصاليين الأكراد من خلال ضربات جوية وقوات برية حيث بلغت القوات التركية التي تم إرسالها 100 ألف جندي على طول الحدود مع العراق،[1] وذلك على الرغم من أن حجم حزب العمال الكردستاني لا يزيد وفق أفضل التقديرات عن خمسة آلاف مقاتل، وأكدت تركيا أن هدفها يقتصر على ضرب قواعد حزب العمال الكردستاني، لكن واقع الأمر هو أن تركيا أرادت من خلال هذه العمليات النفاذ إلى المعادلة العراقية الداخلية وفرض نفسها لاعباً لا يمكن تجاهله وله دور في التوازنات التي تتشكل في العراق الجديد وتكون شريكاً في آية ترتيبات مستقبلية، فلا شك أن مستقبل العراق يعني تركيا في أمنها ومستقبلها.[2]

ب- الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة وعاصمتها كركوك الغنية بالنفط لأن ذلك يمكن أن يشجع النوازع الانفصالية للأكراد في جنوب تركيا خاصة وأنها تضم أضخم مجموعة من الأكراد المقيمين في المنطقة والذين يبلغ عددهم حوالي 12 مليون كردي.[3] هذه المخاوف الأمنية هي التي دفعت تركيا للتحرك بفاعلية من خلال مؤتمرات دول الجوار العراقي (اسطنبول 2003/01/26) و(الرياض 2003/04/18) و(طهران 2003/05/28) و(دمشق 2003/11/02)، وكانت هذه النقطة الأساسية التي ركزت عليها من خلال هذه المؤتمرات وهو منع نشوء دولة كردية مستقلة في شمال العراق، حيث أكد وزير خارجيتها رفضه أية إجراء يمكن أن يؤدي إلى تجزئة العراق وضرورة احترام سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه، وهو ما يفسر وجود بعض وحدات الجيش التركي في شمال العراق واحتلالها لبعض أجزائه حتى أنها أصبحت مقيمة في بعضه بحجة منع نشوء دولة كردية هناك.[4]

([1]) فريديرك بورنان، مقال تركيا والأكراد واحتمالات المواجهة، نوفمبر 2007
.http://www.swissi.nfo.org/ara/polities/detai/htm?site=111/sid

([2]) سامية بيبرس الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 141 ربيع 2010، ص 174-176.

([3]) إسلام جوهر وشادي عبدالوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 158.

([4]) محمد نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص 432-433.

وفي إطار هذا الموقف جاءت تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في مؤتمر صحفي عقد في 2006/11/25 مع نظيره الأردني معروف البخيت إذ حذر من مخاطر تقسيم العراق مؤكداً بلهجة حازمة "أن بلاده لن تسمح بتقسيم البلد الجار إلى ثلاثة أقاليم وأضاف أن التقسيم سيؤدي إلى حرب أهلية كبيرة ستعصف بالعراق إلى غير رجعة وستكون تكلفة الحرب مرتفعة بطريقة لا يمكن التكهن بها".

ج- احتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق.

حيث تحتفظ تركيا بعدة قواعد في شمال العراق، وتتركز إحداها في محافظة دهوك على بعد عشرة أميال من الحدود التركية العراقية، بينما يتركز البعض الآخر في القاعدة العراقية في باميرني على بعد 15 ميلاً من الحدود المشتركة داخل الأراضي العراقية، فضلاً عن قواعد أصغر حجماً شرق وغرب قاعدة باميرني، وتضم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدعم، فضلاً عن فرق مدرعات وطائرات هيلكوبتر للنقل والهجوم.

ويقدر عدد القوات التركية فيها بحوالي خمسة آلاف جندي، وفي عام 2006 قامت القوات التركية بتطوير قاعدتها في باميرني في إشارة إلى عدم نيتها ترك هذه القواعد، وعلى الرغم من مطالبة برلمان كردستان العراق في 26 فبراير 2008 بإغلاق القواعد العسكرية التركية في شمال العراق، فإن القائد العام للجيش التركي أعلن صراحة رفضه التام لإغلاق هذه القواعد ولوح بأنها ستستمر في شمال العراق ما بقى حزب العمال الكردستاني قائماً هناك، ويشعر الأكراد بأن أنقرة تحتفظ بهذه القواعد لتذكرهم دوماً بقوتها العسكرية وعزمها على عدم السماح بقيام دولة كردية في شمال العراق.[1]

د- توظيف الورقة التركمانية.

حيث ينصب الاهتمام التركي بتركمان العراق من خلال:

1. كون التركمان في العراق شعباً من شعوب الأمة التركية، فعلى أنقرة مناصرتهم.

([1]) المادة (140) تنص على تطبيع الأوضاع في كركوك أي إعادة المبعدين الأكراد وعمل إحصاء سكاني والاستفتاء حول مستقبل انضمامها إلى كردستان العراق.

2. شعور تركمان العراق بانتمائهم القومي وكون تركيا الدولة الوحيدة في العالم التي يمكن أن يسندوا ظهورهم إليها.
3. الإحساس السائد لدى الأتراك بأن ولاية الموصل، التي كانت تضم كركوك حتى عام 1918، قد استحوذ عليها البريطانيون، وأن معاهدة لوزان المبرمة في عام 1923 لم تحل الإشكال في حينه.[1]

حيث يلاحظ دوماً أن أنقرة توظف الورقة التركمانية للإبقاء على تدخلها في شمال العراق قائماً وتبرير احتفاظها بقوات عسكرية في شمال العراق ولمنع الأكراد من السيطرة على مدينة كركوك، وتدرك تركيا جيداً أن قيام أي دولة كردية بدون كركوك الغنية بالنفط سوف يكون محكوم عليها بالفشل. وقد لعبت تركيا دوراً محورياً في إنشاء الجبهة التركمانية العراقية في مايو 1995 وقامت بتمويلها، وكانت ترغب في إن ينطوي كل التركمان تحتها غير أن المشكلة بالنسبة لتركيا تمثلت في أن التركمان منقسمون، فهناك من يعارض تدخل أنقرة وسيطرة الجبهة التركمانية العراقية، كما أن هناك اختلافات طائفية بين السنة والشيعة داخل التركمان.[2]

وتعتبر الجبهة التركمانية أداة تضغط بها أنقرة على الأكراد العراقيين، خصوصاً أن الجبهة دعت أكثر من مرة أنقرة إلى التدخل في المنطقة.[3]

فعلى أثر دخول القوات الكردية (البيشمركة) مدينة كركوك يوم 2003/4/9 وقيامهم بتهجير آلاف العوائل من عرب وتركمان، وقيامهم بتخريب المسجد الشيعي المقدس للتركمان طوز خورساتو ومحاولة طمس الهوية التاريخية للمدينة التي يتقن معظم سكانها اللغة التركمانية، دفعت هذه الأحداث تركيا إلى التهديد بالتدخل لصالح التركمان في النزاع الجاري هناك، وخصوصاً بعد دعوات من بعض الأحزاب والشخصيات التركية، باعتبار التركمان في العراق لا يختلفون عن

([1]) خالد هاشم محمد، السياسة العربية للطرق بعد عام 2003 رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، القاهرة، 2011، ص 103.

([2]) محمد مصطفى زرير، القوى السياسية العراقية ودورها في تحديد مستقبل العراق، مجلة شؤون خليجية، العدد 34 صيف 2003، ص 72.

([3]) عمرو عبدالعزيز، الصراعات الطائفية والعرقية، هل تؤدي إلى حرب أهلية بالعراق، مجلة شؤون خليجية، العدد 36 شتاء 2004، ص 153.

أتراك قبرص.[1] ويقدر عدد التركمان الشيعة بحوالي نصف عدد التركمان العراقيين وقد صوتوا لصالح الائتلاف العراقي الموحد وقد انعكس ذلك على أداء الجبهة التركمانية العراقية في انتخابات يناير 2005 فلم تحصد سوى 93000 صوت في هذه الانتخابات ومقعد واحد في البرلمان العراقي، وذلك على الرغم من وجود تسعة تركمانيين في البرلمان العراقي، والأمر الذي جعل الجبهة التركمانية لا تصلح لأن تكون بمثابة المظلة لكافة التركمان في العراق، مما دفع أنقرة إلى تغيير سياستها من دعم التركمان كعنصر موازن في مواجهة طموح الأكراد إلى دفع الجبهة التركمانية للتعاون مع الأطراف الأخرى الموجودة في كركوك وتحديداً التيار الصدري نظراً لأن جانباً من العرب هناك شيعة ينتمون إلى التيار الصدري وذلك لمواجهة محاولة الأكراد لبسط نفوذهم على كركوك، حيث قامت تركيا بالاتفاق مع الصدر على دخول مليشيات المهدي وقوى الجبهة العربية التركمانية في المعادلة الأمنية لمحافظة كركوك واتفقت أن تعمل هذه القوى الثلاثة كجبهة موحدة ضد إعادة تطبيق القرار 140 الخاص بكركوك.

ه- التنسيق مع الولايات المتحدة ضد حزب العمال الكردستاني.

فقد كان أحد أسباب توتر العلاقات الأميركية التركية عدم التحرك الأميركي ضد قواعد حزب العمال الكردستاني، الأمر الذي أثار هاجساً في تركيا من وجود سياسة أميركية لتقسيم العراق وإقامة دولة كردستان، غير أن الموقف الأمريكي تغير في اتجاه التعاون مع تركيا ضد حزب العمال الكردستاني، ولذلك بدأ صانع القرار التركي يولي أهمية أكبر للرؤية الأميركية بشأن مسألة الأكراد ولذلك لا يجب تجاهل الدور الإيجابي الذي من المرجح أن تلعبه تركيا في تحديد مستقبل العراق عن طريق جعل تقسيم العراق بعيد المنال وعالي التكلفة. حيث ستجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة لوضع الكابح التركي في حساباتها عند رسم السيناريوهات المستقبلية للعراق.[2] فلن تقبل تركيا بأي حال من الأحوال وجود

([1]) عمرو عبدالعزيز، المرجع السابق، ص 150.

([2]) أحمد إبراهيم محمود، الخليج ... والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1999-2003، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003، ص 255.

دولة كردية مستقلة على حدودها لما يمثله من تهديد خطير لأمنها القومي ذاته لهذا بدأ التعاون الأميركي التركي بشأن حزب العمال الكردستاني والذي يتمثل في الآتي:

1. السماح لتركيا باستخدام المجال الجوي للقيام بغارات جوية ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.[1]
2. إغلاق معسكرات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وقطع الدعم اللوجستي.
3. المساعدة في القبض على قادة حزب العمال الكردستاني وإعادتهم إلى تركيا.
4. إمداد تركيا بمعلومات استخباراتية عن حزب العمال الكردستاني بدءً من نوفمبر 2007، وذلك لمساعدة الجيش التركي في القيام بضربات دقيقة ضد قواعد حزب العمال الكردستاني باستخدام القوات الخاصة، بدلاً من القيام بهجوم شامل ضد شمال العراق.

و- دعم العرب السنة في العملية السياسية وتشجيع جهود المصالحة الشيعية السنية.

حيث يلاحظ أن تركيا اتبعت دبلوماسية نشطة مع الطائفة السنية في العراق وشجعتهم على المشاركة في انتخابات ديسمبر 2005، وذلك لتغيير التأثير السلبي الذي خلفه غياب العرب السنة عن انتخابات يناير 2005 والذي انعكس في تضخيم التمثيل الكردي وتحديد قضايا مصيرية كالفيدرالية ومصير كركوك والمناطق المتنازع عليها من وراء ظهر الطائفة السنية، كما تحافظ تركيا على علاقات جيدة مع شيعة العراق، وتدعم تركيا المصالحة الوطنية بين السنة والشيعة من أجل منع تفكك الدولة العراقية.[2]

ز- التهديد بفرض العقوبات الاقتصادية.

يعتمد العراق اقتصادياً على تركيا من عدة نواحي توظفها تركيا كأداة للضغط على العراق، وتعد الشركات التركية هي الأكثر من حيث العدد على أرض العراق حيث يوجد في إقليم كردستان وحده حوالي 300 شركة تعمل في مجال الإنشاءات والتنقيب عن النفط، كما أن تصدير النفط العراقي من الشمال يمر

([1]) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأميركي وأبعاد الفيدرالية الكردية مرجع سبق ذكره، ص 138-139.

([2]) دهام محمد العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

عبر الأراضي التركية، عبر أنبوب نفط كركوك – جيهان، وأي خطر اقتصادي تركي على شمال العراق ممكن أن يضر بالاقتصاد العراقي ككل وخاصة باقتصاد الإقليم.[1]

وكذلك تعتبر تركيا المنفذ الأهم لصادرات وواردات شمال العراق عبر منفذ إبراهيم الخليل "هابور" على الحدود العراقية التركية والذي تقوم تركيا بإغلاقه في أوقات التوتر السياسي، مما يؤدي إلى خسارة حكومة الإقليم حوالي مليون دولار يومياً، وهذا يعطي أيضاً لتركيا أداة ضغط إضافية على العراق في أوقات الأزمات خصوصاً مع حكومة إقليم كردستان وعند الضرورة.[2]

كما أن قيام تركيا بملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني الذي تحتاجه الشركات الأجنبية من أجل الاستثمار في شمال العراق وهو ما يؤدي إلى هروب هذه الشركات والذي ينعكس بدوره على الاقتصاد العراقي أيضاً. ولكن في نفس الوقت سعت تركيا إلى أن تكون معبراً للطاقة من العراق إلى أوروبا، حيث تم إنشاء مجلس التعاون الإستراتيجي بين العراق وتركيا في عام 2008، والذي يهدف إلى دخول الشركات التركية مجالات التنقيب عن النفط العراقي في الجنوب واستخراجه وتسويقه، كما يهدف هذا الاتفاق أيضاً إلى زيادة نسبة النفط المصدر من شمال العراق عبر معبر جيهان التركي من 800 ألف برميل يومياً إلى مليون برميل يومياً.[3]

لقد نجحت تركيا في أن تكون أحد أهم شركاء العراق الرئيسيين في مجال التبادل التجاري، فبعد أن كان حجم التبادل بينهم لا يتجاوز 2.4 مليار دولار عام 2004 زاد حجم هذا التبادل ليصل إلى 3 مليار دولار عام 2005 ليقفز إلى 9 مليارات دولار عام 2009، وبعد توقيع مجلس التعاون الإستراتيجي بين الطرفين وصل حجم التبادل التجاري إلى 12 مليارات دولار عام 2011، تحاول تركيا التغلغل إلى مناطق النفوذ الإيراني في الجنوب العراقي خصوصاً البصرة

([1]) رجائي فايد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

([2]) إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 161.

([3]) المرجع السابق، ص 164.

وما إقامة القنصلية التركية في البصرة إلا دليل على سعي تركيا إلى أن تعزز مكانتها الإقليمية وتوسع نطاق نفوذها السياسي والاقتصادي لمواجهة النفوذ الإيراني المتنامي.

وثم يمكن القول أن تركيا ترغب في وجود حكومة قوية في بغداد تستطيع أن تسيطر بنجاح على حدودها الشمالية، وأن تضع حداً لتسلل حزب العمال الكردستاني وتحد من الطموح الكردي في إقامة كيان مستقل في شمال العراق، وبالتالي فإن تركيا، وإن كانت قبلت بالفيدرالية كأمر واقع، فإنها تعمل على إضعاف الفيدرالية الكردية والحيلولة دون أن تصبح دولة مستقلة ومن ثم فهي تعارض تقسيم العراق لما سيكون له من تأثير سلبي على أمنها القومي.[1]

ثانياً: الموقف السعودي:

يمكن القول أن سياسة المملكة العربية السعودية تجاه العراق تتمثل في الآتي:

1. الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية.
2. دعم المصالحة الوطنية.
3. منع الحرب الأهلية، خاصة في ظل وجود مصادر تهديد نابعة من العراق يدفع التقسيم إلى تأجيجها.

وتتمثل مخاوف المملكة العربية السعودية من العراق في الآتي:

1- الخوف من تحول العراق إلى أرض خصبة جاذبة وحاضنة ومدربة ومفرغة ومصدرة للعناصر الإرهابية، لاسيما تنظيم القاعدة، والذي ينظر إلى السعودية كأهداف مشروعة لعملياته نظراً لوقوفها وتحالفها مع أميركا، ولذلك صرح سعود الفيصل –وزير الخارجية السعودي– من العراق. بأن القاعدة تهدد ليس فقط المملكة العربية السعودية، ولكن المنطقة العربية بأسرها، كما صرح وزير الداخلية السعودية آنذاك نايف عبد العزيز في يوليو 2005 "أننا نتوقع الأسوأ من أولئك الذين ذهبوا إلى العراق" متوقعاً أن يكون أخطر من أولئك الذين تدربوا في أفغانستان، وقد تأكدت هذه

(1) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوارق كارنيجي، العدد عشرة سبتمبر 2008، ص 22.

المخاوف بعد قيام القاعدة بعدة عمليات ناجحة ضد السعودية منها الهجوم الانتحاري على منشأة لتكرير النفط في بقيق في فبراير 2006.[1]

2- تخشى السعودية من إقامة فيدرالية شيعية في جنوب العراق مهيمن عليها من قبل إيران تعمل على توحيد المناطق الشيعية في المنطقة وخاصة أن الإقليم الشمالي الشرقي من السعودية (إقليم الإحساء) والذي يضم الاحتياطات النفطية الهائلة للملكة يضم أغلبية شيعية.[2]

3- الخوف من انتقال التجاذبات المذهبية والاقتتال الطائفي من العراق إلى العربية السعودية، أو أن يغري بروز الدور الشيعي في النظام السياسي العراقي شيعة السعودية للمطالبة بحقوق وحريات أكبر، خاصة في ظل وجود تمييز ضد الطائفة الشيعية في المملكة من عدة جوانب: فاقتصادياً لا يستطيع الشيعة العمل في قطاع النفط وسياسياً يتم تمثيلهم بنسبة أقل من عددهم، ففي الانتخابات المحلية التي أجريت في 2005 في إقليم الإحساء ذي الغالبية الشيعية، تم تقسيم المنطقة الانتخابية في الإحساء بطريقة تجعل السنة المنتمين يحوزون مع المعينين من السنة الأغلبية في المجلس ودينياً ينظر إلى الشيعة على أنهم مرتدون عن الدين الإسلامي، كما ذهبت فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز.[3]

وقد اتبعت السعودية عدة وسائل لدعم وحدة الأراضي العراقية ومواجهة التهديدات آنفة الذكر بتقديم الدعم اللوجيستي والمالي لجانب السلاح إلى المجموعات التابعة للطائفة السنية، وكذلك قيام المملكة العربية السعودية باستضافة ورعاية مؤتمر مكة في أكتوبر 2006 الذي حضره علماء من رجال الدين الشيعة والسنة في العراق، واتفقوا فيه على إدانة العنف الطائفي والهجوم على المساجد والأماكن الدينية، ودعا إلى حقن دماء المسلمين، ومنع إكراه الأشخاص على ترك منازلهم بناء على المذهب.

([1]) عبدالله خليفة الشايجي، العراق وأمن منطقة الخليج العربي، تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 18 ربيع 2008، ص 152.

([2]) أكرام حسام وآخرون، موقع سبق ذكره.

([3]) عبدالله خليفة الشيجي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

ثالثاً: الموقف الأردني:

ترغب الأردن في وجود عراق قوي مستقر معتدل موحد يلبي احتياجات شعبه، وذلك وفق ما ذكر مسئول أردني مضيفاً أن المملكة لا تستطيع أن تتحمل وجود أكثر من عراق على حدودها الشرقية، فالأردن شأنها في ذلك شأن جميع الدول المجاورة للعراق تواجه سلسلة من التحديات التي نشأت من ضعف العراق، والتي تتمثل في التالي:

1) المخاوف من زيادة النفوذ الإيراني في العراق:

حيث يلاحظ أن المخاوف من زيادة النفوذ الإيراني في العراق شائع في أواسط الدوائر الرسمية وداخل الحكومة الأردنية، وقد ارتبط بالتخوف من مبدأ التصدير لثورة الذي انتهجته إيران بعد عام 1979 وإعلان آية الله خوميني –المرشد الأعلى للثورة الإيرانية– بأن الإسلام لا يتفق مع النظم الملكية، الأمر الذي يهدد شرعية هذه النظم في المنطقة من بينها المملكة الأردنية، وفضلاً عن التخوف من التأثير الإيراني على زيادة الانقسام السني الشيعي في المنطقة.

2) تحول العراق إلى ملاذ آمن للإرهابيين وانتقالهم لتنفيذ عمليات داخل الأردن انطلاقاً من العراق، وقد تأكدت هذه المخاوف بعد نجاح سلسلة التفجيرات الإرهابية الثلاثة التي ضربت عمان في نوفمبر 2005 والتي أدت إلى مقتل حوالي 57 شخصاً فضلاً عن هجوم العقبة الذي تلاه[1].

لقد تبلور الموقف الأردني من العراق من خلال تصريحات الملك عبدالله في عمان ومن كلمته على منبر البرلمان الاوربي، والتي تلخصت في اعتبار أن برنامج خلاص العراق يتبلور في شكل مبادرة من أجل حل المشاكل التي يواجهها العراق، وذلك من خلال إجراء مصالحة بين العناصر الثلاثة المكونة للشعب العراقي" الشيعة والسنة والأكراد على أساس الصيغة الفيدرالية والتعددية القومية والسياسية والثقافية واحترام حقوق الانسان واطلاق الحريات الديموقراطية.[2]

([1]) Lasensky, Scott, Jordan & Iraq: between cooperation & crises, United States institute of peace, report no, 178, December 2006, p.p. 1-4.

([2]) أكرام حسام وآخرون، موقع سبق ذكره.

ويلاحظ أنه على الرغم من أن الأردن يقدم نفسه كدولة عربية سنية ويحاول أن يظهر تعاطفه وانتماءه للطائفة السنية العراقية، فإن النفوذ السياسي للأردن داخل العراق ضعيف جداً، إذ أن الأردن خسر كل نفوذه مع سقوط نظام صدام حسين، فقد كانت علاقة الأردن بالعراق تحت حكم صدام حسين قوية قد ضعفت بمجيء معظم النخبة الحاكمة حالياً من الشيعة الذين تعرضوا لقمع صدام حسين، كما أدت تحذيرات الملك عبد الله المتكررة من الهلال الشيعي إلى استياء من قبل الائتلاف العراقي الموحد الشيعي الحاكم، كما تنظر الحكومة العراقية إلى الأردن على أنه متواطئ في تصدير الفكر المتطرف مثل فكر الزرقاوي إلى العراق، وقد أدت كل هذه العوامل إلى إضعاف النفوذ الأردني في العراق، ولذلك سعت الأردن إلى دعم العرب السنة ودفعهم إلى المشاركة في العملية السياسية، وتأمين الحدود فقد قامت الأردن بمراقبة حدودها ومنع الجهاديين من استخدام أراضيها للعبور إلى العراق.

رابعاً: الموقف الكويتي:

تتشابه المخاوف الكويتية من العراق مع السعودية، بحيث لا يمكن أن نلمس فروقاً جوهرية بين البلدين، فالكويت ترغب في الحفاظ على وحدة الدولة العراقية، فقد صرح أمير الكويت صباح الأحمد الصباح تعقيباً على مقترح مجلس الشيوخ الأمريكي لتقسيم العراق إلى مناطق فيدرالية قائلاً "لن نقبل بتقسيم العراق، ونعتبر هذا أخطر علينا، وسيكون خطراً على المنطقة كلها "، وأضاف نحن نعارض التقسيم واعتقد أنه حتى العراقيين لن يقبلوا به وأضاف" أن الكويت تُحمل الولايات المتحدة المسئولية عن القتال في العراق، إن تقسيم العراق سوف يؤدي إلى العديد من المخاطر منها: تصاعد النفوذ الإيراني في العراق أو قيام إيران بإنشاء دولة شيعية مستقلة في جنوب العراق تخضع للتأثير الإيراني، وتكون معادية للكويت، وتقوم بإثارة الأقلية الشيعية في الكويت، خاصة وأن لدى الكويت أقلية شيعية تتراوح بين 15% و30% من إجمالي عدد السكان، وتخشى الكويت من عودة أحداث عام 1985، عندما قامت المليشيات الشيعية بمحاولة اغتيال أمير الكويت[1].

([1]) Alterman Jon B., Iraq & the Gulf States: the Balnce of fear, United States Institute of peace, special report. No 189, August 2007, p.2.

خامساً: الموقف السوري:

تدعم سوريا وحدة الأراضي العراقية وتخشى من انقسام العراق على الخطوط الطائفية خوفاً من أن يؤدي قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق ذات علاقات متميزة مع إسرائيل، تشجع النوازع الانفصالية لأكراد سوريا البالغ عددهم حوالي 10% من عدد السكان، وقد أدت التطورات الكردية في شمال العراق لاسيما بعد إقرار قانون الدولة للمرحلة الانتقالية، والذي ضمن وضعاً شبه مستقل للأكراد في شمال العراق إلى إثارة السخط لدى الأقلية الكردية السورية، وتجسد ذلك في واقعة أحداث القامشلي في مارس 2004. إن التقسيم من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف سوريا على الجبهة الشرقية، الأمر الذي سيزيد من ضعفها في مواجهة الدولة العبرية.

لذا جاء الموقف السوري على لسان الرئيس بشار الأسد رافضاً لتقسيم العراق، حيث أكد الرئيس السوري بشار الأسد خلال استقباله رئيس مجلس النواب العراقي محمود المشهداني في 2007/10/25 رفضه أية أطروحات تقسيمية تمس وحدة العراق ودعم سوريا لأمن واستقرار العراق ووحدة أراضيه، أما الخطر الآخر النابع من عدم الاستقرار في العراق، فيتمثل في قضية اللاجئين حيث أدى عدم الاستقرار في العراق والاقتتال الطائفي إلى تدفق عدد ضخم من اللاجئين إلى سوريا يمثلون عبءً اقتصادياً ضخماً على الاقتصاد السوري فقد بلغ حجم العراقيين حوالي مليون عراقي. لذا تعارض سوريا الترتيبات الفيدرالية العراقية لما يمكن أن تؤدي إليه من إمكانية تقسيم العراق كما تعارض الترتيبات التوافقية الأخرى.[1]

وبالتالي فإنه يمكن القول أن كلاً من تركيا والكويت والسعودية والأردن وسوريا تشترك جميعاً في رفض الترتيبات الطائفية في العراق وخصوصاً الترتيبات الفيدرالية لما يمكن أن تفضي إلى تقسيم العراق بما يفتح المجال أمام تقسيمها بحكم تشابه التركيبة الاجتماعية للعراق مع العديد من دول الجوار، حيث أن لدى هذه الدول أقليات كردية أو شيعية، غير أنه يلاحظ أن تركيا هي الدولة الإقليمية الوحيدة التي اتبعت العديد من الأدوات للتأثير على الأوضاع في شمال

([1]) أكرم حسام وآخرون، موقع سبق ذكره.

العراق، ومنع استقلاله، وذلك بخلاف الدول العربية المجاورة التي لم تستطع لعب نفس هذا الدور، بل يمكن القول أن أغلبها تفتقر إلى القدرة أو النفوذ على ممارسة هذا الدور فاكتفت بمحاولة تجنب المخاطر النابعة من العراق.

المبحث الثاني

المواقف الإقليمية المؤيدة للترتيبات الطائفية في العراق:

يسعى هذا المبحث إلى استعراض المواقف الإقليمية المؤيدة للترتيبات الطائفية في العراق، التي تتمثل تحديداً في الموقفين الإيراني والإسرائيلي، ويقوم الافتراض الأساسي هنا على أن إيران هي الدولة الإقليمية الوحيدة التي أيدت الترتيبات الطائفية لأن هذه الترتيبات التي وضعتها الولايات المتحدة الأميركية هي التي سمحت ببروز الشيعة في نظام الحكم الجديد، كما أن إيران كانت الداعم الرئيسي لمشروع فيدرالية الوسط والجنوب التي يروج لها الحكيم، غير أنه يلاحظ أن إيران وإن أيدت تلك الترتيبات، إلا أنها لا تدعم تقسيم العراق خوفاً من أن ينعكس ذلك على أوضاعها الداخلية سلباً، أما إسرائيل، فهي الوحيدة التي ترغب في التقسيم الفعلي للدولة العراقية لما سيكون له من انعكاس إيجابي على أمنها القومي.

أولاً: الموقف الإيراني:

شغل العراق دوماً اهتماماً كبيراً من جانب طهران وذلك لعدة عوامل منها:

- تقاسم الدولتين لحدود تبلغ حوالي 1300 كيلومتر، الأمر الذي أدى إلى تأثير أية تطورات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية في العراق على إيران.
- وجود موارد مشتركة مثل النفط والغاز والمياه.
- وجود أقليات عرقية ممتدة داخل الدولتين.

وقد اتخذ مسار العلاقة بين الطرفين شكل التنافس من أجل الهيمنة على الخليج العربي، فتاريخ العلاقات بين البلدين كان دائماً، وبالذات في مرحلة ما بعد الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971، تاريخ السعي إلى الهيمنة الإقليمية في الخليج من جانب أحدهما وقيام الآخر بدور المناوئ أو الرافض لهذه الهيمنة،[1] ونظرت إيران دوماً للعراق على أنه العائق الرئيسي أمام هيمنتها على الخليج العربي، الأمر الذي جعل العلاقة بين الطرفين تتخذ شكل العداء،

([1]) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 181.

فخلال الحرب الباردة كانت إيران الشاه متحالفة مع الولايات المتحدة الأميركية ضد الاتحاد السوفيتي، بينما تحالف العراق مع الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقة بين البلدين، حيث ساد التوتر في أغلب مراحل هذه الفترة، ومع اندلاع الثورة الإيرانية 1979 تدهورت العلاقة بين البلدين بشكل حاد، وخاصة في ظل سعي إيران لتصدير الثورة الإسلامية خارج أراضيها، ونظر إيران إلى العراق على أنه نقطة مثالية لتصدير ثورتها، خاصة وأن النجاح في العراق، سيساعدها على الامتداد والتوسع في منطقة الخليج العربي، ولذلك تدهورت العلاقات إلى حرب شاملة بين البلدين استمرت لثمان سنوات،[1] غير أنه مع اجتياح الولايات المتحدة الأميركية للعراق عام 2003 وإزاحة النظام الحاكم فيه قامت الولايات المتحدة بتغيير التوازن الإقليمي في المنطقة، الذي كان قائماً بالأساس على التنافس بين العراق وإيران، مع عدم قدرة أي طرف على التفوق على الطرف الآخر، مما سمح لإيران بتمديد نفوذها في المنطقة بدرجة غير مسبوقة بعدما قضت الولايات المتحدة على الموازن الإستراتيجي الأساسي لإيران ممثلاً في العراق.[2]

تدخل إيران في العراق هو أمر مخطط له منذ أن كشفت الولايات المتحدة عن نواياها بتوجيه ضربة عسكرية له، حيث شكلت إيران في أغسطس 2002 بأمر المرشد الأعلى على خامنئي لجنة خاصة بالعراق لتضع إستراتيجية لتحقيق مصالحها بعد الاحتلال، وحددت هذه اللجنة ثلاثة أهداف تتمثل في منع الولايات المتحدة من الانتصار في العراق بما يقوض أمن إيران، وترسيخ نفوذها في العراق، منع ظهور عراق قوي.[3]

ويمكن القول أن سياسية إيران في العراق تركزت بالأساس على امتلاك النفوذ والتأثير داخل النظام السياسي العراقي الجديد سواء بصورة مباشرة

([1]) المرجع السابق، ص 182.

([2]) محمد أبوالفضل، دلالات الحوار الأمريكي الإيراني حول العراق، مختارات إيرانية، العدد 69، 2006، ص 101.

([3]) مصطفى العاني، سياسة التدخل الإيراني في العراق، نشرة الأمن والإرهاب، العدد 3، 2006، ص 4.

أو من خلال الحفاظ على علاقات قوية مع القوى السياسية المرتبطة بها،[1] وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف:

1- ضمان ألا يمثل العراق خطراً مستقبلياً على إيران من خلال ضمان عدم قيام حكومة عراقية قوية في بغداد موالية للغرب معادية لإيران تسمح بوجود قواعد أميركية دائمة على أراضيها، أو بروز حكومة شيعية قوية في بغداد تنافس إيران، خاصة مع وجود المراقد المقدسة في النجف وكربلاء بالعراق، أو قيام تحالف عابر للطائفية يضم مكونات من السنة والشيعة، يسحب النفوذ والسيطرة من تحت أقدام الأحزاب الشيعية الموالية لطهران.

2- تعزيز مكانة إيران الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن إيران تسعى إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط من خلال مشروعها الإقليمي "الشرق الأوسط الإسلامي" والذي حاول آية الله خوميني تحقيقه من خلال تبني مبدأ تصدير الثورة الإسلامية، وقيام إيران خلال عقد الثمانينات بمساعدة العناصر المتمردة في كل من العراق والسعودية والكويت والبحرين ولبنان من أجل تحقيق ذلك الهدف، وقد كان العراق العقبة الأساسية أمام تحقيق هذا المشروع، غير أن الاحتلال الأميركي للعراق وما ترتب عليه من فراغ ناشئ في العراق ساعد على إعادة إحياء هذا المشروع، وقد اتضح ذلك البعد في سياسة إيران من خلال تصريح الرئيس الإيراني أحمد نجاد في أغسطس 2007 "إن إيران سوف تقوم بملء الفراغ الناتج عن الانسحاب الأميركي في العراق".[2]

لقد عمدت إيران –عن وعي وقصد– إلى تفكيك النسيج الاجتماعي الذي تشكل على مر القرون في العراق، مستخدمة في ذلك أدوات عدة في مقدمتها التنظيمات التي شكلتها كفيلق بدر وغيره من التنظيمات، ولعل قراءة السياسة الإيرانية في العراق منذ تعيين حسن كاظمي قمي –أحد القيادات العليا للحرس

([1]) محمد مجاهد الزيات، إيران والأوضاع في العراق، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 36 مارس 2007، ص 106.

([2]) عبدالحسين شعبان، لغز الانسحاب الأميركي من العراق، على الموقع: www.aljazeera.net.30.05.2011.

الثوري الإيراني– قائماً للأعمال في بغداد عقب احتلال العراق، تكشف عن أن قادة طهران اعتمدوا مبدأين في التعامل مع الواقع السياسي الجديد في العراق.[1]

المبدأ الأول: اغتنام الفرصة التاريخية التي لاحت بسقوط نظام صدام حسين، من أجل إنهاء ما روجوا له، تمهيداً لتدخلهم بحجة مظلومية الشيعة في العراق، وإقامة نظام يضمن لإيران تفوقاً، بل استحواذاً على العراق ثم ما حوله من الدول، وفي هذا السياق صدرت الأوامر من طهران للأحزاب التي أسستها للتعاون مع سلطات الاحتلال من أجل إقامة إدارة انتقالية ووضع دستور دائم يؤمن هذا الاستحواذ باغتنام عدم مشاركة السُّنَّة في كل ذلك.

المبدأ الثاني: استغلال الفرصة التاريخية لوجود القوات الغازية على الجانب الآخر من الحدود الإيرانية، من أجل إنهاك هذه القوات والحيلولة بينها وبين أي مشروع لضرب إيران، لذا وجهت قيادات الحرس الثوري الإيراني للمليشيات المرتبطة بها بإثارة العنف الطائفي داخل العراق، بحيث يصعب على القوات الأميركية السيطرة عليه أو توجيهه لصالحها، هذا طبعاً مع استفادة طهران من ضربات المقاومة المسلحة المنهكة للجيش الأميركي، ودفعت مباشرة بعناصر من الحرس الثوري الإيراني لتنفيذ عمليات داخل العراق بالتنسيق مع ذراعها الرئيسي فيلق بدر.

هدفت إيران منذ سقوط نظام صدام حسين إلى تثبيت حلفائها من الأحزاب الشيعية في حكم العراق، وروجت خلال مؤتمر التضامن الوطني للشعب العراقي في القاهرة عام 2005 من خلال الأحزاب الشيعية الموالية لها أن كل أطياف الأزمة العراقية يرفضون هذه المصالحة لأسباب مختلفة. وتجلى هذا التدخل عندما طلبت الولايات المتحدة من إيران السعي لدى الشيعة في العراق لمنع تفاقم الأمور.[2]

([1]) مضر عبدالرحيم عبدالحميد، العنف الطائفي في العراق بعد 2003، الأسباب والنتائج، القاهرة، منشورات قسم البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2011، ص 46–47.

([2]) محمد السعيد عبدالمؤمن، العراق رؤية إيرانية جديدة، مختارات إيرانية، العدد 65، 2005، ص 30–32.

إن الإدراك الإيراني للمصالح في العراق أسهم في بلورة إستراتيجية ذات ثلاثة أبعاد هي: التشجيع على الديمقراطية من خلال الانتخابات بوصفها وسيلة لإنتاج الحكم الشيعي والترويج لصنع درجة ما من الفوضى البناءة بحيث تكون سهلة الانقياد لأحداث اضطراب مطول ولكن قابل للسيطرة عليه. إضافة إلى الاستثمار في سلسلة واسعة من الفاعلين المتنوعين الذين كثيراً ما يكونون منافسين لتقليل المخاطر للحد الأدنى في أية نتيجة يمكن تصورها.[1]

فلقد اندفعت إيران بقوة نحو العراق وانحازت لمصالحها مساندة للمشروع الأميركي، واعترفت مبكراً بمجلس الحكم، وساندت الانتخابات التي جرت عام 2005 والتي كرست الطائفية السياسية بوصفها قادة للحكم في العراق بما يُمكِّن حلفاء إيران من السيطرة على السلطة في بغداد، هذا بالإضافة لما صرحوا به رسمياً قبل وبعد الاحتلال.[2]

واستخدمت إيران آليتين للتغلغل في العراق، أولهما نشاط قوات القدس وهو القسم الخاص للحرس الثوري الإيراني، فيما تمثلت الأخرى في تمويل وتسليح المليشيات الشيعية خاصة فيلق بدر الذي يقدر عدد أفراده بـ 25 ألف عنصراً. وتشير التقارير الاستخبارتية إلى أن الضباط الإيرانيين يوجهون علميات سرية تحت غطاء فيلق بدر، كما يتلقى جيش المهدي الذي يقدر عدد أفراده بـ 10 آلاف مساعدات إيرانية وأن كان أقل نسبياً من فيلق بدر، حيث بلغت مساعدات إيران لجيش المهدي (80) مليون دولار مع نهاية عام 2004.[3]

من المهم ملاحظة أن الحدود الطويلة و المخترقة بين العراق وإيران سهلت كثيراً على الحرس الثوري ووزارة الاستخبارات والأمن تنظيم نقل الأسلحة والأجهزة و المال إلى العراق، فضلاً عن المنظمات الخيرية الإيرانية التي هيأت المجال لزيادة التأثير في العراق، من خلال الخدمات الاجتماعية مثل مؤسسة الإمام الرضا، والمستضعفين، والشهداء وحتى الهلال الأحمر الإيراني، الذي يستخدمه فيلق بدر بوصفه واجهة له.[4]

([1]) محمد السعيد إدريس، إيران والأمن الإقليمي للخليج العربي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 38 2007، ص 42.

([2]) محمد السعيد إدريس، إيران ومسئولية الاستقطاب الإقليمي من العراق إلى لبنان، مختارات إيرانية، العدد 79 2007، ص 40.

([3]) محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية، سياسة دولية، العدد 162 2005، ص 79.

([4]) محمد عباس ناجي، مواجهة تحدي العراق الممزق رؤية سورية، مختارات إيرانية، العدد 70 2006، ص 18.

تنحصر أهداف إيران الإستراتيجية في العراق فيما يلي:

1- احتواء شيعة العراق من خلال الأحزاب الموالية لها، واستخدامهم في إثارة الأوضاع الداخلية وتهدئتها.

2- دعم المرجعية الشيعية والحوزة في النجف، تمهيداً للسيطرة على قراراتها ومحاولة تحجيم دورها كي تبقى مرجعية قم هي المرجعية الأولى لشيعة العالم.

3- منع شيعة العراق من توحيد كلمتهم داخل العراق أو بسط سيطرتهم على الشيعة بشكل يهدد السيطرة الإيرانية عليهم.

4- خلق تغييرات ديمغرافية على الأرض العراقية، من خلال عمليات التهجير الطائفي خاصة في جنوب العراق، وبغداد بغية تحويل تلك المناطق إلى مناطق تحت السيطرة الإيرانية.

5- السيطرة على المزارات والعتبات الدينية في العراق للاستفادة من الأموال التي تدخل إلى تلك العتبات.

6- بسط النفوذ الاقتصادي الإيراني في العراق عن طريق فتح مصارف وتنشيط التجار العائدين للعراق للسيطرة على الأسوق العراقية، بما يفيد إيران في الهروب من العقوبات التي تفرض عليها من الغرب.

7- إنشاء وسائل إعلام للتمهيد الفكري للمشروع الإيراني واغتيال أو إقصاء العناصر الشيعية التي تناهض هذا المشروع.

8- السعي بقوة لتكريس مبدأ الفيدرالية الذي يؤدي بالتالي لتشظي العراق، وفي هذا السياق صرح وزير الخارجية الإيراني مونشهر منكي إن إيران تفضل خلق دولة فيدرالية في العراق.[1]

ويمكن القول أن سياسة إيران في العراق تركزت بالأساس على امتلاك النفوذ والتأثير داخل النظام السياسي العراقي الجديد سواء بصورة مباشرة أو من خلال المحافظة على علاقات قوية مع القوى السياسية المرتبطة بها، لذلك سعت عن طريق تولي ضباط من الحرس الثوري والمخابرات الإيرانية الإشراف

([1]) عبدالكريم العلوجي، الدور الإيراني في العراق بعد الاحتلال، مجلة حضارة، العدد الثالث 2009، ص 16-17.

المباشرة على نشاطات الحركات والمنظمات التي رعتها ودعمتها إيـــران، حيـــث يوجد هؤلاء الضباط في مقرات هذه الأحزاب والحركات بالمحافظـــات الجنوبيـــة وفي بغداد وديالي يقومون بعمليات التدريب العسكري والتـــدريب الاســـتخباراتي، والتمويل المادي وإدخال كميات كبيرة من الأسلحة، وقد أتاح هذا الوضـــع لهـــذه الأحزاب فرصة ذهبية لدفع عناصرها للدخول في مؤسسات الدولـــة العســـكرية والأمنية والتعليمية والسياسية كافة، واحتلالهم المناصب المهمة والحساســـة التـــي تمكنهم من السيطرة على مقدرات العراق والقرار السياسي.

ويمكن توضيح اتساع النفوذ الإيراني في العراق من خلال رصـــد بعـــض ظواهر التغلغل كما يلي:

أ- التغلغل الديني من خلال إقامة علاقات حميمة مع المرجعيات الدينية، خاصة أن أغلبها إيرانية الأصول.

ب- التغلغل الرسمي الذي حرصت إيران على تحقيقه مـــع القـــادة السياســـيين في العراق.

ج- التغلغل الأمني من خلال الميليشيات الموالية لإيران، التي تم تشكيل الجـــيش الجديد وقوات الأمن والشرطة من معظم عناصرها.

د- التغلغل الاقتصادي من خلال غزو الأسواق العراقية، وتوقيع عدة معاهدات تجارية بين إيران والعراق.

ه- التغلغل في شمال العراق، وهذا يعني أن إيران لا تتعامل مع العراق علـــى أساس كيان سياسي واحد.[1]

ولما كان البعد المذهبي أبرز العوامل الحاكمة للسياســـة الإيرانيـــة تجـــاه العراق، فليس غريباً أن تعمل طهران على تعظيم مصالح وجود ونفـــوذ الشـــيعة الموالين لها في الساحة السياسية العراقية من جهة، وحماية الوجود الشيعي أمـــام محاولات التذويب أو تجاوزه في المسألة العراقية من جهة أخرى.[2]

([1]) ولاء سـعيد خطـاب، الـدور الإقليمـي الإيرانـي وأثـره علـى الأمـن القـومي العربـي، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، القـاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، ص 240-246.

([2]) سامح راشد، القوى العراقية تداخل الإقليمي والمحلي، مجلة الديمقراطية، العدد 15 2004، ص 138.

وغني عن البيان أن الدعم الإيراني للشيعة الموالين لها، تحديداً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وتشجيعها فكرة إقامة إقليم شيعي في جنوب العراق، لا يخلو من تحقيق مصالح وأهداف إستراتيجية لإيران، فهو يخدم صراعها الإستراتيجي والسياسي مع الدولة العراقية، ويكرس زعامتها للشيعة في المنطقة والعالم وضمها لإيران مستقبلاً.[1]

وتقوم إيران بممارسة سياسة ذات مسارات عدة في العراق، فهي تدعم جيش المهدي الذي كان له دور في عمليات التطهير العرقي والمذهبي في المناطق الشيعية، تمهيداً لقيام كيان شيعي، وتساند الحكومة بوصفها شريكاً مستقبلياً في المنطقة، ثم تدعى أن أميركا هي الشيطان الأكبر، وتساند السياسيين الذي جلبتهم أمريكا لحكم العراق، وتدعي بأنها تدعم حركات المقاومة في المنطقة، ولكنها قامت بضرب المقاومة العراقية للاحتلال الأميركي من خلال ميلشياتها العاملة في العراق مع تنظيم القاعدة.[2]

وتشير التقارير الصادرة من الأمن العراقي أنه منذ عام 2003 ولغاية عام 2008 تم القبض على العشرات من العناصر الإيرانية وشحنات الأسلحة الإيرانية، والكشف عن خطوط إمدادات وتدريب، تقوم بها إيران لمساندة تنظيمات خاصة في العراق، تقوم هذه التنظيمات بأعمال العنف الطائفي وتأجيج حالة العداء بين العراقيين.[3]

وكشفت معلومات أفاد بها معتقلون من القاعدة أن إدخالهم إلى العراق تم عن طريق إيران بمساعدة فيلق بدر الذي زودهم بمنازل آمنة، ويوجد في إيران حالياً أعضاء كبار من تنظيم القاعدة هربوا من أفغانستان مثل نجل أسامة بن لادن، والقائد المصري سيف العدل، واعترف قائد تنظيم القاعدة في السعودية الذي استسلم عام 2003 أن فيلق بدر متدخل في تنظيم القاعدة.[4]

([1]) سهير إبراهيم العايدي، أثر العامل الخارجي على التوازن الإثني دراسة حالة لتطور دور أكراد العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2007، ص 37.

([2]) منذر حسين عبدالقادر أبووان، دور الأحزاب السياسية في عراق ما بعد الاحتلال 2003–2005، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2006، ص 263.

([3]) إبراهيم نوار، العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية، القاهرة، مركز المحروسة للنشر، الطبعة الأولى، 2010، ص 164.

([4]) محمد عباس ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

وقدم الجنرال أوديرنو قائد القوات الأميركية المحتلة في العراق معلومات كشفت عن علاقة بين أحمد الجلبي رئيس هيئة اجتثاث البعث، وبين قاسم سليمان قائد قوات القدس التابعة للحرس الثوري، ومنوشهر منكي وزير الخارجية الإيراني، وشملت المعلومات التدخل السياسي والمالي لإيران، والوقوف وراء حملة اجتثاب البعث التي أدت إلى إقصاء عدد كبير من المرشحين وأكثرهم من السُّنة واعتقال ومطاردة عدد كبير من النشطاء السياسيين تحت دعوى اجتثاب البعث، وجاء كل ذلك متوافقاً مع دعوة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بضرورة العمل من أجل عدم عودة البعثيين إلى الحكم في العراق.[1]

اتبعت إيران سياسة طائفية تجاه العراق، هدفت من خلالها إلى إضعافه ويمكن إيضاح أبعاد هذه السياسة من خلال موقفها من القضايا التالية:

1) المساهمة في الاحتلال الأمريكي للعراق:

حيث أنه في إطار التحضيرات الأميركية لغزو العراق عام 2002، ساهمت إيران بدور ملحوظ في هذه الاستعدادات وتمثل ذلك فيما يلي:

أ. دعم إيران لمؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في لندن في ديسمبر 2002، وتقربها من فصائل المعارضة بجميع توجيهاتها وحرصها على إظهار دورها في إنجاح المؤتمر من خلال السماح لرئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عبد العزيز الحكيم حضور المؤتمر.

ب. دعم المجهود العسكري للإطاحة بنظام صدام حسين، فعندما وعدت الولايات المتحدة بتسليم الحزبين الكرديين الرئيسيين في شمال العراق، كميات كبيرة من الأسلحة للمساعدة في الإطاحة بنظام صدام حسين، ولم تستطع الولايات المتحدة ذلك بسبب رفض الأتراك السماح بأن تعبر تلك الأسلحة عبر بلدهم، تقدمت إيران وتحديداً الحرس الثوري الايراني في نهاية فبراير 2003 بتسليم الأكراد أطناناً من الأسلحة.[2]

([1]) محمد السعيد إدريس، إيران وأمريكا وتحديات ما بعد الانتخابات العراقية، مختارات إيرانية، العدد 117 2010، ص 4.

([2]) جورج تنت بيل هارلو، ترجمة عمر الايوبي، في قلب العاصفة: السنوات التي قضيتها في السي أي أيه بيروت، دار الكتاب العربي، 2007، ص 400.

ج. حرص الإيرانيون على عدم التورط في أي سياسة يمكن أن يفهم منها أن إيران تقف ضد ما تريده وتسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق، ومن ذلك رفض استقبال ناجي صبري وزير الخارجية العراقية في طهران ووضع شروط مستفزة للسماح له بالزيارة.[1]

د. قيام قوات من الحرس الثوري الإيراني باجتياز الحدود خلال مرحلة سقوط النظام سواء منفردة أو بصحبة قوات عسكرية من منظمة بدر الشيعية التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وقامت بالاستيلاء على مقار حكومية عسكرية وأمنية عراقية، وقامت بعملية تصفية لكوادر من الجيش والمخابرات العراقية واستولت على معدات وأسلحة الجيش المهزوم في تلك المناطق.[2]

2) دعم المشروع الأمريكي في العراق القائم على المحاصصة الطائفية:

أ. الترحيب والاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي الذي نصبته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، والذي كان أول مجلس يقوم على المحاصصة الطائفية، فقد صرح الرئيس الإيراني محمد خاتمي بأن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق بعد خطوة تجاه ضمان مطالب الشعب العراقي في حالة أدى هذا المجلس إلى إقرار حكومة شيعية تم اعترفت إيران بمجلس الحكم رسمياً في 17 نوفمبر 2003.

ب. تأييد الحكومة الإيرانية قيام الحكومة العراقية المؤقتة بقيادة رئيس الوزراء إياد علاوي في يونيو 2004 واعتبرتها خطوة على طريق انتقال السلطة للعراقيين وإنهاء الاحتلال وأعلنت طهران عن استعدادها التعاون مع هذه الحكومة ويلاحظ كذلك أن الدعم الإيراني لهذه الحكومة جاء كنتيجة لمشاركة عدد من أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة في الحكومة الانتقالية كوزراء وكنائب الرئيس.

ج. دعم إيران التحالف العراقي الموحد وهو تحالف شيعي طائفي، ضم الجماعات الشيعية العراقية الكبرى في العراق.

([1]) محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

([2]) المرجع السابق، ص 76.

د. قيام إيران بتعبئة الصوت الشيعي في انتخابات ديسمبر 2005، وهي محاولة تفاوتت أدواتها بشدة ما بين دعوة آلاف الشيعة العراقيين النازحين لإيران إلى العودة لوطنهم لغرض التصويت وتقديم الرشوة الانتخابية للتصويت لقائمة الائتلاف العراقي الموحد.[1]

ه. دعم إيران الحكومة التي انبثقت عن انتخابات يناير 2005 والتي حاز الائتلاف العراقي الموحد فيها على الأغلبية. وقد برز حجم هذا الدعم من خلال زيارة وزير خارجية إيران للعراق في يونيو 2005 واتفاق الطرفين على تشكيل لجنة مشتركة لتطوير العلاقات الثنائية، كما تم الاتفاق على فتح القنصليات بينهما.

3) دعم الانشقاقات بين الطائفتين الشيعية والسنية ومنع حدوث أي تقارب بينهما:

فقد قامت إيران باغتيال واختطاف عدد من الأساتذة والأطباء، وكذلك قيام إيران بدعم فرق الموت داخل الحكومة العراقية خاصة وزارة الداخلية أثناء تولي بيان جبر لها والتي كانت تقتل مئات العراقيين السنة شهرياً، ويلاحظ أن بيان جبر تدرب على أيدي الحرس الثوري الإيراني،[2] كما أن فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى الاسلامي والمدرب إيرانيا، والذي يهيمن على وحدات الشرطة، ويعزي إليه فيلق مسئولية قتل العرب السنة في العراق، وكذلك تغلغلها في أجهزة الدولة إداريا وأمنياً مما يجعلها على اطلاع دائم بمجريات الأمور في العراق، وجعلها تسير بما تريد عن طريق عملائها.[3]

4) تأييد إقامة فيدرالية شيعية في العراق:

يتضح بجلاء أن إيران مؤيدة لفيدرالية العراق، بل وإلى إقامتها على أسس طائفية، غير أن إيران لا ترغب في تقسيم العراق وفقاً للأسس الطائفية والعرقية، ولكن تريد إضعافه على نفس هذه الأسس، وذلك لأن تقسيم العراق سيقضي إلى قيام دولة كردية في شمال العراق قد تساعد على زيادة الرغبة الانفصالية لدى

([1]) نيفين عبدالمنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

([2]) حسين عبدالرازق، مرجع سبق ذكره، ص 275.

([3]) علي عبدالأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2009، ص 470.

أكراد إيران والذين يمثلون 10% من عدد سكان إيران البالغ عندهم حوالي 70 مليون نسمة حسب إحصائية 2006،[1] وخاصة أن هناك سابقة تتمثل في قيام جمهورية مها باد في إيران عام 1946 فضلاً عن إقرار النظام الفيدرالي للأكراد في شمال العراق قد انعكس على أكراد إيران الذين خرجوا في مظاهرات مطالبين بنفس الحقوق وطالب بعضها بالاستقلال التام، لذلك قامت إيران بامتلاك العديد من الأوراق للتأثير على الأوضاع في شمال العراق منها:

- تزويد إيران للسليمانية عاصمة الاتحاد الوطني الكردستاني لمعظم احتياجاتها من الكهرباء، ومن ثم امتلاك القدرة على التحكم في إمدادات الكهرباء للإقليم.
- اعتماد السليمانية على إيران اقتصادياً من خلال المعبر الحدودي عند حاج عمران.
- مساندة المنظمات الإسلامية الكردية المعارضة لإقليم كردستان ومنها أنصار الإسلام وتسمح إيران لهم بالتسلل للقيام بعمليات ضد الأكراد.
- امتلاك إيران لعناصر استخبارات داخل إقليم كردستان العراق فضلاً عن قدرتها على نشر المزيد، ويعتقد الأكراد المحليون أن مكتب إيران في السليمانية تابع للمخابرات الإيرانية.

ويثير كل هذا مخاوف لدى أكراد العراق ويجعلهم يدركون أنهم لا يستطيعون إثارة غضب طهران.

ولذا جاء موقف إيران الرسمي رافضاً لتقسيم العراق، فقد صرح الناطق باسم الخارجية الايرانية محمد علي حسيني أن تصويت مجلس الشيوخ الأميركي على قرار تقسيم العراق يشكل خطأً جديداً ترتكبه الولايات المتحدة وأضاف أن مثل هذه التصرفات مخالفة لجهود حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وتهدف إلى هدم وحدة العراق وتعزيز عدم الاستقرار في هذا البلد والمنطقة برمتها.[2]

([1]) خليل العناني، النفوذ الإيراني في العراق، السياسية الدولية، العدد 165 يوليو 2006، ص 107.

([2]) صحيفة سورس، نتائج البحث عن: الخارجية الايرانية استنكار، تصريح محمد علي حسيني المتحدث باسم الخارجية الايرانية إلى وكالة الأنباء السعودية بتاريخ: 2007/09/29. على الموقع: =www`sauress.com/search?q.

ومما سبق يلاحظ أن سياسة إيران تركزت على إقامة علاقات مع معظم القوى الشيعية والكردية، وذلك للاحتفاظ بقدر من النفوذ داخل العراق بصرف النظر عن التطورات السياسية، فقامت سياستها على الاحتفاظ بقدر من النفوذ لدى الأكراد للحفاظ على قدر من السيطرة عليهم، كما رسمت سياستها تجاه الشيعة على أساس دعم كافة الطوائف الشيعية لزيادة تأثيرها في العراق، أما فيما يتعلق بالعرب السنة، فلم تستطع طهران إقامة علاقات معهم في ظل النظرة العدائية التي يحملها العرب السنة تجاه طهران، ولذلك تركزت سياستها على إقصاء أي نفوذ للسنة على السلطة المركزية للدولة العراقية.

ثانياً: الموقف الإسرائيلي:

نظرت إسرائيل دوماً إلى العراق على أنه عدو لها، وقد بدأ اهتمامها بالعراق منذ ستينات القرن الماضي وخاصة عندما وافقت فرنسا تزويد العراق بمفاعل أوزيراك، الذي قامت إسرائيل بقصفه في عام 1981 قبل أن يبدأ تشغيله،[1] ومن المعروف أن اللوبي الصهيوني لعب دوراً كبيراً في دفع الولايات المتحدة لمهاجمة العراق حتى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث كان لديها إدراك بأن إزاحة صدام حسين سوف تحسن من الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وقد كان القادة والمسئولون الإسرائيليون يدعمون هذه المجهودات بشكل أساسي، لأنهم كانوا يريدون من الولايات المتحدة إزاحة أكثر الأنظمة المناوئة لهم والتخلص من الرجل الذي أطلق صواريخ سكود على إسرائيل في عام 1991، ولذلك صرح شيمون بيريز في منتصف مايو 2002 إلى C.N.N بأن صدام حسين مثل بن لادن، ولا يجب على الولايات المتحدة أن تنتظر حتى يقوم ببناء ترسانة نووية أخرى، وقد حان وقت إسقاطه.[2]

ويمكن القول بأن إسرائيل هي الدولة الإقليمية الوحيدة التي ترغب في تقسيم العراق على أسس طائفية ومذهبية وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

([1]) صلاح عبداللطيف، القصة الكاملة لعلاقة إسرائيل بالأكراد، على الموقع التالي: http://alnoha.com/read5/al89ah.htm.

([2]) طارق فهمي، الدور الاسرائيلي للعراق، المحددات والمستقبل: رؤية أولية، مؤتمر خمس سنوات على الاحتلال الأميركي للعراق: الواقع والأفاق، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 9-10/أبريل/2008.

أ. أن تقسيم العراق سوف يزيح العراق من ميزان الصراع العربي الإسرائيلي بما يقوي الدولة العبرية في مواجهة العرب.

ب. إن تقسيم العراق على أساس طائفي إلى ثلاث دويلات عربية سنية وعربية شيعية وكردية سوف يضفي الشرعية على الدولة العبرية باعتبارها دولة يهودية قائمة على أسس دينية.

ج. إن تقسيم العراق على أساس طائفي سوف يحدث اضطرابات إقليمية ويفتح الباب أمام إمكانية تقسيم الدول المجاورة للعراق بحكم تشابه التركيبة الاجتماعية لهذه الدول مع العراق.

د. إن تقسيم العراق بما في ذلك إقامة دولة كردية في شمال العراق ذات علاقات قوية مع إسرائيل سيحقق لها مكاسب إستراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي، فأحد أبرز المخاطر للأمن القومي الإسرائيلي هي البرنامج النووي الإيراني، ويمد التواجد الإسرائيلي في كردستان العراق بوسيلة لجمع المعلومات الاستخبارية عن البرنامج النووي الإيراني، حيث يلاحظ أن إيران تمتلك صواريخ باليستية قادرة على الوصول لإسرائيل، فضلاً عن امتلاكها برنامجاً نووياً تخشى إسرائيل من أن يتمكن إيران مستقبلاً من امتلاك أسلحة نووية، وتتأجج هذه المخاوف في ضوء محدودية الجغرافية الإسرائيلية وصغر حجم سكانها، فضلاً عن قصر المدى الزمني الذي يستغرقه الصاروخ للوصول لإسرائيل، وبالتالي فإن أفضل طريقة لمواجهة هذه التهديدات هو منع هذه الهجمات من قيامها في المقام الأول من خلال جمع معلومات استخبارية في وقتها، تمكن القوات الخاصة الإسرائيلية من القيام بهجمات استباقية تجعل من قدرات العدو الهجومية غير فعالة، وإذا ما فشل هذا الخيار، فإن الخيار الثاني المطروح هو تدمير هذه الصواريخ في أكثر أوقاتها عرضة للهجوم وفي مرحلة وضعها على منصة إطلاق النار، وتمثل كردستان العراق المنطقة المثلى لأي من الخيارين، ومن الممكن أن تستخدم إسرائيل أرض شمال العراق لإقامة قواعد عسكرية أو نشر صواريخ دفاعية هناك، خاصة إذا ما ساعد الإسرائيليون الأكراد في تحقيق الاستقلال عن العراق.

وبالتالي فإنه للاعتبارات السابقة سعت إسرائيل إلى دعم تقسيم العراق من خلال دعم استقلالية إقليم كردستان العراق عن العراق وذلك من خلال الدعم العسكري بصفة أساسية، فقد قامت إسرائيل خلال حكم رئيس الوزراء الأسبق أربيل شارون بإقامة علاقات قوية مع أكراد العراق وإيجاد موضع قدم لهم في شمال العراق، وقد كان أحد أهم أوجه هذه العلاقة هي تدريب المخابرات الإسرائيلية وعناصر من الجيش الإسرائيلي لعناصر من البشمركة الكردية، فضلاً عن سفر عدد من البيشمركة الكردية لإسرائيل لتلقي تدريبات مكثفة هناك.

على الرغم من رفض المسئولين الأكراد والإسرائيليين الاعتراف بذلك، إلا أن مسؤولاً رفيع المستوى في وكالة الاستخبارات المركزية اعتراف صراحة بأن لإسرائيل تواجد في شمال العراق، وأن هذا الوجود معروف لأجهزة الاستخبارات الأميركية.

كما اعترف مسئول سابق في المخابرات الإسرائيلية بأنه منذ أواخر عام 2003 قامت إسرائيل بتدريب وحدات من الكوماندوز وذلك من أجل العمل بنفس طريقة وكفاءة وحدات الكوماندوز الإسرائيلية وتهدف إسرائيل من هذه المساعدة تحقيق عدة أهداف هي: القيام باختراق تجميع المعلومات عن المقاومة العراقية، وتصفية قادتها من السنة والشيعة، ومنع البعث من السيطرة مرة أخرى على العراق خصوصاً وأن توجهاته معادية لإسرائيل بالإضافة إلى جمع معلومات استخبارية عن العراق وإيران وسوريا، فضلاً عن تشجيع استقلالية الأكراد في شمال العراق ودعمه عسكريا[1] ولم يتوقف الأمر بإسرائيل عند هذا الحد بل أكد تقرير حكومي أميركي رفع إلى الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في أغسطس من العام 2008، إن جهاز الموساد تمكن من قتل 350 عالماً نووياً عراقياً، بالإضافة إلى أكثر من 300 أستاذ جامعي في كافة التخصصات العلمية المختلفة وذلك بمساعدة قوات الاحتلال الأميركي في العراق، وأوضح التقرير الذي أعدته وزارة الخارجية الأميركية أن مهمة ضباط الموساد والكوماندور الأساسية هي تصفية العلماء النوويين العراقيين المتميزين، بعد أن فشلت جهود واشنطن منذ بداية الاحتلال في العام 2003 في استمالتهم للعمل في مراكز أبحاث حكومية.[2]

([1]) طارق فهمي، الدور الإسرائيلي للعراق، المحددات والمستقبل المرجع السابق.

([2]) محمد الغباشي، مقال بعنوان الاخطبوط "الإسرائيلي" في الدولة العراقية، علي الموقع التالي:

.www.saaid.net/mktarat/iraq/103:htm

الفرضية

تفترض الدراسة بأن الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003 هو السبب الرئيسي الذي أدى لبروز النعرة الطائفية لقيام نظام سياسي جديد على أساس طائفي الذي وضع الأساس لأسلوب المحاصصة الطائفية.

الطائفية مرض خبيث وخطير، عانى منه الشعب العراقي كثيراً، وهي ليست من صنع العراقيين بل صنعتها القوى الخارجية والتي اتخذت من العراق مساحة لحروبها، فالمجتمع العراقي متعايشاً متسامحاً إلى حدود غير قليلة كانت التمايزات تتم بين قيادات السلطة السياسية وبين مواطنين دون أن تكون للطائفية أصول مجتمعية، ما حصل بعد عام 2003 جرى تكريسها مجتمعياً لدرجة أن الاحتراب الطائفي والصراع المذهبي أصبح في المجتمع وليس بين السلطة السياسية أو قيادة السلطة السياسية وفئات اجتماعية واسعة، ولهذا أن العديد من مراكز الأبحاث والدراسات اشتغلت على أن الحرب العراقية الإيرانية هي حرب عنصرية مذهبية هي بين الشيعة والسنة، وهي بين العرب والفرس، وهكذا أبعد الصراع الأساسي في المنطقة وكأنه ليس صراعاً بين العرب والفلسطنين من جهة وحقوقهم المستلبة وبين إسرائيل الصهيونية العالمية من جهة ثانية، وأن هذه المراكز من برناردلويس وقبل برناردلويس ومن كتاب أميركيا والعصر التكنتروني الذي صدر عام 1970 لمؤلفه بريجنسكي متشار، الأمن القومي قال إن العالم العربي ينبغي أن يتحول إلى إمارات ويريجنسكي جاء بـ 41 إمارة للعالم العربي كلها تشغل العالم العربي بحيث يصبح العالم العربي حسب كيستجير عبارة عن أقليات في هذه الأقليات ستكون هناك أقلية متميزة هي الأقلية اليهودية إسرائيل تكنولوجيا تنموياً وحضارياً وثقافياً تتحكر خصوصاً من الناحية الاقتصادية بالعالم العربي، كينسجير قال وراء كل بئر نفط ينبغي أن تخلق إمارة، هذا الأمر جري الاشتغال عليه عراقياً، قيل أن العراق مكون من مجموعات اثنية ومذهبية، الشيعة والسنة وهما طائفتان إسلاميتان متعايشتان تاريخياً، والأكراد وهم قومية ولهم حق

تقدير المصير، وهذا الأمر بهذا المعنى جرى الاشتغال عليه لإبعاد الهوية الوطنية العراقية الموحدة، لا أقول واحدة ولكنها موحدة من مشارب ومن تيارات مختلفة بهذا اتبعت أميركيا بعد 2003 خطوات من شأنها تسهيل عملية تقسيم العراق من خلال حل مؤسسات الدولة، خاصة الأمنية منها بحجة ارتباطها بالنظام السابق، واستطاعت الولايات الأميركية بعد إسقاط النظام خلق مكونات متعددة ومتناحرة دينياً وعرقياً ولغوياً وثقافياً تربط أفراد الواحدة فها روابط خاصة ناتجة خصوصية ظروفهم ومصالحهم المشتركة، وجعلت من هذه المصالح الضيقة للطوائف والأقليات الأساس الذي تتحرك بناء عليه متجاهلة الحاجة إلى التوافق الوطني الذي هو أساس وحدة واستقرار الدول.

أن العراقيين عموماً لم يكونوا ينظرون إلى الانتماء الطائفي كعامل أساسي، كما أن العديد من العوائل العراقية هي خليط من الشيعة والسنة معاً، وهذا يوضح قبول العشائر الشيعية بأن يحكم العراق أهل السنة بعد الثورة على الإنجليز، التي شاركت بها العشائر السنية والشيعية على حد سواء وأصدرت المراجع الشيعية في النجف فتوى بالجهاد لتحريك الشارع العراقي لثورة العشرين، وأثناء الحرب العراقية الإيرانية، كانت الأفكار القومية هي السائدة في العراق، وباعتبار أن عدد من الأعضاء حزب البعث في العراق كانوا من الشيعة، فقد وصل الشيعة إلى مناصب عالية في الدولة، وكانت سيطرتهم في التعليم والتجارة والاقتصاد واضحة.

الخاتمة

لابد من تأكيد حقيقة أنه لا تخلو وحدة سياسية من وحدات عالمنا المعاصر من وجود أقليات قومية مختلفة تشارك الأغلبية في إقليمها الجغرافي، وتعد جزءً من التركيبة القومية للمجتمع المتواجدة فيه. وبعض هذه الأقليات لها الأثر المهم في عملية الاندماج بالأغلبية القومية والتعايش معها والانسجام في نسيجها الاجتماعي والسياسي والثقافي شعوراً وقيماً وتقاليداً.

إن المجتمع العراقي يتكون من عدة جماعات مختلفة عرقية (قومية) وأثنية، ومذهبية واجتماعية فضلاً عن الجماعات الحضرية والريفية والذي زاد من هذه الاختلافات العزلة الطبيعية التي تعيش فيها بعض الجماعات بعضها عن البعض الآخر بسبب عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بمعالجة موضوع الأقليات معالجة جذرية وسليمة وهناك من يعتقد أن هذا الانقسام أدى بالمجتمع العراقي إلى جعله عبارة عن كتل منقسمة إلى السنة في وسط العراق وغربه والشيعة في جنوبه والأكراد في شماله.

من العرض السابق يمكن القول أن الرسالة خلصت إلى النتائج الآتية:

أولاً: يمكن تغيير النظام السياسي العراقي من النظام البرلماني إلى نظام يجمع بين النظاميين الرئاسي والبرلماني كما في حالة فرنسا، حيث يتم اختيار الرئيس بالانتخاب المباشر، بينما يتم اختيار رئيس الوزراء من الكتلة البرلمانية الحائزة على أغلبية الأصوات في البرلمان، مع السماح بتكوين ائتلافات واسعة تظم معظم الطوائف العراقية في مجلس الوزراء.

ثانياً: العمل على عدم التهميش المتعمد للطائفة السنية في مؤسسات الدولة المختلفة، كما يجب تمثيلهم في مؤسسات الدولة بما يتفق مع ثقلهم السكاني، وإزالة كافة الترتيبات المؤسسية التي تحول دون تمثيلهم بما يتفق مع الحقائق السكانية الموجودة على أرض الواقع، ويمكن في هذا الصدد إقامة تعداد سكاني للوقوف على حجم كل طائفة في العراق.

ثالثاً: مراجعة بنود الدستور العراقي المتعلقة بالفيدرالية وخاصة تلك التي تتناول صلاحية الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، بحيث يتم إقامة فيدرالية تتمتع فيها الحكومات الاتحادية بسلطات فعلية قوية ومتفق عليها فيما يتعلق بالدفاع والأمن وممارسة السياسية الخارجية والتعليم، فضلاً عن القضاء على أية مساواة بين المحافظات غير المنتسبة في إقليم والأقاليم الفيدرالية، كما يجب إخضاع المحافظات لسيطرة ومراقبة الحكومة المركزية مرة أخرى، كما يجب التأكيد على سمو التشريع الاتحادي على القوانين الصادرة من الأقاليم عند التنازع بينهما، وبالتالي فإن الهدف هو إقامة فيدرالية مركزية قوية بل من الممكن إعادة النظر في الخيار الفيدرالي في ضوء حقيقة أن الشعب العراقي بكافة أطيافه ومكوناته –عدا قطاعاً من الأكراد– يرفضون الفيدرالية رفضاً باتاً، وبالتالي فإنه يمكن إلغاء الفيدرالية المنصوص عليها في الدستور العراقي واستبدالها بنوع من الحكم الذاتي للأكراد بصلاحيات حقيقية تسمح للأكراد بإدارة شؤونهم وتكفل للعراق الحفاظ على وحدته، ويعد هذا الخيار هو الأصعب في ضوء حقيقة أن الدستور العراقي يتطلب عدم اعتراض ثلاث محافظات على تعديل الدستور، وأن الأكراد يستغلون ذلك من أجل منع أي تعديل للدستور يقلل من الوضع شبه المستقل القائم الآن في إقليم كردستان العراق.

رابعاً: العمل على بناء الجيش العراقي على أساس الكفاءة المهنية وليس أسلوب المحاصصة الطائفية وطرد المليشيات المسلحة خارج الجيش، كما يجب ملاحقة كل من تورط من الجيش والشرطة العراقية في ممارسة القتل الطائفي ضد الطائفة السنية، وخاصة من فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية والمرتبط بطهران، وكذلك يجب أن يكون الجيش العراقي قادراً على بسط سيطرته على كامل الأراضي العراقية خصوصاً في المناطق الكردية في الشمال، ويجب إلغاء النصوص الواردة في مسودة إقليم كردستان العراق، والتي تقيد حق الجيش العراقي في التواجد هناك.

خامساً: العمل على تحقيق عبور من الطائفية إلى المواطنة بمعنى الانتقال من الولاءات الضيقة إلى الولاء للوطن بحيث يكون الولاء للدولة ككل دون أن يسبقه أي شكل آخر من أشكال الولاء أو الانتماء الضيق للطائفة.

سادساً: تكوين تكتل حزبي عابر للانقسامات الطائفية، فعلى الرغم من أن الانقسامات داخل الائتلافات الطائفية الشيعية والسنية كان عاملاً إيجابياً في التخفيف من حدة الانقسام والتوتر السني – الشيعي، ومهد الطريق أمام زيادة التنسيق بين الطائفتين السنية والشيعية، إلا أن هذا لم يتبلور بعد في إطار تحالف انتخابي عابر للانقسامات الطائفية، وإذا ما نجح العراق في تشكيل هذا الائتلاف، فإن هذا سيساهم بدرجة كبيرة في القضاء على الاحتقان الطائفي السني الشيعي في العراق، كما يجب أن يكون هذا الائتلاف مفتوحاً أمام بقية مكونات الشعب العراقي الأخرى صغيرة العدد كالتركمان والأيزوبين والصائبة ، المندائيين، والشبك، بل حتى الأكراد الذين تعاونوا في فترات ماضيه مع الحكومات العراقية السابقة.

وتثير هذه الدراسة عدة تساؤلات أبرزها:

- ما هي الظروف التي إذا تواجدت يمكن أن تؤثر الطائفة سلباً على شكل الدولة؟ ولماذا لا تواجه المجتمعات التعددية المنقسمة في الغرب أية مشكلات أو أزمات أثنية على نحو ما تواجهه المجتمعات العربية؟
- هل ستظل الديمقراطية التوافقية قائمة أم سيتم العودة إلى النظام السلطوي أم سيتم الانهيار إلى سيناريو الفوضى الشاملة؟
- هل ستنتهي الخلافات الطائفية بين الأحزاب السياسية المتصارعة؟
- هل يستطيع العراق الخروج من الائتلافات الطائفية وتكوين ائتلاف عابر للانقسامات في الانتخابات النيابية القادمة أم تنجح إيران في تكريس الطائفية من خلال الضغط من أجل الحفاظ على الائتلاف العراق الموحد كممثل للطائفة الشيعية لكي تبقى على نفوذها قائماً في العراق؟
- هل سيتم التوصل إلى تسوية عادلة لكركوك أم سيستمر التأجيل للقضايا الخلافية مع التوصل إلى تسويات جزئية مؤقتة أم سيتم الاحتكام إلى السلاح؟
- ما هو مستقبل الفيدرالية في العراق وما هي فرص توسيع تطبيقات النظام الفيدرالي على باقي أقاليم العراق بخلاف الإقليم الكردي؟

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(أ) القرآن الكريم.

(ب) الوثائق.

1- قرار مجلس الأمن الدولي، رقم 1441 بشأن أسلحة الدمار الشامل.

2- قرار مجلس الأمن الدولي، رقم 1483 الصادر 22 مايو 2003م.

3- قرار مجلس الأمن الدولي، رقم 1500 بشأن مجلس الحكم الإنتقالي الصادر في 14 أغسطس 2003م.

4- قرار مجلس الأمن الدولي، رقم 1511 بشأن دعوة سلطة الائتلاف إلى نقل السلطة إلى الشعب العراقي.

5- قرار مجلس الأمن الدولي، رقم 1546 بشأن نقل السيادة إلى العراقيين الصادر في 8 يونيو 2004.

6- الدستور العراقي للمرحلة الإنتقالية.

7- الدستور العراقي الدائم، الصادرفي 15 أكتوبر 2005.

(ج) الكتب العربية.

1- إبراهيم نوار، العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية، القاهرة، مركز المحروسة للنشر، الطبعة الأولى، 2010.

2- أحمد إبراهيم محمود، الخليج ... والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1999-2003، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003.

3- أحمد إبراهيم محمود، العراق وأسلحة الدمار الشامل، أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002.

4- أحمد تاج الدين، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2001.
5- آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، بغداد، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
6- إسماعيل بن حماد الجواهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطا، دار الملايين، بيروت، 1979، الطبعة الثانية.
7- الطاهر أحمد الزاوى، مختار القاموس "باب السين"، الدار العربية للكتاب، مطابع ماتيو كرومو، بنتو المدريد، أسبانيا، 1980.
8- انتونى كوردسمان وآخرون، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أغسطس 2007.
9- أيشو مالك خليل، الأشوريون في التاريخ، ترجمة سليم واكيم، منشورات واكيم اخوان، بيروت، 1962.
10- باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1991–2005) دراسة توثيقية وتحليلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006.
11- تامر عبدالحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، الجزء الأول، لندن: مكتبة الصفا والمروى، 1991.
12- جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية (احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004.
13- جورج تنت بيل هارلو، ترجمة عمر الايوبي، في قلب العاصفة: السنوات التي قضيتها في السي أي أيه بيروت، دار الكتاب العربي، 2007.
14- جوزيف براودي، العراق الجديد، ترجمة: سمير عباس مظفر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.
15- جيرمي سكيل، المرتزقة قادمون بلاك ووتر، ترجمة: فاطمة نصر، حسام إبراهيم، القاهرة، مطبعة سطور، 2007.

16- حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط من بدايتها حتى سنة 1991، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992.
17- حسين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام، في التحولات الديمقراطية في العراق: الفرص والقيود، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2005.
18- حسين عبدالرازق، العراق بين صراعات الداخل والخارج، القاهرة، دار الثقافية الجديدة، الطبعة الأولى، 2009.
19- حنا بطاطو، العراق والطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية: الكتاب الأول، ترجمة تحقيق الرزاز، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية الإيرانية، 2005.
20- حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الجزء الأول، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، الطبقة الثانية، 1995.
21- خيرالدين حسيب، مستقبل العراق: الاحتلال – المقاومة – التحرير والديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2004.
22- دافيد ماكدويل، تقرير عن الأكراد، ترجمة ايفيت فايز، القاهرة، مركز ابن خلدون للتنمية، 1998.
23- درية عوني، الأكراد، القاهرة، أبوللو للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، أغسطس 1999.
24- دهام أحمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، بيروت، الدار العربية للنشر، 2009.
25- رجائي فايد، أكراد العراق: الطموح بين الممكن والمستحيل، القاهرة، دار الحرية، الطبعة الأولى، 2005.
26- رشيد عمارة ياسين الزبيدي، أزمة الحكومة العراقية في ظل الاحتلال، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2006.

27- رضوان السيد، الصراع على مستقبل العراق : الحوزة الدينيـــة والعشـــائر والاجتماع المدني والسياسي، من احتلال العراق: الأهداف، النتائج المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004.

28- رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة للواقع والتـــأملات فـــي المستقبل، بغداد، جامعة بغداد 2005.

29- سعدالدين إبراهيم وآخرون، المجتمـــع والدولـــة فـــي الـــوطن العربـــي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1996.

30- سليم مطر، جدل الهويات، صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2003.

31- سمير محمد عبدالوهاب، الحكم المحلي في ضـــوء التطبيقـــات المعاصـــرة (القاهرة) دار الجلال للطباعة والنشر، 2003.

32- طارق فهمي، الدور الاسرائيلي للعراق، المحددات والمستقبل: رؤية أولية، مؤتمر خمس سنوات على الاحتلال الأميركي للعراق: الواقع والأفاق، كليـــة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 9-10/أبريل/2008.

33- عبدالاله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق، في محمد الهزاط وآخرون، احتلال العراق. الأهـــداف، النتـــائج، المســـتقبل. بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، مايو 2004.

34- عبدالحسين شعبان، جدل الهويات في العراق - الدولة والمواطنة، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، سنة 2010.

35- عبدالرزاق الحسني، اليزيديون في حاضرهم وماضـــيهم، مكتبـــة اليقظـــة العربية، بغداد، الطبعة التاسعة، 1982.

36- عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجـــزء الثالـــث، صـــيدا، مطبعة الوفاق، 1966.

37- عبدالرزاق الحسين، اليزيديون عبدة الشيطان في العراق، لبنـــان، صـــيدا، مطبعة العرفان، 1931.

38- عبدالله بلقزيز (واخ)، الاحتلال الأميركي للعراق صوره ومصائره، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، يونيو 2005.
39- عبدالله فهم النيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، الأردن، 1976.
40- عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ص708. وكذلك جيف سيمونز، عراق المستقبل، السياسة الأميركية في تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظيم، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2044.
41- عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي (المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006.
42- عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.
43- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، بغداد، منشورات مطبعة الرشاد، طبعة 1969.
44- علي حسين الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية في أنتوني كوردسمان، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 2007.
45- علي عبدالأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2009.
46- غير ترود لوثيان، فصول من تاريخ العراق الغريب، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكتاب للنشر والتوزيع والطبع، بيروت، 1999.
47- فالح عبدالجبار، الدين والأثنية والتوجهات الإيديولوجية في العراق من الصراع إلى التكامل، سلسلة محاضرات، 24 أغسطس 2003، الأمارات ابوظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004.

48- فراس عبدالرزاق السوداني، العراق مستقبل بدستور غامض نفد قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، منشورات دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
49- فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، نموذج الشيعية في العراق، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1996.
50- كنعان نواف، النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، أثراء للنشر والتوزيع.
51- لقاء مكي، العراق... الدوران في حلقة مفرغة – في حالة الأمة (2008 – 2009) أمة في خطر، أحمد يوسف أحمد، ونيفين عبدالمنعم مسعد (محرران)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009.
52- محمد أحسان، كردستان ودوامة الحرب، لندن، دار الحكمة، الطبعة الأولى، 2006.
53- محمد احسان، كركوك والمناطق المتنازع عليها في المتطور الدستوري العراقي، منشورات دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، لسنة 2012.
54- محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد عوني، القاهرة، طبعة 1939.
55- محمد عبدالغني سعودي، الوطن العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو – المصرية، الطبعة 2006.
56- محمد نورالدين، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
57- محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية والقومية هذا ماجرى بعد الصدمة والرعب، القاهرة، دار هلا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
58- محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية 1960، مطبعة التمدن، بغداد، 1969.

59- مصطفى اللباد، احتلال العراق وانعكاساته الإستراتيجية على تركيا ودورها في المنطقة، في أحمد السيد النجار (محرر) نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية، القاهرة، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003.
60- مضر عبدالرحيم عبدالحميد، العنف الطائفي في العراق بعد 2003، الأسباب والنتائج، القاهرة، منشورات قسم البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2011.
61- مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، بغاد، مطبعة الرابطة، 1956.
62- منى عقراوي، العراق الحديث، مطبعة الفهد، بغداد، 1936.
63- نادر فرجاني، الاحتلال العراق بين إدعاءات التحرير ومطامع الاستعمار، مجموعة باحثين الاحتلال العراق الأهداف النتائج، المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 32 يناير، 2004.
64- نايف حامد إبراهيم حسين، النخبة السياسية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003 – 2004 القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2011.
65- نعوم شومسكي، وآخرون، العراق الغزو – الاحتلال – المقاومة شهادات من خارج الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2003.
66- نيفين عبدالمنعم مسعد، أثر المتغيرات الداخلية على سيناريوهات المستقبل العراقي في: د/حسن نفعة، د/نادية محمود مصطفى (محرران)، العدوان الأمريكي على العراق، خريطة أزمة ومستقبل أمة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى 2003.
67- نيفين عبدالمنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية، 1988.
68- هانزكيستون فون سيونك، تشريح العراق، عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة: حسن حسن – عمر الأيوبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو 2005.

69- هاني فارس، الأثار السياسية والأجتماعية للحرب ضد العراق في العـــراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، بيـــروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004.

70- هيثم كريم صوان، العراق تحت الاحتلال، تدمير الدولة وتكريس الفوضى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

71- يسرى أحمد عزباوي، العملية السياسية في العـــراق فـــي ظـــل الاحـــتلال (2003 – 2005)، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008.

(ج) الكتب الإنجليزية:

1- Alterman Jon B., Iraq & the Gulf States: the Balnce of fear, United States Institute of peace, special report. No 189, August 2007.

2- Chapman, Thomas & Roeder , Philip G, partition as a solution to was of nationalism : the importance of instiutions ,the American political science riview Vol. 101, no 4, November 2007.

3- Lasensky, Scott, Jordan & Iraq: between cooperation & crises, United States institute of peace, report no, 178, December 2006.

4- Lijphat , Arend ,Consciational Fheaory : problems & prospects , Comparative politics , Vol 13, no 3 ,April 1981.

5- Lijphat, Arend, Consociational democracy, world politics, vol 21, no2, January, 1969.

6- Mcgarre johnc & O, leary, Brendon , Iraq,s constitution of 2005 ; liberal consociation asapolition prescription Interna,tional Journal of constitutional Law , Vol . 5,no .4 .2007.

7- O,Fhynn, Ian ,Deliberative democracy & divided ssocieties, (Edinburg : Edinurg university press ltd ., 2006).

8- Romano, David, The Kurdish hationalist movement: opportunity, mobilization & identity, (Cambridge: Cambridge university press, 1st edition 2006).

9- Simonsen, sven Cunar, Addressing ethnic divslons in post conflict institution building: lessons from recent Cases, security Dialogue, September 2005, vol, 36 no.3.

(د) الدوريات:

1- إبراهيم أحمد عرفان، والوضع الأمني في العراق ومستقبل الاستراتيجية الاميركية، مجلة الشؤون الخليجية، عدد 51، 2007.

2- أحمد عاطف طه، مشروع تقسيم العراق، الدلالات والتداعيات المحتملة، مجلة شؤون خليجية، العدد 52 شتاء 2007.

3- أديب الجادر، وآخرون، الانتخابات النيابية في العراق (يناير 2005)، مجلة شؤون الأوسط، العدد 118 ربيع 2005.

4- أسامة مخيمر، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 135 يناير 1999.

5- إسلام جوهر وشاي عبدالوهاب، سياسة تركيا تجاه المشرق العربي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 43 يناير 2009.

6- إسلام جوهر، شادي محمد، تقسيم العراق، الصيغ المطروحة وإمكانيات التنفيذ، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 39 يناير 2008.

7- أشرف العيسوي، انتقال السلطة، صراع القوة والنفوذ، مجلة الديمقراطية، العدد 15 يوليو 2004.

8- أماني عاطف، الأزمة الكردية والتركية ما بين التصعيد والتهدئة، مجلة الشؤون خليجية، العدد 52 شتاء 2008.

9- أيمن إبراهيم الدسوقي، هل القومية الكردية انفصالية: دراسة حالة كردستان العراق، المستقبل العربي، العدد 357 نوفمبر 2008.

10- إيناس علي العنزي، الاستراتيجية الأمريكية وإدارة الصراع الإرادات السياسية على الساحة العراقية، دراسات دولية، بغداد، العدد 41، 2009.

11- باقر إبراهيم، العراق والمقاوم وحديث صريح عن أحداث الفرقة مجلة المستقبل العربي، العدد 331 2006.

12- جاسم يونس الحريري، قراءة في مستقبل العراق السياسي وانعكاساته على الأمن الإقليمي الدولي، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 72، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005.

13- جلال عبدالله معوض، الأكراد والتركمان في العـراق: تحليـل سياسـي، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة 1994.
14- حسن طواليه، التصفية العرقية في العراق إلى أين، جريدة العرب اليـوم الأردنية، 23-7-2009 ف.
15- خضر عباس عطوان، مشروع الدستور العراقي ورهـات الديمقراطيـة، مجلة شؤون خليجية، العدد 43 خريف 2005.
16- خليل العناني، النفوذ الإيراني في العراق، السياسية الدولية، العدد 165 يوليو 2006.
17- خليل العناني، كركوك ... مدينة على حافة الانفجـار، مجلـة السياسـة الدولية، العدد 169 يوليو 2007.
18- خيرالدين حسيب، يناقش هموم عراقية: الاحتلال، الأكراد، النفط، الصراع الطائفي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات، الوحدة العربيـة، السنة 28، العدد 333، نوفمبر 2006.
19- رجائي فايد، كردستان العراق أكثر من فيدرالية وأقل من استقلال كراسات الاستراتيجية، العدد 156، 2005.
20- رشيد عمارة ياسين الزيدي، إشكالية الفيدرالية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 320، أكتوبر 2005.
21- ريدارفيير، الهوية الطائفية والصراع الإقليمي في العراق، وجهـة نظـر تاريخية، مجلة المستقبل العربي، العدد 347 يناير 2008.
22- ريم فؤاد شلبى، قبول الحقائق في العراق، قرارات إستراتيجية، القـاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإسـتراتيجية، السـنة الثانيـة عشـر، العدد الثامن أغسطس 2007.
23- سامح راشد، القوى العراقية تداخل الإقليمي والمحلي، مجلة الديمقراطيـة، العدد 15 2004.
24- سامي الخزندار، مفهوم الكونفدرالية بين النظرية والتطبيق، مجلة النهضة العدد 18 يناير 2004.

25- سامية بيبرس الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 141 ربيع 2010.
26- سليمان الجميلي، تحديات المشروع السني في العراق، السياسة الدولية، العدد 162 أكتوبر 2005.
27- سماء سليمان، الطائفية، المفهوم واشكالاته ومخاطره مجلة شؤون خليجية العدد 47 خريف 2006.
28- سهير إبراهيم العايدي، أثر العامل الخارجي على التوازن الإثني دراسة حالة لتطور دور أكراد العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2007.
29- صباح ياسين، في ظل الاحتلال الأميركي: العشائر العراقية ثقل الحضور ومخطط الاحتواء، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 302 يناير 2004.
30- طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، دراسات دولية بغداد، العدد 41، 2009.
31- عاطف السعداوي، أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152 ابريل 2003، المجلد 38.
32- عامر كامل أحمد، الموقف التركي من الفيدرالية في إقليم كردستان، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 33 إبريل 2007.
33- عبدالحسين شعبان، اشكاليات الدستور العراقي المؤقت الحقوق الفردية والهياكل السياسية، كراسات استراتيجية، السنة 14، العدد 140 يونيو 2004.
34- عبدالحسين شعبان، الشيعة والنظام السياسي المعاصر في العراق مجلة الدراسات الاستراتيجية المجلد الثالث، العدد 8 خريف 2007.
35- عبدالكريم العلوجي، الدور الإيراني في العراق بعد الاحتلال، مجلة حضارة، العدد الثالث 2009.

36- عبدالله خليفة الشايجي، العراق وأمن منطقة الخليج العربي، تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 18 ربيع 2008.

37- عبدالوهاب حميد رشيد، العراق: تجربة بناء الدستور، مجلة الديمقراطية، العدد 19 يوليو 2005.

38- عدنان المفتي، بناء الدولة العراقية، رؤية كردية، مجلة السياسة الدولية، العدد 162 أكتوبر 2005.

39- علي محجوب، العراق الجديد وحقيقة التحول السياسي، مجلة شؤون خليجية، العدد 53 ربيع 2008.

40- علي هادي حميدى الشكراوي، خصائص النظام السياسي العراقي، 2012/04/19، 06:02:40.

41- عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوارق كارنيجي، العدد عشرة سبتمبر 2008.

42- عمرو الشوبكي، المعارضة العراقية بين التصورات الأمريكية والأزمات الداخلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 153 يونيو 2003.

43- عمرو عبدالعزيز، الصراعات الطائفية والعرقية، هل تؤدي إلى حرب أهلية بالعراق، مجلة شؤون خليجية، العدد 36 شتاء 2004.

44- عمرو عبدالكريم سعداوي، الصراعات الكردية – الكروية، مجلة السياسة الدولية، العدد 135 يناير 1999.

45- فاضل الربيعي، احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً، المستقبل العربي، لسنة 27، العدد 303 مابو 2004.

46- قحطان أحمد سليمان الحمداني، الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي، مجلة المستقبل العربي، العد 360 فبراير 2009.

47- محمد أبوالفضل، دلالات الحوار الأمريكي الإيراني حول العراق، مختارات إيرانية، العدد 69، 2006.

48- محمد السعيد إدريس، إيران والأمن الإقليمي للخليج العربي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 38 2007.
49- محمد السعيد إدريس، إيران وأمريكا وتحديات ما بعد الانتخابات العراقية، مختارات إيرانية، العدد 117 2010.
50- محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية، سياسة دولية، العدد 162 2005.
51- محمد السعيد إدريس، إيران ومسئولية الاستقطاب الإقليمي من العراق إلى لبنان، مختارات إيرانية، العدد 79 2007.
52- محمد السعيد عبدالمؤمن، العراق رؤية إيرانية جديدة، مختارات إيرانية، العدد 65، 2005.
53- محمد رشيد، جذور الإرهاب، مجلة حضارة، العدد 4، 2009.
54- محمد سعد أبوعامود، الدولة الكردية بين الفكر والحلم والواقع، مجلة السياسة الدولية، العدد 135 يناير 1999.
55- محمد عباس ناجي، مواجهة تحدي العراق الممزق رؤية سورية، مختارات إيرانية، العدد 70 2006.
56- محمد عبدة، تفجيرات سامراء وأمن الخليج، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، 2006.
57- محمد الأنور، الفتنة الكبرى الجديدة، "عن أوراق مراسل صحفي في العراق"، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
58- محمد مجاهد الزيات، إيران والأوضاع في العراق، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 36 مارس 2007.
59- محمد مصطفى زرير، القوى السياسية العراقية ودورها في تحديد مستقبل العراق، مجلة شؤون خليجية، العدد 34 صيف 2003.
60- مروة البدري، الأكراد والشيعة بين الانفصال والحكم الذاتي، مجلة السياسية الدولية، العدد 136 إبريل 1999.

61- مصطفى العاني، سياسة التدخل الإيراني في العراق، نشرة الأمن والإرهاب، العدد 3، 2006.
62- مصطفى اللباد، العامل الكردي في السياسة التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007.
63- معتز شكري، مستقبل العلاقات الطائفية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160 إبريل 2005.
64- ناصر الفهداوي، الشركات الأمنية والمهام الانجليليه الخاصة، مجلة حضارة، العدد 4، 2009.
65- نظام ماردیني، كركوك، صورة نموذجية لعراق فيدرالية متفجر، مجلة شؤون الأوسط، العدد 117 شتاء 2005.
66- نيفين عبدالمنعم مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية " الأثنية " في الوطن العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 32، العدد 364، يونيو 2009.
67- هاني عادل ديمتري، معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 152 إبريل 2003.
68- هيثم الجنابي، العراق بين الانتماء القومي والوطني، مجلة الديمقراطية، العدد 15 يوليو 2004.
69- وحيد عبدالمجيد، النظام السياسي العراقي الجديد، قراءة في نموذج الديمقراطية التوافقية، دراسات الاستراتيجية، العدد 144، أكتوبر 2004.
70- يأس خضير البياتي، تفكيك المشهد العراقي، مفخخات الطائفية والسياسية والإعلامية، مجلة المستقبل العربي، العدد 345 نوفمبر 2007.

(د) الرسائل العلمية:

1- أسامة محمد محمد صالح، اقتسام السلطة التوافقي والعنف السياسي الاثني في أيرلندة الشمالية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

2- خالد هاشم محمد، السياسة العربية للطرق بعد عام 2003 رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، القاهرة، 2011.
3- خلدون ناجي معروف، الأقلية اليهودية في العراق، 1921 – 1985، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة، 1972.
4- سهام فوزي حسين يحي، التنوع الإثني والمذهبي والأمن القومي، دراسة حالة العراق بعد إبريل 2003، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.
5- شريف نسيم قلتة بخيت، أثر الاحتلال الأمريكي للعراق على السياسة التركية تجاه أكراد العراق، 2003 – 2009 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.
6- قاسم جميل قاسم، التكامل القومي في العراق "المشاكل الكردية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1977.
7- منذر حسين عبدالقادر أبووان، دور الأحزاب السياسية في عراق ما بعد الاحتلال 2003-2005، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2006.
8- مهدي داوود سليمان، التركيبة السكانية وأثرها على الأوضاع السياسية في العراق بعد الاحتلال، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2008.
9- مي مجيب عبدالمنعم سعد، بناء النفوذ في علاقة الجماعة الأثنية بالدولة – دراسة حالة لشيعة العراق (2003-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2006.
10- ناظم نواف إبراهيم الشمري، ظاهرة العنف السياسي في العراق 2003 – 2009، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2009.

11- ولاء سعيد خطاب، الدور الإقليمي الإيراني وأثره على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009.

(و) التقارير:

1- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات العراق، هل تستطيع الحكومة المحلية إنقاذ الحكومة المركزية، تقرير الشرق الأوسط رقم 33 أكتوبر 2004.
2- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، العراق والأكراد: بوادر معركة تختمر حول كركوك، تقرير الشرق الأوسط رقم 56 يوليو 2006.
3- كرايسز جروب، إلى أين يتجه العراق، دروس من البصرة، تقرير الشرق الأوسط، رقم 67 يونيو 2007.
4- كرايسز جروب، سياسات الشيعة في العراق ودور المجلس الأعلى، تقرير الشرق الأوسط رقم 70 نوفمبر 2007.

(ز) المواقع الإلكترونية:

1- إبراهيم خليل العلاف، هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره والياته الحوار المتمدن، العدد 2182، على الموقع التالي:
.http://www.ahewar.oryldebatat/show.avt%faid%D123871
2- أسامة مهدي، فيدراليات اللمكونات السنية والشيعية والكردية أصل الأزمات العراق، علي الموقع التالي:
.http://llelaph.com/web/hews/07/10/2011.2154.htm
3- أكرم حسام وآخرون ، الفيدرالية والأقاليم في العراق حل للأزمة أو خطوة نحو التقسيم على الموقع الآتي:
www.baghadc enter.net print- 88htm مركز بغداد للتدريب والاستشارات والإعلام، قطاع البحوث، 2012/10/7.
4- الإدارة اللامركزية في العراق بعد 2003، نظرة تحليلية على رؤية عراقية، على الموقع التالي: http://Vision4iraq.bloyspot.com

5- المنتدى العربي للدفاع والتسليح، مقتل حسين كامل وشقيقه 1996، على الموقع التالي:
.2014/11/27،http://defense-arab.com/vblthreads/8510
6- أنس العبيدي، الفضيلة الشيعي يمهد لكتل عابرة للطائفية بالعراق، على الموقع التالي: http:/www.islamonline.net/serrlet/satiellite
7- جمال ناصر جيار الزيداوى، اختصاصات الأقاليم والمحافظات في العراق بعد 2003، بحث منشور علي الموقع التالي:
.http://www.hamoudi.ory/deloyue.of.intellenctl
8- جيار جمعة اللامي، وأحلام رشيد عباس اللامي، دراسة حول مسودة الدستور العراقي الجديد، 15 أيول 2005، موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان على الرابط التالي: http: //www.acht.nu/stu 30 htm
9- حكومة أقليم كردستان العراق، على الموقع التالي:
.http:lldfr.yor.kvdlplp.aslpx.Fp%3D97%261%3D14%265%3D020200%26r%3D414
10- خالد عليوى العرداوى، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، مجلة الفرات، العدد السابع، بحث منشور على الموقع التالي:
.Fcdrs.com/may/issue=7.3htm
11- د. عبدالعزيز بن مصطفى كامل، تقسيم العراق الضرر والضرورة، مواقع إسلامية، محرم 2008.
12- رد النائب محمود عثمان على تصريحات القنصل الأميركي في كركوك هاوارد كيفن إلى صحيفة آسو في 2008/9/23 على الموقع:
.www.irak.dk/index.php?option=com.content.task.id
13- سامي شورش مقال عن الصراعات الشيعية – الشيعية أفشلت فيدرالية البصرة، موقع شبكة الدفاع عن السنة dd-sunnah.net 2009.01.27.
14- سهام فوزي، تحليل الانتخابات البرلمانية العراقية 2005 مركز النور على الموقع التالي: WWW.q/noo.se/article.asppide=2010.05.15

15- سهير عواد الكبيسي، دارسة القبائل العراقية ودورها في تحسين الاستقرار، شبكة المعلومات الانترنت http://www.aljewar.org/news

16- سيار جميل، العشائر المعني الظاهرة، شبكة المعلومات الأنترنت الموقع: http://www.Sayyaraljamil.com

17- شادي أحمد محمد عبدالوهاب، النظم الانتحابية وتقاسم السلطة الاندماجية، مجلة الديمقراطية، العدد 56، على الموقع التالي:

democracy:ahram.org.eg، 2014/10/15.

18- شفيق شقير، الرؤية الأميركية لتركيبة سكان العراق، على الموقع التالي: http://www.aljazeera.net.

19- صادق كاضم، تأثير العشائر في الواقع العراقي، مقال منشور على موقع جريدة الصباح 27 ابريل 2009 شبكة المعلومات الانترنت الموقع:

http:// www. Alsbaah .com.

20- صبري محمد خليل، مفهوم الديمقراطية التوافقية في الفكر السياسي المقارن، على الموقع التالي:

www.civicegypt.org/?p=44187، 2014/09/27.

21- صحيفة سورس، نتائج البحث عن: الخارجية الايرانية استنكار، تصريح محمد علي حسيني المتحدث باسم الخارجية الايرانية إلى وكالة الأنباء السعودية بتاريخ: 2007/09/29. على الموقع:

www`sauress.com/search?q=.

22- صلاح عبداللطيف، القصة الكاملة لعلاقة إسرائيل بالأكراد، على الموقع التالي: http://alnoha.com/read5/al89ah.htm.

23- عبدالاله الراوى، تفتيت العراق والوطن العربي مطلب صهيوني صليبي صفوي، على الموقع التالي:

www.al-moharer.net/moh271/ab.du/ilah-alvawi271htm، 2015/12/06.

24- عبدالحسين شعبان، لغز الانسحاب الأميركي من العراق، على الموقع:

www.aljazeera.net.30.05.2011.

25- عبدالستار الكعبي، مفهوم ونشوء الديمقراطية التوافقية كتابات في الميزان، على الموقع التالي:
https://www.Kitabat.info/subjesct.php%3Fid%3D13433، 2012/10/22.
26- عبداللطيف فاروق، الطائفية قراءة في المفهوم ودلالاته، على الموقع التالي: Fekr-online-com/Read.Article:php?id=7، 2014/08/17.
27- غسان سالم، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، على الموقع التالي: https://www.ahewar.Ory/debat/show.artasp، 2009/09/07.
28- فالح عبدالجبار، وأسماء جميل، الأحزاب السياسية في العراق، دراسات عراقية، على الموقع التالي: http://iraqstudes.com/featured79htm.
29- فريديرك بورنان، مقال تركيا والأكراد واحتمالات المواجهة، نوفمبر 2007 http://www.swissi.nfo.org/ara/polities/detai/htm?site=111/sid.
30- قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الإقليم موجود على الرابط التالي: http://www.parliamenet iq/Iraqi council of Representatires.
31- قحطان حسين ظاهر، معوقات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، على الموقع التالي:
http://moheet.com/details.avticle/2219923%25Da%2585.19/02/2015.20:12:16.
32- قيس العزاوى، الديمقراطية التوافقية، على الموقع التالي:
https://www.aljaredah.com/paper/php%3F.source%3Dakaba r%26mlf%3Dinterpage%26.Sid%3D1187.
33- كاظم محمد أحمد، الميليشيات في العراق معطيات الواقع بحث منشور على الرابط: http://www.alzawarr.net 03-12-210 – 09:30 phh.
34- مايكل شوسو دوفسكي، الإرهاب بوجه إنساني – تاريخ فرق الموت الأميريكية، على الموقع التالي:
www.ahiwartodey.net/hode/7138 2013/06/07 10:30.
35- محمد الغباشي، مقال بعنوان الاخطبوط "الإسرائيلي" في الدولة العراقية، علي الموقع التالي: www.saaid.net/mktarat/iraq/103:htm.

36- محمد سعيد الامجد، التحولات البنيوية في المجتمع العراقـــي بعـــد 2003، مقاربة أولية تشخصية على الموقع التالي:
.http://www.alnoov.se/article
37- محمد علي الناصري، النظام الاتحادي الفدرالي في العراق، علي الموقع التالي:
www: Thawa bitnal.con /cuture /book . booksooy.htm
38- منذر الفضل، مستقبل صناعة النفط والغاز في كردستان والعراق الاتحادي، مركز النور، على الموقع التالي:
.http://www.alnoor.se/article%3Fid3D49369.06.06.2009
39- م) موقع حزب الفضيلة الرسمي، موجود على الرابط التالي:
.http://www.alfadhela.org/news/news details.asp?field=general
40- موقع خاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن، نص الدســـتور العراقـــي الدائم، الصادر في 15 أكتوبر 2005، على الموقع التالي:
http://www.marafea.ory/paper.php3F.Source%3Dakbar%26mlf
.%3Dinterpaye%26sid%D1081
41- نص اتفاقية توحيد إدارتي حكومة إقليم كردستان العـــراق، موجـــود علـــى الرابط التالي:
.http:llarwikipediaory/wiki%25D8%257%25Dy%2584%25D8%25dy%.01.12.2007
42- نص الدستور العراقي الدائم على هذا الرابط:
.http://www.cabinet.iq//pageviewer.aspx?id=2
43- نص الدستور العراقي موقع رئيس الوزراء العراقي على الموقع التالي:
http://www.pmo.iq/index/10-01.htm
44- نص دستور العراق الدائم، الموقع فـــي 15 تشـــرين الأول 2005، علـــى الموقع الخاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن:
http://www.marafea.Ory/paper.php%3F.Sourcr%3Dakber%26m
.lf%3Dintevpaye26%sid%D1081
45- نص قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، على الموقع التالي:
،http:www.cpairaq.org/Arabic/govmment/tal- Arabic- html

46- نص مسودة دستور كردستان العراق، موجود على الرابط التالي:
http:/www.kvg.org/uploads/documents /draft constition kusrdistan 2009.06.22 h12m 34.53.pdf.
47- نص مشروع دستور أقليم كردستان العراق، على الموقع التالي:
cabinet.gov.Kvd/avticles/detail.asp?mr=114clngynr، 2006/09/24.
48- نصر العتابي، مقال بعنوان: قراءة في قانون الانتخابات رقم 96 لسنة 2004 على موقع الجزيرة نت:
.http://www.aljazira.net.30.08.2004.1937 pm
49- هشام محمد علي، الديمقراطية التوافقية الحوار المتمدن، العدد 2673، على الموقع التالي:
https://www.ahewar.Ory/debat/show.artasp?aid=174672، 2009/06/10.
50- وليد الزبيدي، عوامل كبح حرب العراق الطائفية، الجزيرة نت موجود على الموقع التالي:
http:/www.aljazeera.net/NR/exers/4D171D5B-4872-4486-803C530D391B57.htm